القراءات الشاذة بين المصطلح والتطبيق

دراسة تأصيلية على النظائر المتواترة
في قراءات الأئمة الأربعة فوق العشرة

د محمدمصطفى علي علوة
كلية القرآن الكريم بطنطا
جامعة الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمه:

الحمد لله كثيراً يوافي نعمه، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصبحه، أما بعد:

فقد شغل القرآن الكريم وقراءاته بل استحوذا وامتلكا فكر العلماء منذ القدم، وكان الهدف وراء ذلك كله هو فهم مراد الله تعالى، واستخراج حكمه وأحكامه، واستلهام نوره في الكشف عن أوجه الكمال والجلال بله الجمال في ألفاظه ومعانيه، وما ذلك إلا لأن هذه الألفاظ كما قال الراغب: "هي لب كلام العرب وزبدته وواسطته وكرائمه وعليها اعتماد الفقهاء والحكماء وإليها يفزع حذاق الشعراء والبلغاء في نظمهم ونثرهم.(١)

أو هي كما قال الرافعي: "ألفاظ إذا اشتدت فأمواج البحر الزاخرة، وإذا لانت فأنفاس الحياة الآخرة".(٢)

هذا، ومن ألفاظ القرآن الكريم ألفاظ تتسم بدقة المعنى لا يعرفها إلا ذوو الاختصاص دون سائر الناس، وقد اصطلح العلماء على تسمية تلك الألفاظ بالغرائب، وليس مقصودهم بذلك أنها شاذة، أو منكرة، فإن القرآن الكريم منزه عن ذلك حيث أنزله الله على نبيه صلى الله عليه وسلم ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾(٣)، ليكون هادياً للناس بشيراً ونذيراً، بل ودستوراً دائماً على ما قال الله سبحانه وتعالى ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾(٤).

وقد قيض الله له صفوة من خيار خلقه أورثهم كتابه، وتناقلوه بأمانة وصدق حتى وصل إلينا غضاً طرياً كما أُنزل على النبي صلى الله عليه وسلم، ثم هيأ له من تناولوه بالدرس والتحليل، فمنهم من اهتم بتفسيره لفهم مراد الله تعالى، ومنهم من اهتم بمعرفة أحكامه، ومنهم من اهتم بلغته ولهجته، ومنهم من اهتم بقراءاته وميزوا بين رتبها فجاء الإجماع على تواتر السبع ثم الثلاث المتممة

(١) مفردات ألفاظ القرآن للأصفهاني/٥٦.
(٢) إعجاز القرآن لمصطفى صادق الرافعي/٢٣
(٣) الشعراء/١٩٥.
(٤) يوسف/٢.

للعشرة، ثم ما خرج عن هذا الإجماع وكان على درجات هو الآخر فجاءت القراءات الأربع تابعة للعشر حيث أسندها البعض ووضعوا لها المؤلفات، ثم ما خرج على ما سبق وأمره غير محدود ولا محصور وقد نظرت في القراءات الأربع وقرائها ولماذا شذت هذه القراءات ولماذا عدوا أصحابها في قراء الشواذ مع ما لهم في أمصارهم من جلال وقبول، فضلاً عن أنهم في إسناد أهل التواتر في أمصارهم، وزاد من عجبي في نظرتي في هذه القراءات أني رأيت قراءات عديدة عندهم عدت شاذة في مواضع ولها نظير في التواتر في مواضع أخرى.

فوقفت أتساءل لماذا تواترت هذه وشذت تلك؟ وهلا ألحقت هذه القراءات بالمتواتر ما دام لها نظير فيه؟ ثم زاد أمر التساؤل هل للمقاييس القرآنية أثر في هذا الشذوذ؟ وهل الضابط في القبول أو الرد للقراءات القرآنية يحتاج إلى إعادة نظر، بعد أن استقر العلماء في نهاية أمرهم إلى ما انتهى إليه ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) بشأن هذا الضابط وأطبقوا عليه؟ ثم تطاول التساؤل ليشمل هل الهيئة القرآنية مجتمعة هي السبب في الشذوذ، أعني بالهيئة هنا: وجود ألفاظ لها نظير في المتواتر وأخرى ليس لها نظير وهي الأغلب في قراءات الأئمة الأربعة، ثم كان التساؤل الأولى وراء التساؤلات السابقة: ماذا يعني مصطلح الشذوذ؟

هذه التساؤلات وغيرها دفعتني إلى أن أجمع أحد شقي الهيئة القرآنية السابقة وهو القسم الذي له نظير في المتواتر وسميت هذه الدراسة: القراءات الشاذة بين المصطلح والتطبيق "دراسة تأصيلية على النظائر المتواترة في قراءات الأئمة الأربعة فوق العشرة".

أهمية الموضوع:

- تأتي أهمية الموضوع من أنه يستقي مادته من النبع القرآني الفياض، ويقيم هيكله على النصوص القرآنية.
- كما تأتي أهميته من كثرة آراء الباحثين في أمر القراءات الشاذة، وما نبع عنه من اختلاف وجهات نظرهم في جدوى البحث في هذا الأثر، حيث انقسموا إلى فريقين:

الأول: يرى ضرورة العناية بأمر القراءات الشاذة لما لهذه القراءات من فوائد عديدة لغوية وشرعية... الخ.

الثاني: يرى أن التشاغل بهذه القراءات – الشاذة – ليس إلا لونا من ألوان الترف العلمي فضلاً عما فيه من مغالاة وخروج على ما أقرته الجماعة وتواتر عنهم.

- كما تأتي أهمية الموضوع في إسهامه – ولو بقدر يسير – في تحرير ما أشيع عن البصريين، من أنهم كانوا لا يقبلون القراءات الشاذة ولا يعتدون بها بخلاف الكوفيين.
- كما تأتي أهمية الموضوع في إبرازه أثر القراءات القرآنية في وجدان ومتجه ومعتقد العلماء والسعي جاهدة للفصل في أحكامها بين ما تواتر من هذه القراءات وما شذ عنها وأثر المقاييس القرآنية المتأخرة في ذلك، وهل يمكن القول بأن القراءات الشاذة دليل على المتواتر أو العكس؟

سبب اختيار الموضوع:

تعددت الأسباب وراء اختياري لهذا الموضوع ولعل من أهمها:

- أن الإخلاص والصدق في عمل له صلة بالقرآن الكريم يجعل المرء طمعاً في رحمة الله ومغفرته.
- أن القراءات القرآنية تعد وبحق مصدر ثراء لمعاني وألفاظ القرآن الكريم، فهي مجال خصب في مجال الدراسات التفسيرية واللغوية والبلاغية... الخ، كما أن القراءات القرآنية تعد جماع العربية وذلك باشتمالها على الأصوات والمفردات والتراكيب واللهجات... الخ، الأمر الذي يجعل الباحث في موضوع كهذا أهلاً لطلب العلم.
- محاولة الإسهام في نشر القراءات القرآنية وذيوعها بين الدارسين، وغاية مرادي أن تجد القراءات القرآنية اهتماماً كبيراً كما كانت من قبل.
- محاولة الوقوف على بعض أوجه الإعجاز القرآني، من خلال ما تحويه من صور صوتيه مما لا يغير اللفظ عن معناه، بل ينطق باللفظ بصورتين صوتيتين مختلفتين رغبة في التيسير والتسهيل فضلاً عما تحويه هذه القراءات من تلوين في الخطاب، وتنوع في الأسلوب... الخ مما يعد من أوجه إعجاز القرآن الكريم.

وقد انتظم هذا البحث لدي في مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة:

أما المقدمة فتناولت أهمية الموضوع وأسباب اختياري، وهل ثمة دراسات سابقة عنيت بهذه الدراسة أو قاربتها أو أصلت لها، ومنهجي وخطتي في البحث، وأخيراً أهم الصعوبات والمشقات.

وأما التمهيد فذكرت فيه تعريفاً موجزاً بالقرآن الكريم وقراءاته، وهل هناك فرق بينهما؟

وأما المبحث الأول فجاء بعنوان: الشذوذ (ضابطه وملامحه، ومصطلحه) وفيه:

- أفضت بعض الشيء في الحديث عن ضابط القراءة الصحيحة، وما تبعه من مدخلات لازمة لموضوع البحث، والتي جاءت في اتجاهين متقابلين:
الأول: ضابط القبول عن القراء والأصوليين والفقهاء، ووظيفة الضابط الآن.
الثاني: ضابط قبول الشاذ وفيه: – ما يقبل من الشاذ وما يرد.
- أثر القراءات الشاذة في اللغة والتفسير وعلوم القرآن.
- سوق المتواتر والشاذ مساقاً واحداً.
- تاريخ الشذوذ، وتاريخ القراءات الشاذة، ثم التعريف بالشذوذ لغة واصطلاحاً، وأخيراً القراء الأربعة عشرة ورواتهم.

وأما المبحث الثاني فجاء بعنوان: ظواهر الشذوذ وآثارها فيما له نظير متواتر في قراءات الأئمة الأربعة وفيه:

أولاً: نماذج من الظواهر والآثار المعجمية.

ثانياً: نماذج من الظواهر والآثار البنيوية "الصرفية".

ثالثاً: نماذج من الظواهر والآثار التركيبية "النحوية".

رابعاً: نماذج من الظواهر والآثار في الأدوات.

وأما الخاتمة فلخصت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال دوافع البحث وخطواته، على أنه ثمة نتائج متناثرة في ثنايا البحث.

ثم ذيلت البحث بفهرس لأهم المصادر والمراجع، ثم بفهرس لموضوعات البحث.

منهج البحث:

تغاير المنهج في هذا البحث حسب مسائله وقضاياه، فتارة يكون منهجاً تاريخياً حينما يتعلق الأمر بالمقاييس القرآنية وأصحابها وجهود العلماء وتوجيهاتهم ومواقفهم، وكذا عند بيان المعنى الأصلي للكلمة وما انتقلت إليه من معنى مجازي، وكذا عند بيان الأصول المعجمية لبعض الكلمات المختلف في قراءتها... الخ ، وتارة يكون منهجاً تقابلياً يعمد إلى القراءات فيقابل بعضها بنظيراتها مع بيان ما بينها من علاقات، وتارة يكون منهجاً وصفياً تحليلياً وذلك عند معالجة القراءات الشاذة ونظائرها في المتواتر حيث إن الموضوع عبارة عن نصوص مكتوبة أقوم بوصفها من الناحية اللغوية وأبين وظيفتها معجمياً أو صرفياً أو تركيباً مع ذكر المعنى المراد عند المفسرين.

وهكذا جاء المنهج المتتبع في هذا البحث شبه تكاملي، ومن ثم لزمه تنوع المصادر ما بين كتب في القراءات كسبعة ابن مجاهد، والنشر لابن الجزري وغيرهما.

وكتب في الاحتجاج والتوجيه للمتواتر والشاذ كالكشف، والمحتسب، والإتحاف... الخ. وكتب في النحو ككتاب سيبويه وغيره، وكتب أخرى في معاني القرآن وإعرابه وتفسيره ... الخ.

صعوبات البحث:

وأما عن الصعوبات والمشتقات التي اعترضت البحث لكن الله ذللها بفضله ومعونته وجهود المخلصين فكثيرة يأتي من أبرزها:

- أن البحث جديد في ميدانه لاعتماده على النصوص جمعاً وتحليلاً.
- عدم وجود آراء قديمة أو حديثة تناولت أغلب مسائل البحث وقضاياه.
- أن الدراسات التي تقيم بناءها على القرآن الكريم والقراءات القرآنية، تؤهل صاحبها لخوض بحر زاخر بالأسرار يعجز أن يصل إليها كلها الأمر الذي يحتاج إلى جانب من المغامرة، ومن ثم فيجب التهيؤ للمحاذير التي تقابل المرء من الوهلة الأولى، حيث إن أي كبوة أو عثرة كفيلة بأن تحيد بصاحبها عن جانب الصواب وتورده موارد التهلكة، ولا شك أن هذا كله يلزمه الدقة وتحسس الخطا قدر الاستطاعة عند الاقتراب من الأقوال التي تدور حول القراءات القرآنية.

وأخيراً: أرجو الله تعالى أن يتقبل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به رواد العربية– لغة القرآن الكريم الشريفة– والباحثين فيها.

هذا، وإن أكن قد وفقت ووفيت فمحض فضل ومنة من الله تعالى، وإن أكن قد قصرت أو تعثرت في أمر عارض أو ثابت فهذا من طبيعة البشر التي يعتريها القصور والزلات، ويرحم الله امرأ أهدى إلى أخيه عيوبه.

والله من وراء القصد

د. محمد مصطفى علي علوة

التمهيد:

من الأمور اللازمة لموضوع البحث والتي تعد مدخلاً له ما يأتي:

أولاً: تعريف القرآن والقراءات والفرق بينهما وفيه:

- التعريف بالقرآن لغة واصطلاحاً:

أما القرآن لغة فهو: مصدر للفعل "قرأ" بالهمز، وثمة مصدران آخران لهذا الفعل هما "قِراءة، قَرْء"(١)، تقول قرأت قراءة وقرآناً... ومعنى القرآن: الجمع لأنه يجمع السور فيضمها(٢)، ثم نقل هذا المعنى المصدري، وجعل اسماً للكلام المعجز المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، من باب إطلاق المصدر على مفعوله(٣).

هذا، ويشارك الكلمة الشريفة "القرآن" في المعنى السابق مادة "ق ر ى" المعتل كما قال ابن فارس: "... وإذا همز الباب كان هو والأول سواء"(٤).

والتعريف السابق للكلمة الشريفة "القرآن" يتفق وموارد اللغة وقواعد الاشتقاق، كما أنه شامل لغيره من الأقوال الأخرى، سواء أقالوا مصدر أيضاً لكن بمعانٍ أخرى كالإظهار والبيان(٥)، أم وصف بمعنى الجمع(٦)، جامداً كان أو مشتقاً من القرائن أو القرن ... الخ(٧) ثم هو يتفق وجمهرة الكاتبين في علم الأصول واللغة والفقهاء وغيرهم(٨).

---

(١) لسان العرب: (ق ر أ)

(٢) أو لجمعه لما فيه من الأحكام والقصص، وكذا ثمرات العلوم، والكتب السماوية، وأيضاً لكونه جامعاً للحقائق والمعاني والحكم [ينظر: اللسان السابق، والمفردات للراغب الأصفهاني /٤٠٢، ويراجع قراءات القرآن الكريم لأستاذنا الدكتور عبد الفتاح البركاوي/ ٨-٩]

(٣) مناهل العرفان للزرقاني ١/٧.

(٤) ينظر مقدمة مقاييس اللغة ١/٣-١٠.

(٥) ينظر البرهان للزركشي ١/٢٧٣ وما بعدها.

(٦) ينظر الإتقان ١/١٤٦-١٤٧.

(٧) كما في قول الإمام الشافعي، ينظر البرهان ١/٢٧٨، والإتقان ١/١٤٦.

(٨) ينظر مثلاً: مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢/٢٧٨ والمفردات مادة ق ر أ/ ٦٦٨، ٦٦٩، وبصائر ذوي التمييز ١/٨٤ وغيرها.

أما التعريف بالقرآن اصطلاحاً: فقد جاءت تعريفات العلماء الاصطلاحية تارة بالإشارة كما في قول صاحب البصائر وغيره: "القرآن في الشرع اسم للكتاب المفتتح بفاتحة الكتاب، المختتم بـ قل أعوذ برب الناس[١]".

وتارة بالعبارة وجاءت تعريفات هؤلاء" إيجازاً وتوسيطاً وإطناباً ولعل أفضل ما قيل في ذلك أن: القرآن هو الكلام المنزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم للإعجاز بسورة منه[٢]، المنقول بالتواتر المتعبد بتلاوته، وهذا التعريف جمع خصائص عدة للقرآن ثم هو: متفق عليه بين الأصوليين والفقهاء وعلماء العربية[٣].

هذا، والعلاقة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي للكلمة الشريفة "القرآن" علاقة العموم والخصوص، فهي عامة في اللغة فلما نزل القرآن وأطلق عليه أصبح خاصاً به، أي أن اللفظة الشريفة من الألفاظ الإسلامية التي اكتسبت معنى جديداً بمجيء الإسلام.

ثانياً: التعريف بالقراءات لغة واصطلاحاً:

أما تعريف القراءات لغة فهو أن: القراءات جمع قراءة، وهي مشتقة من مادة "ق ر أ" كما سبق[٤] في تعريف القرآن، وهي مصدر سماعي له والوزن على فِعالة، وهي تدور حول معنى الجمع والضم كما سبق، لهذا قالوا: القراءة: ضم الحروف والكلمات بعضها إلى بعض في الترتيل[٥].

وأما القراءات في الاصطلاح: فهي كما قال الزركشي: اختلاف ألفاظ الوحي في كتبة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرهما[٦]، أو هي:

---

(١) ينظر: البصائر السابق ، ويراجع الصحاح١٠٤/١، والنهاية في غريب الحديث والأثر ١٠٤/١، ومقدمتان في علوم القرآن/٢٨١-٢٨٢ وغيرها.
(٢) بيان المختصر لابن الحاجب/٤٥٧.
(٣) مباحث في علوم القرآن لصبحي الصالح / ٢١.
(٤) يراجع ما سبق في التعريف اللغوي للقرآن، وينظر جمهرة اللغة والصحاح واللسان "ق ر أ".
(٥) المفردات/ ٤٠٢.
(٦) البرهان ٣١٨/١.

حروف وكيفيات متبادلة في النطق بالكلمات القرآنية اتفاقاً واختلافاً مع عزو كل وجه لناقله(١).

والعلاقة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي للقراءات هي علاقة العموم والخصوص، فضم الحروف بعضها إلى بعض عام في أي قراءة ثم خصص بضم الحروف والكيفيات المتبادلة في النطق والمروية عن النبي صلى الله عليه وسلم فيما سمي بالقراءة القرآنية وأصبح للقراءات علم له مبادئه وأصوله.

ثالثاً: بين القرآن والقراءات:

اختلف العلماء في أمر العلاقة بين القرآن والقراءات على ثلاثة أقول:

- الأول: أن القرآن والقراءات حقيقتان متحدتان أو متطابقتان، ويبدو أن أصحاب هذا القول نظروا إلى القراءات وقالوا هي الأحرف السبعة ومن ثم فالقراءات هي الأحرف وهي القرآن المنزل من عند الله(٢).
- الثاني: أن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، وهؤلاء نظروا إلى القراءات وقالوا هي الحروف والكيفيات الأدائية لكلمات القرآن الكريم، ولا شك أن منها على هذا ما هو متواتر – وهو جزء من الأحرف السبعة وليس كلها– ومنها ما ليس بمتواتر – الشاذ– ومن ثم فالقرآن حينئذ أعم من القراءات وعليه فيجب الإيمان بما تواتر منها كالإيمان بالقرآن، ولا يجب ذلك فيما لم يتواتر(٣).
- الثالث: أن بين القرآن والقراءات عموماً وخصوصاً مطلقاً، وهؤلاء نظروا في القراءات على اختلاف أقسامها أو أنواعها فوجدوها ماثلة في بعض ألفاظ القرآن الكريم(٤).

---

(١) تعريف صاحب البحث ويراجع في ذلك القراءة بين التواتر وصحة الإسناد/٢٨-٢٩.
(٢) البرهان ٣١٨/١، والإتحاف/٦٨-٦٩، والقراءات وأثرها في علوم العربية ١٠/١.
(٣) ينظر البرهان والإتحاف السابقتان ويراجع الطائف الإشارات/١٧١-١٧٢.
(٤) ينظر القراءات أحكامها ومصدرها/٢٣، والقراءات القرآنية د. عبد الهادي الفضلي/٦١ وما بعدها.

والحق أن القراءات القرآنية لا تختلف عن القرآن الكريم، ولا تمثل من دونه حقيقة مستقلة، بل هما حقيقة واحدة، لأن القراءات كيفيات أو هي أشكال وهيئات للقرآن الكريم، ولا شك أن الشكل والهيئة لا يخرجان عن حقيقة الجوهر، ثم إن مصدر القراءات القرآنية المتواترة – بلا خلاف– هو الوحي الرباني الذي نزل به جبريل الأمين على النبي صلى الله عليه وسلم حتى وصلت إلينا عن طريق النقل الصحيح المتواتر.

المبحث الأول: الشذوذ: "ضابطه، وتاريخه، وملامحه، ومصطلحه"

لم يشتهر لدى العلماء أن يفردوا أو يعنونوا لما يسمى بـ "ضابط القراءة الشاذة" وإنما جاءت عباراتهم: ضابط القراءة الصحيحة، ويظهر لي أن السبب وراء هذا أحد أمرين:

١- أن غالب الحديث جاء في تناول القراءات المتواترة ومن مدخلاته اللازمة الحديث عن ضابط قبول القراءة الصحيحة (المتواترة).

٢- أنه بمعرفة الصحيح يعرف قسيمه وهو الشاذ وعليه فسنسير على نهج السلف في هذا العنوان "ضابط القراءة الصحيحة" ثم نركز على ما يلزمنا منه وهو التأكيد على الشاذ- موضوع البحث- وهو ما يتضح فيما يأتي:

ضابط القراءة الصحيحة:

توالت الاجتهادات حول ضابط قبول القراءة الصحيحة إلى أن حطت رحالها عند ابن الجزري (ت٨٣٣هـ) الذي قلب جوانب فن القراءات، وأشبعه درساً وتحقيقاً مستعيناً هنالك بمحفوظه الغزير، وخلص إلى ضابط حدد فيه المقبول من القراءات وبين درجاته، وقدم لذلك بأسباب لم تخرج في جملتها عن أقوال السابقين واجتهاداتهم، وهي رغبة صادقة منه أن يعيد الأمر إلى سابق عهده بعد أن اضطربت الأركان وسادت مفاهيم خاطئة وكان أميناً حين ذكر في نشره[١]: أن لجهابذة علماء الأمة أصولاً أصلوها وأركاناً فصلوها ميزوا بها أنواع القراءات، ثم ذكر الضابط بأركانه الثلاثة، وما يعنينا قبل شرح هذه الأركان بعض الأمور:

- أن الضابط إذا انطبق على قراءة فلا يقال إنها مقبولة فقط بل يجب قبولها حيث إن الذي أحوج إلى هذا الضابط هو ظهور الخلط واتباع الهوى[٢].
- أن الضابط المذكور كان بعد عصر القراء الأئمة الأربعة عشرة ونحوهم، ويؤكد هذا أن ابن الجزري عد واحداً وعشرين إماماً من الأمصار الخمسة

(١) النشر ١/١٠-١١.
(٢) السابق ١/٩، ويراجع المنجد ٢٢، ٢٣.

المعروفة[١]، ثم أشار إلى أن الضابط عام لا يخص سبعة أو عشرة أو غيرهم[٢].

- أن الضابط قد انطبق على أكثر من عشرة، وعليه دُل أن الناس قد قبلوا أكثر من عشرة في وقت من الأوقات.

أركان- ضابط- القراءة الصحيحة حسب ترتيب ابن الجزري لها:

١- موافقة العربية ولو بوجه:

ومعنى هذا أن تكون القراءة الواردة موافقة لوجه من وجوه اللغة- النحو – سواء كان أفصح أو فصيحاً، مجمعاً عليه أو مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر مثله، إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح[٣].

والتساؤل هل يقصد بالنحو القصر على النحو المتميز عن الصرف؟ الإجابة لا، حيث ذكر ابن الجزري وهو يوضح كلامه أموراً غير نحوية[٤]، كما أن ذكره لكون الوجه فصيحاً أو أفصح لا يعني الإطلاق بل يخرج كون الوجه غير فصيح، لهذا وجدنا من العلماء من يقصره على الوجه القوي[٥] ومنهم من يؤثر في هذا الركن المجيء على الفصيح[٦]، ومنهم من يعبر عن هذا الشرط بالاستقامة[٧]، وفسروها بأنه لا فرق أن يكون الوجه راجحاً أو مرجوحاً، فثمة استواء للراجع والمرجوح، وعليه فالضرر المشار إليه في هذا الركن ضرر من عدم الفصاحة – البلاغة- لا من خروج الوجه عن العربية بالكلية، ولهذا فمن قال عن وجه معمول به أنه ملحون، فإما أن يقصد به لحناً نسبياً وهو الخروج عن البلاغة والفصاحة أو بعبارة أخرى عن اللغة البلاغية للقرآن في نظره، فهذا

---

(١) النشر ١/ ٨، ٩.
(٢) السابق ١/٤٠.
(٣) السابق ١/٩.
(٤) السابق ١/١٠.
(٥) الإبانة/ ٦٦.
(٦) منهم أبو شامة في إبراز المعاني/٤، وشهاب الدين بن حجر الشافعي، يراجع شرح النويري على البيت رقم "١٤" من الطيبة، وانظر في الفصاحة: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث د. عبدالصبور شاهين/١٦٩، ٢٧٣.
(٧) ينظر الإبانة/٥١، ولطائف الإشارات/ ٦٧.

يُرد عليه بأن عبارة "أفصح أو فصيحاً" تشير بل تقر فصاحة وجوه القراءات المرفوعة.

وإما أن يقصد أن الوجه ليس له في جميع الوجوه العربية مساغ، وهذا القائل بلا شك مخطئ، لأن الوجه إذا روي كان هو الحجة وإن أنكره أكثر أهل اللغة، ولا عبرة بإنكاره.

ويمكن تلخيص أمورٍ تتعلق بهذا الركن فيما يلي:

- أن الغرض من هذا الركن هو إخراج ما لا ترضى عربيته في أي مرتبة فصيحة، لا إخراج ما لا وجه له في النحو ولو على تكلف أو على لغة ضعيفة، فهذا لحن لا كلام فيه أصلاً، فضلاً عن أن إخراجه إنما لاختلال الفصاحة لا اللحن.
- أن موافقة العربية ولو بوجه لا يعني أن عدمها فساد لوجه القراءة لغة، بل معناها أن عدمها فساد لبلاغة وجه القراءة.
- أن الناظر في كلام العلماء حول أهمية هذا الركن وضرورته يجد فريقين متقابلين:

الأول: يرى أصحابه أن هذا الركن لا معنى له إذا صح السند مرفوعاً... وقد اتفق الجميع على أن القراءة حجة في إثبات اللسان، فكيف جعل اللسان حجة على القرآن[1] فالسند عند هؤلاء هو العهدة.

الثاني: يرى أصحابه أن هذا الركن هو العهدة وأكدوا وجهتهم بأمور منها:

١- أن هذا الركن حاكم على الرسم بمعنى أنه إذا وجدت في الرسم مالا يجوز لغة فلا أثر لموافقة الرسم ولا جواز لقراءته مثل "السموات"[2] تنطق بألف بعد الميم، وفي مثل هذا يجب مخالفة الرسم لموافقة العربية.

٢- أن هذا الركن حاكم كذلك على الإسناد، فالإسناد وإن أثبت اللغة لا شأن له بالفصاحة، فاللغات الرديئة والمذمومة مسندة على وجه الصحة

(١) ينظر المعيار المعرب /١٨٨، ويراجع في ذلك مختصر البديع لان خالويه/ ١٣٤.
(٢) ينظر النشر ١١/١، ويراجع المحكم/ ١٨٥.

الروائية مع بعدها عن وجه الفصاحة[١]، كما أنه لو روى شيء بسند صحيح وكان لا وجه له في اللغة أبداً كانت هناك علة في صحة السند كعدم ضبط أحد الرواة أو غير ذلك، ثم إن مثل هذا لا يكاد يوجد في القراءات إلا على وجه نسبي كمن يخطئ همز "معائش"[٢].

٣- أن تقديم ابن الجزري لهذا الركن على غيره مقصود في بيان الأهمية.

- أن الفهم السديد لهذا الركن على نحو ما ذكرنا يقلل من كلام يأنس الناس به طويلاً وهو أن هذا الركن لم يوضع إلا نتيجة لسلطان النحاة في أيام سيطرتهم وتحكمهم في كثير من ألوان المعرفة.
- من الغريب أن يدعو بعض المحدثين – الباحثين- في وقتنا هذا إلى التخلي عن هذا الركن والاكتفاء بصحة النقل والرسم[٣].

٢- موافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً:

هذه عبارة ابن الجزري عن الركن الثاني[٤]، وعبر غيره عنه بلفظ: موافقته لمصحف عثمان بن عفان رضي الله عنه[٥]، أو بلفظ: ووافق لفظ خط مصحف الإمام أو خط المصحف الإمام[٦].

وعبارة ابن الجزري – في نظري- هي الفضلى والأوفى، لهذا حرص كثير من الدارسين على نسبة فهم متطور لابن الجزري في هذا الركن، و ذلك حين قال: ونعني به ما يوافق الرسم ولو تقديراً، إذ موافقة الرسم قد تكون تحقيقاً وهي الموافقة الصريحة، وقد تكون تقديراً وهي الموافقة احتمالاً[٧].

هذا، وقد أوضح النويري مراد ابن الجزري في قوله "ولو احتمالاً" حين قال: يحتمل أن يكون جعله مقابلاً للتحقيقي فتكون القسمة عنده ثنائية، وهي:

---

(١) ينظر في مثل هذه اللغات المزهر النوع العاشر والحادي عشر.
(٢) يراجع مثلاً تفسير الآلوسي للآية العاشرة من سورة الأعراف.
(٣) هو عبد العليم السيد فوده في كتابه أساليب الاستفهام في القرآن الكريم/٣٢٩.
(٤) النشر ١/١٠.
(٥) التسهيل لعلوم التنزيل ١/٧.
(٦) لطائف الإشارات/ ٦٧
(٧) النشر ١/١٠.

التحقيقي والاحتمالي، ويكون قد أدخل التقديري في الاحتمالي... ، ويحتمل أن يكون قد ثلث القسمة ويكون حكم الأولين ثابتاً بالأولوية[١].

وكأني بالنويري يعيب- من طرف خفي- صنيع ابن الجزري – الذي مدح قريباً- فيفرق بين الموافقة القديرية والموافقة الاحتمالية، غير أنه – النويري- يلتمس العذر لابن الجزري بعد ذلك بكلام دقيق خلاصته: أن موافقة رسم المصحف مرتبة حسب قوتها وأولويتها تأتي على النحو التالي:

- الموافقة التحقيقية = الرسم القياسي وهذا الرسم ماثل في الكثير من كلمات القرآن الكريم وقراءته لتحقيق الموافقة بين اللفظ والخط، ودون مراعاة من الكتبة لاختلاف قراءة عن قراءة، وهذا الرسم نابع من المعرفة بقاعدة العرب في الخط وبأصوله الخمسة.

فأما القاعدة أو الأصل: فهي أن يكون تصوير اللفظ بحروف هجائية بتقدير الابتداء والوقوف عليه، وأما أصول ذلك الرسم أو التصوير فهي: تعيين نفس حروف الهجاء دون أعراضها، وعدم النقصان منها، وعدم الزيادة عليها، وفصل اللفظ مما قبله مع مراعاة الملفوظ به في الابتداء، وفصله عما بعده مع مراعاة الملفوظ به في الوقف[٢].

وفي هذه الموافقة يحصر الرسم جهة اللفظ في مخالفة مناقض، وليس في القراء ما يناقض الرسوم العثمانية، لذا عدت هذه الموافقة هي الأصل ولها السبق في أولوية النويري.

الموافقة التقديرية = الرسم العثماني الاصطلاحي أو السماعي[٣]، وهو: ما خالف اللفظ، وهذه المخالفة محصورة في خمسة أقسام[٤]:

- الإبدال: أي رسم بدل الملفوظ كما في نحو "الصراط" حين تقرأ بالسين، لأن المبدل في حكم المبدل منه متى اصطلح على ذلك وقد كان[٥].

---

(١) شرح النويري على الطيبة البيت رقم (١٤).
(٢) يراجع سمير الطالبين وشرح النويري السابق وغيرهما في تفصيل هذا.
(٣) اصطلاح بالنسبة للصحابة، وسماعي بالنسبة لنا.
(٤) راجعها في شرح النويري على البيت رقم (١٤).
(١) يراجع النويري السابق، والنشر ١٢/١.

- الحذف: كما في رسم "ملك" وهو مخالف للفظ بمدها، ولهذا يسمى الرسم بالحذف موافقاً لقراءة المد تقديراً، ويقال: ما زيد في حكم العدم[١] متى اصطلحوا وقد فعلوا[٢].
- الزيادة: أي برسم الكلمة بزيادة ليست في اللفظ في بعض القراءات، كما في نحو قوله تعالى ﴿ فَخَرَاجُ رَبِّكَ خَيۡرٞ ﴾[٣] رسم في جميع المصاحف بالألف[٤]، وقرأه بعض السبعة بدونها مع سكون الراء[٥] فهذه القراءة يوافقها الرسم تقديراً، لأن ما حذف في حكم الثابت عند الاصطلاح وقد وقع[٦].
- الفصل: كما في قوله تعالى ﴿ فَمَالِ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلۡقَوۡمِ ﴾[٧] فالوصل موافق للرسم تقديراً، وما فصل في حكم الوصل[٨].

– الوصل: كما في قراءة الكسائي ومن وافقه ﴿ أَلَّا يَسۡجُدُواْ لِلَّهِ ﴾[٩] بتخفيف "ألا، ويا" ثم حذف ألفها ووصلها بما بعدها "اسجدوا" فعل الأمر الذي حذفت همزة الوصل من أوله[١٠]، فهذه القراءة فيها فصل وهو مخالف للرسم لأن الكلمة بالوصل، فالفصل هنا موافق للرسم تقديراً، وما فصل في حكم الوصل[١١].

هذا والموافقة التحقيقية هي الأصل – كما سبق– ولا كلام فيها، أما الموافقة التقديرية هنا فلا تستقل في الشرط وحدها، فلا بد أن تكون القراءة مشهورة، ومتلقاة بالقبول[١٢] ومما يؤكد هذا ما نراه في قراءة ابن محيصن "هذي

---

(٢) لطائف الإشارات ٢٨٤/١.
(٣) ينظر للمزيد: دليل الحيران/٣٤٢، ٣٤٣.
(٤) المؤمنون/ ٧٢.
(٥) تلخيص الفوائد/ ٣٣.
(٦) النشر ٣١٥/٢.
(٧) يراجع دليل الحيران/ ٣٦٠.
(٨) النساء/ ٧٨.
(٩) لطائف الإشارات ٢٨٤/١ وما بعدها.
(١٠) النمل/ ٢٥.
(١١) النشر ٣٣٧/٢.
(١) لطائف الإشارات ٢٨٤/١ وما بعدها، وأنظر أمثلة أخرى في النشر ١٦١/٢–١٨٢.
(٢) النشر ١٠/١ وما بعدها.

الشجرة" بالياء المكسورة ما قبلها على الأصل، والهاء بدل من الياء[١] "هذه" في قراءة الباقين، فلماذا عدت قراءة ابن محيصن شاذة، وهي قريبة العمل كما في السراط وهل لا عدت هي الأخرى من الموافقة التقديرية لأن البدل في حكم المبدل كما ذكرنا؟

إن الجواب عن ذلك هو ضرورة انضمام الشهرة والتلقي بالقبول إلى شرط الموافقة التقديرية، وهذا ما لا يعرف لقراءة ابن محيصن هنا، ويضاف إلى هذا أن الموافقة التقديرية قد التمس العلماء لها علة واسماً فوجدوا ولا علة هنا في قراءة ابن محيصن.

وعلى أية حال يبقى للموافقة التقديرية أولوية بعد الموافقة التحقيقية حيث وجدنا فيها وجهاً من المتواتر وللآخر منه دليل وعلة واسم بخلاف الموافقة الآتية:

- الموافقة الاحتمالية = الرسم الاحتمالي وفيه يقول النويري: ... ويندرج فيه ما وقع بالاختلاف فيه بالحركة والسكون نحو "القدس"[٢]، وبالتخفيف والتشديد نحو "ينشركم"[٣]، وبالقطع والوصل المعبر عنه بالشكل نحو "ادخلوا"[٤] "بغافر...الخ"[٥].

وأقول: الفرق بين هذا النوع والسابق: أن الرسم السابق – التقديري– كان لمناسبات، كالدلالة على ذات الحرف، أو أصله أو فرعه أو رفع لبس ...الخ[٦].

أما هنا فالرسم بهيكل واحد مجرد ويقرأ بأكثر من وجه بحسب ما يروى في القراءة وفيه ما فيه من الاختصار والبلاغة، فإن اختيار ما له وجهان أو أكثر مقصودان على هذا النحو يحقق فائدتين:

---

(٣) القراءات الشاذة للشيخ القاضي/٢٥.
(٤) النشر ٢/٢١٦.
(٥) السابق ٢/٢٨٢.
(٦) السابق ٢/٣٦٥.
(٧) شرح النويري على البيت رقم "١٤".
(١) يراجع لطائف الإشارات ١/٢٨٤، ٣٠٠.

- تأمين الكلام من التصحيف، وتكثير معانيه ولغاته، فيلهج به كثيرون، ويكون مطنباً لفظاً موجزاً خطاً وكثير من القراءات على هذه الصفة، وهو ما يسمى بالموافقة الاحتمالية للخط، ولهذا قيل: وإنما أخلوا المصاحف من النقط والشكل لتكون دلالة الخط الواحد على كلا اللفظين المنقولين المسموعين المثلوين شبيهة بدلالة اللفظ الواحد على كلا المعنيين المعقولين المفهومين(١).

وبعد التعرف على الركن الذي هنا، بقي أن نؤكد على المستفاد منه فيما يأتي:
قول ابن الجزري "ولو احتمالاً" يشير إلى أن القراءة قد لا تكون ماثلة في الرسم – الكتابة– تماماً، ودخل من باب أولى التقدير، والكتابة القياسية، ثم إن في قوله هذا، إشارة إلى أنه لا ضرر من الرضا بهذا الحد– تأمله وتأمل الركن السابق "موافقة العربية ولو بوجه–، وأن الموافقة فرعان، وعليه فالمخالفة هي الأخرى نوعان – ضارة وغير ضارة– والركن معناه في الأساس أن عدم الموافقة ضار، وأنه ثمة حد فاصل في حقيقة اتباع الرسم ومخالفته على نحو ما بينا من أن للرسم ما يضبطه من نحو زيادة كلمة ونقصانها وتقديمها وتأخيرها ولو كانت حرفاً واحداً من حروف المعاني فإن حكمه في حكم الكلمة لا يسوغ مخالفة الرسم فيه(٢)، وأن هذا ما لا يضبطه الرسم ولا يصح الاحتكام إليه من نحو حذف الألف رسماً ونطقاً بعد الميم في كلمة "السموات" فهذا تحريف لا يتبع فيه الرسم، وكذا من نحو الانتقال بالكلمة من معنى إلى معنى آخر كما في ﴿قُرْءَانًا﴾ في موضعي يوسف والزخرف(٣)، فلا همزة ولا ألف في المصاحف العثمانية، فلو قرئت بظاهرة الخط "قِرْناً" اسماً للقرآن لأن المعنى البديع فيه قرين لأخيه... الخ من الأمور التي تؤدي إلى التحريف والتصحيف ومن ثم لا يجب موافقة الرسم في هذا(٤) ولهذا صح أن:

---

(٢) النشر ٣٣/١.
(٣) النشر ١٣/١.
(٣) يوسف/ ٢.، الزخرف/ ٣.
(٢) يراجع في هذا تلخيص الفوائد/٢٩، والنشر ٤٦٢/١.

- الرسم لما يضبطه، وما عدا مضبوطه فبالرواية، إذ الرواية تضبط ما لا يضبطه الرسم فضلاً عما يضبطه، ثم إنها الحاكمة حين تقول هذا تصحيف، وهذا مروي، وهذا متواتر... الخ[1] فالرواية في القراءات لا الأخذ من المصحف أمر لا ريب فيه وعليه نؤكد على الأمرين الآتيين:
- الرسم – وحده– لم يكف، بدليل أنهم عدوا أموراً شاذة، لا يتلى بها، مع أنها توافقه احتمالاً[2]، ثم إن ما يتغير معناه دون صورته الخطية – المجردة من النقط والشكل – لو كان نتيجة القراءة من المصحف فقط، دون رواية، لكان اللفظ والمعنى كلاهما لغير الله وحاشاه.
- لم يعد المصحف – الرسم– إلا أن يكون أماماً ودليلاً في شيء دون أشياء، إذ المصحف ليس شيخاً يقتدى به في سند أحد من الأئمة، وإنما الرواية أو النقل المسموع المرفوع، وأن المطلوب هو اللفظ المتعبد به لا خطه[3]، ويمكن تأكيد ما سبق بما يأتي:
- أن تقديم ابن الجزري لركن الرسم على النقل والرواية – صحة السند في النشر، والتواتر في المنجد– لا تنفي أهمية الثاني، غير أن مراده أنه لا غنى لشرط أو ركن عن آخر، ولا تهوين في شأن دون شأن، وإنما هي خطوات متتابعة في التهدي إلى ما يقبل وما يرد، وقد يكون التقديم مقصوداً به أن المخالف للرسم مخالفة جسيمة يرفض دون حاجة إلى انتظار الركن الثالث، إذ يصير الانتظار إلى الركن الثالث بعد معرفة ذلك لا فائدة منه، ومن ثم نؤكد على الأمور الثلاثة الآتية:
- أن الزعم بأنه يكفي – في تحقيق تواتر القرآن وقراءاته– تواتر خط المصحف أمر غير مسلم به، حيث إن أصحاب هذا الزعم يرضون بقراءات تخالفه، كإثبات ياءات الزوائد، وفي المقابل لا يرضون بقراءات توافقه مع صحة سندها، مثل "الزانية والزاني" بالنصب ...الخ وفي هذا رد لهذا الزعم،

---

(٣) أنظر المزهر ٢٣٠/٢ ط محمد سعيد الرافعي بمطبعة السعادة ١٣٢٥ه، منجد المقرئين/ ٢٣، وشرح الآلوسي في قوله تعالى ﴿ مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾.
(٤) المعيار المعرب ١٣٩/١٢ وما حولها
(٥) السابق ١٩٢/١٢.

وتشير إلى أن القبول والرد لم يكف فيه موافقة المصحف ومخالفته، وأن العمدة في ذلك الرواية المتلقاة بالقبول الحسن.

- اشتراط موافقة الخط يؤدي إلى ترك كثير من المتواتر، مثل "السراط" بالسين، لهذا نجد الإمام الداني يقرر أن الارتباط مقطوع بين القراءات والخط، وأوجب اتباع الروايات الاجتماعية أي أن الروايات التي اجتمع الناس عليها هي القاطعة لهذا الارتباط، بل تلغي هذا الركن – الرسم– إذا حدثت هنالك معارضة، على أن الإنصاف العلمي لا يمكن من إلغاء الركن مطلقاً، وكذا لا يمكن من رد تلك القراءات المخالفات المقبولات بإجماع إذ أنها مواضع قليلة مستثناة، وللقواعد استثناءات، ومن ثم لا ينقض الركن ولا يلغي وهذا ما يتأكد فيما يأتي:
- أورد أبو شامة سؤالاً مؤداه: إذا كانت الكتابة بوجه كذا فكيف ساغ مخالفتها إلى كذا[١] وأجاب بقوله: قلت: باعتبار النقل الصحيح[٢]، وقال في موضع آخر بعد أن ذكر الاختلاف في الرسم لكلمة "لؤلؤاً" قال: والقراءة نقل، فما وافق منها ظاهر الخط كان أقوى، وليس اتباع الخط بمجرده واجباً ما لم يعضده نقل، فإن وافق فبها ونعمت، ذلك نور على نور[٣]، وقريب من هذا ذكر السخاوي[٤] وكذا أبو عمرو في مثال آخر[٥].
- ثمة معالم وحدود يعتذر فيها الخط إلى النقل، وإن كان الأصل في الركن أن الاعتذار إليه، وظهر لنا جلياً أنه لا تهوين بشأن هذا الركن، بل ولا تساهل فيه، ولقد طبق هذا الركن بصرامة فأخرج "فامضوا" وأبقى على "فاسعَوا" مع تواتر كان في الأولى، ورغم التمسك العمري بها[٦].
- تظهر أهمية هذا الركن وقوته مما أقدم عليه ابن شنبوذ (ت٣٢٨هـ) من جواز القراءة بما صح سنده وإن خالف الرسم المصاحف، وما كان من

(١) المعيار المعرب ١٨٨/١٢وما حولها.
(٢) إبراز المعاني/٤٩٢.
(٣) السابق/ ٤٠٦.
(٤) السابق نفسه.
(٥) السابق /٤٧٨.
(١) يراجع المسند للإمام الشافعي بهامش الأم ٧٦/٦، ويراجع منجد المقرئين/ ٥٥ وما قبلها.

مناهضة ابن مجاهد له على فعلته[1]، كما تأتي أهمية هذا الركن وقوته أيضاً في أنه كان مقياساً في الحكم على قراءة بكمالها، قال ابن الجزري في قراءة ابن محيصن: ولولا ما فيها من مخالفة المصحف لألحقت بالمشهورة[2].

- المطلوب الأساسي في هذا الركن بعد العرض السابق أمران: موافقة الخط، وموافقة قراءة ذلك الخط، لهذا رفض ما رفض، وقبل ما قبل كما عرفنا سلفاً، وتأكد هذا المطلوب الأساسي في العلة من إرسال مقرئ مع كل مصحف، إذ لا بد مع الموافقة – أياً كان نوعها– للمصحف من رواية ونقل وهي العنصر الثالث في الضابط وهو ما يتضح فيما يأتي.

٣- صحة السند:

قول تأثر فيه ابن الجزري بسابقيه أمثال مكي وأبي شامة[3] في الركن الثالث، وقد استنكره عدد من العلماء، لعدم التفرقة بين القرآن والقراءة، فما دامت القراءة لا تخرج عن القرآن فيجب أن تكون متواترة، إذ أن المذاهب الأربعة لَتَشْتَرِطُ التواتر في القرآن[4].

وثمة مبطلات أخرى لصنيع ابن الجزري سنذكرها بعد أن نوضح مراده فيه، وأقوال العلماء قال ابن الجزري شارحاً هذا الركن: نعني به أن يروي تلك القراءة العدل الضابط عن مثله كذا حتى تنتهي وتكون مع ذلك مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له غير معدودة عندهم من الغلط أو مما شذ بها بعضهم[5].

ويرى السيوطي ضرورة التيقظ لشروط ابن الجزري في الشرح السابق – تكون مع ذلك – وهو أمر لا بد منه في قبول القراءة، لأن مطلق صحة السند لا

---

(٢) يراجع معرفة القراء ٢٧٨/١-٢٧٩، والمصحف المرتل /٢٢٨، ومعجم الأدباء ١٦٨/١٧-١٦٩.
(٣) النشر ١٢/١-١٣.
(٤) ينظر: المرشد الوجيز/ ١٧٨.
(٥) لطائف الإشارات ٦٧/١.
(١) النشر ١٣/١.

يشترط فيها ذلك، وكذا قبول القراءة في أحكام أخرى غير التلاوة التعبدية لا يشترط فيها ذلك.

والتساؤل: هل كانت الصحة مطلقة في قبول القراءة في وقت من الأوقات، ثم استقر الأمر على ما ذكر ابن الجزري؟ يبدو ذلك.

وإذا كان السيوطي قد تنبه إلى الشرط الأخير عند ابن الجزري كما أسلفنا، فإن الأولى به التأكيد أولاً على الشرط الأول عند ابن الجزري- العدل الضابط ... – والذي قال عنه ابن الجزري: "وإذا كان صحة السند من أركان القراءة كما تقدم، تعيَّن أن يعرف حال رجال القراءات كما يعرف أحوال رجال الحديث[١]، وزاد القسطلاني "... ومحل ذلك طبقات القراء[٢]".

نعم إن كلام ابن الجزري كله مقصود، وليس هذا غرضنا الآن بقدر معرفة الركن نفسه: أهو التواتر أم صحة السند وما حولها؟

- يرى ابن جزى في جواز القراءة ثلاثة أركان: الأولان- السابقان-، والثالث هو التواتر أو الاستفاضة[٣]، وإذا كان ابن الجزري هنا يرى صحة السند وهو الحد الأدنى في هذا الركن، فهو يقبل القول بالتواتر من باب أولى بل قال به من قبل[٤]، ثم وهو يذكر صحة السند يشرحها قارناً إياها بالشهرة وما حولها وهي أمور تقربها من التواتر، ولعل المدقق في كلام ابن جزى يجده هو الآخر قريب التناول لهذا الركن مع ابن الجزري، وذلك حين نراه يجعل القراءات على قسمين: مشهورة وشاذة[٥] فأدخل المتواتر في المشهور، ولا يتصور أنه ينفي المتواتر وقد صرح به في الركن أولاً، ثم نراه يقبل السبع وما جرى مجراها[٦]، من ذلك قبوله قراءة ابن محيصن كأبي جعفر ويعقوب[٧] وهذا الأمر يعكس أموراً ذات أهمية منها:

---

(٢) السابق نفسه.
(٣) لطائف الإشارات ١٧٤/١.
(٤) التسهيل ١١/١.
(٥) السابق نفسه.
(١) التسهيل ٨/١.
(٢) السابق ٧/١.
(٣) السابق ١١/١.

- أن القدر المسموح به في الركن وما يلزمه من مخالفات مختلف من زمن إلى زمن، فابن جُزَى يقبل قراءة ابن محيصن، وقال ابن الجزري، وتابعه الكثير، بل وقلنا معهم: إنها كثيرة الخروج عن الجادة، وفيها شذوذ عن المصحف، ولا تتصل أسانيدها، وأنه لم يتبع أصحابه – في اختياره– ولم يجمعوا على قراءته، وأنها لا تنكر في الإقراء لكن لا يصلى بها[١].

والتساؤل: هل رفضنا لقراءته لصورتها التي وصلت إلينا، وغيرنا قبلها لصورة أخرى وصلتهم؟! يبدو ذلك، وأن ما وصلنا على صورته المرفوضة عملت فيها يد التغيير – المقاييس– وهذا ما يتأكد إذا علمنا أن ابن محيصن كان ممن سبق لهم الإجماع عليهم لعدالتهم[٢].

ويرتقي السؤال هنا: ما هو الحد الأدنى المفيد للعلم في هذا الركن حتى يقبل المروى – ما زاد على السبع حيث إنها هذه السبع مقبولة بلا تردد؟

والإجابة أن: ما عدا القراءات السبع إن علم كونه قرآناً بتواتر وغيره مما يفيد العلم فلا إشكال في جواز القراءة به وحرمة مسه والاستدلال به.

وما نريد أن نؤكده في هذا الركن الأمور الآتية:

- أن إغفال ابن الجزري– ومن نحا نحوه– عنصر التواتر والاكتفاء بصحة السند يؤدي إلى مساواة القراءة بالحديث الصحيح[٣].
- أن الذي أغرى البعض في الاكتفاء بصحة السند إنما هو: ارتفاع شأن الرسم وعلوم العربية فاعتقدوا أن توافر هذين الركنين قد أصبح يدخل في صميم القراءة، وغاب عنهم أنهما فقط نوع من الوقاية وحسب.
- التباس مفهوم التواتر عندهم ففي حين يقول البعض بتعيين عدد النقلة يرى آخرون عدم التعيين[٤]، وزاد آخرون اتفاق الطرق جميعاً عند كل النقلة في

---

(٤) منجد المقرئين/ ٢٤.
(٥) النشر ٨/١.
(١) ينظر للمزيد اختصار علوم الحديث لابن كثير/ ٢١.
(٢) انظر لطائف الإشارات ٦٧/١.

نقل القراءة[١] وهذا أيضاً أمر غير منضبط، فاختلاف النقل لا يعني ولا ينفي تواتر القراءة غايته أن فريقاً من القراءة لم تبلغه القراءة على درجة واحدة[٢].

ولعل في الأمور الآتية مزيد توضيح لهذا الركن:

الأول: ضابط القبول عند القراء والأصوليين والفقهاء، ووظيفة الضابط الآن، وفيه:

- **ضابط القبول عند القراء:**

ذكر أبو شامة في الضابط الذي معنا: صحة النقل[٣]، وتعقبه النويري بأن: كل من تبعه قيد كلامه بأنه لا بد من ذلك بأن تكون مشهورة عند أئمة هذا الشأن الضابطين له ...الخ[٤] غير أن أبا شامة لا يعني مطلق النقل حين يقول: "والحاصل أن القراءة المنسوبة إلى كل قارئ من السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ"[٥]، بل ويرى أن: المأمور باجتنابه من ذلك ما خالف الإجماع لا ما خالف شيئاً من الكتب المشهورة[٦]، وإلى قريب منه ذهب السخاوي[٧]، وأبو عمرو بن العلاء[٨].

وهذا هو الهذلي يذكر القبول مرتبطاً بالإجماع في صحبة موافقة الرسم[٩]، ويرتفع الشيخ تقي الدين ابن تيمية حين يقيد جواز القراءة بقراءة الأعمش مثلاً بأن تثبت عند القارئ كما ثبتت عنده قراءة حمزة والكسائي..[١٠] وهذا الذي ذكره متعذر.

---

(٣) المرشد الوجيز/ ١٧٢.
(٤) غيث النفع/ ٦-٧.
(٥) إبراز المعاني/٤.
(٦) شرح النويري على البيت (١٤).
(٧) السابق نفسه.
(١) شرح النويري على البيت.
(٢) السابق نفسه.
(٣) السابق نفسه ويراجع منجد المقرئين/٦٨.
(٤) النشر ٣٧/١.
(٥) منجد المقرئين/ ٤٧

وهكذا وجدنا صحة السند مقيدة دائماً ومشروحة ومفسرة بما يشعر بالكثرة في كلام من اشترطها، وأما من ذهب إلى التواتر والإجماع فعباراته واضحة فالجعبري يقول بالتواتر على ما يفهم من المنجد[١]، ويصرح به في شرح الشاطبية[٢]، ومعنا أيضاً قول أبي حاتم الذي يشترط الإجماع والتواتر إذ يقول: بأن القراءة إنما يأخذها قرون وأمة عن أفواه أمة، ولا يلتفت فيها إلى ما جاء من وراء وراء عن راو راو آحاد عن آحاد[٣].

والذي يظهر من استقراء أقوال العلماء يجد أن من ذكر صحة النقل ولم يشرحها لا يريد الإطلاق في مقابل التقييد من غيره، بل إن مراده أن المقبول هو المتواتر والمتلقى بالقبول والمجمع عليه ... الخ، فمن نص على التواتر فواضح ومن أخفى كلامه فيفضل وصفه بالمجمع عليه كما مر.

وأخيراً: إذا كان ابن الجزري ذكر هذا الركن ونسبه إلى القراء وأخلاه من شرط التواتر وقد رأينا أن الخلو من التواتر رأي غير الأغلبية وهذا ما يتأكد فيما يأتي:

- ضابط القبول عند الأصوليين والفقهاء وغيرهم:

قال صاحب الغيث: مذهب الأصوليين وفقهاء المذاهب الأربعة والمحدثين والقراء أن التواتر شرط في صحة القراءة، ولا تثبت بالسند الصحيح غير المتواتر ولو وافقت رسم المصاحف العثمانية والعربية ... وواصل رده على القائلين بصحة السند[٤].

ففي الكلام السابق ما يشير إلى أن رأي الأغلبية من الفقهاء وغيرهم أن الشرط المنجي من الشذوذ هو التواتر وأن المقبول هو المتواتر، بل إن الضابط عند بعضهم مع خلوه من التواتر لا يعني إلا التواتر[٥]، ثم إن هذا التواتر شامل

---

(٦) السابق/ ٤٨.
(٧) يراجع شرحه على الشاطبية عند قول الشاطبي: ومهما تصلها مع أواخر سورة.
(٨) منجد المقرئين/ ٦٩، ٧٠.
(١) غيث النفع للصفاقسي على هامس سراج القارئ المبتدئ/ ٥، ٦.
(٢) بيان المختصر للأصفهاني/ ٦١ وما حولها، ومناهل العرفان ١/٤١٦، ٤٢٠.

لما يعينه الخطر وما لا يعينه، ثم إننا لا نعول على الخط وحده أبداً وإن تواتر، ثم إن أحادية المخرج شيء وتواتر الوجه في نفسه شيء آخر.

ومما يجب التأكيد عليه هنا مع ما ذكرناه من أن جماهير الفقهاء والأصوليين والقراء وغيرهم يشترطون التواتر، نقول: إن المعهود في الكتب أن القراء يضبطون بما هو حد أدنى لا يلزم فيه التواتر، وأن الأصوليين والفقهاء يضبطون بالتواتر، ففي الدرر اللوامع لابن بَرِي: أن للقراء في ضبط القراءة المعتمدة والقراءة الشاذة طريقاً تخالف طريق الأصوليين والفقهاء، وفيه: والضابط عند الأصوليين والفقهاء: التواتر والآحاد، وعليه فالقراءات إما مقبولة وإما مردودة أو معتمدة وشاذة.

وأخيراً نحن نخالف ابن الجزري في إخلائه الضابط من التواتر عمداً بقصد أن يشمل المعمولَ به تواترٌ أم لا، مع نصه أن هناك ما لم يبلغ التواتر وهو معمول به ومندرج في الضابط[1]، وهذا الكلام يسلمنا إلى التساؤل الآتي:

- ما وظيفة الضابط الآن؟

بعد أن ذكرنا أو فهم من الكلام السابق أن الحد الأعلى في شروط صحة السند هو التواتر، والأدنى هو تلقي الوجه بالقبول يمكن القول بأن وظيفة الضابط الآن – وبعد أن استقر وضع القراءات– تنحصر في الأمور الآتية:

- في الإيمان بهذا الضابط راحة كبيرة من مشقة البحث في تواتر كل جزئية بمفردها، وكذا كل هيئة اجتماعية لختمة ما على حدتها.
- يحتاج إلى الضابط كمعيار أو كمقياس يحرس حمى القراءات، ويأمر فيطاع، ويقول فيسمح له من ذلك:
  - قوله اكتفوا بالمجمع عليه واقبلوه فنقبله ولا ننكره شأنه شأن المتواتر.
  - يقول اعلموا أن طريق أخذ القراءة لا يلزمكم فيه التلقي عن عدد التواتر، وأن المطلوب أن يفيد هذا العدد علم اليقين، دون البحث عن تواتر جزئية جزئية فهذا أمر غير ممكن.

(٣) النشر ١٣/١.

- صحة الهيئة الاجتماعية للقراءة – أو الرواية أو الطريق– متى انطبق عليها الضابط، وهو بهذا يمنع استحداث اختيارات أخرى بهيئات جديدة ملفقة من المتواتر أو من المتلقيات بإجماع، فإن مثل هذا لا سند له.
- تزداد الأهمية إلى الضابط حين نرى قراءات يقرأ بها في بلد ولا يقرأ بها في بلد آخر كعشرة نافع في بلاد المغرب ولا نعلمه كله.
- أن الضابط وحده لا يكفي في القبول والتشذيذ بله التطبيق، بل الحاجة ماسة إلى مدارسة الشيوخ والاستفادة بمعرفة الحفاظ الثقات والأئمة، وهذا ما يفهم من تساؤل ابن الجزري: كيف يعرف الشاذ من غيره، مع وجود الضابط، وهذه المعرفة تتضح فيما يأتي:

الثاني: ضابط قبول الشاذ وفيه:

- **ما يقبل من الشاذ وما يرد:**

للقراءة الشاذة احترام وتقدير لأنها: قد صارت مفسرة للقرآن... [١]، ثم إن أدنى ما يستنبط من علم هذه الحروف معرفة صحة التأويل[٢].

ومما لا يخفى أن الأساس في قبول هذا النوع من الشاذ إنما هو صحة النقل فهي التي تجعل الشيء مقبولاً يمكن الانتفاع به، أي أن الشاذ المقبول هو الصحيح أي الذي صح أنه قرأ بها، وإن لم يصح ذلك لم يلتفت إليها[٣]، وفي كتب الأصول وجوب العمل بخبر الواحد، في الأمور الدينية والدنيوية[٤].

وعليه فصحة النقل شرط في قبول القراءة الشاذة لدى الأصوليين والفقهاء واللغويين والمفسرين، حيث أثبتوا بها أحكاماً بعد أن أثبتوا لها مبدأ القبول.

والحذر كل الحذر من رفض الشاذ إذا صح؛ لأنه مبدأ الرفض للصحيح يؤدي بصاحبه إلى تكذيب الصادق، وتعطيل أخبار الآحاد والتشويش على المتمسكين بالدين، وينتج عن هذا –والعياذ بالله– الكفر والضلال.

---

(١) يراجع مقالات الكوثري/ ١٥، ١٦ ويقارن بالجمع الصوتي الأول /٢٩٩-٣٠٠.
(٢) مقالات الكوثري/ ١٥، ١٦ وفضائل أبي عبيد/ ٧٢.
(١) الزواجر ٨٨/١ ط التجارية ١٣٥٦هـ
(٢) غاية الوصول /٩٧، ٩٨.

أما عن رد الشاذ أو عدم قبوله فجاء في التلاوة، حيث إن ما يقبل في التلاوة هو ما اجتمع له الحد الأدنى – على الأقل– في أركان الضابط السابقة، وما رد في التلاوة هو كل فاقد لعنصر أو ركن – أو أكثر– من الأركان السابقة، وفيما يأتي تأكيد لما أجملناه:

- **أثر القراءات الشاذة في اللغة والتفسير وعلوم القرآن:**

في اللغة:

سبق أن الأساس في قبول الشاذ إنما هو صحة النقل، ونضيف هنا أنه: إذا ورد لفظ على هيئة مخصوصة بنقل صحيح ثبت به – أو منه– أن مادته اللغوية هي كذا وكذا، وثبت له بصحة النقل أنه مقبول، ومن ثم استفيد به في استعمال المتكلم وغيره، ويتأكد هذا القبول إذا انضم إلى صحة النقل وجود نظير أو مضاهاة قياس، وهذا البحث يعني في الأساس بل ويقيم هيكله على تعليل النظائر الشاذة ولها أثر في المتواتر وذلك تطبيقاً على قراءات الأئمة الأربعة.

هذا، وإذا كان علماء اللغة يقبلون في اللغة خبر الواحد[1]، فضلاً عن احتجاجهم بشواهد لقائلين مجهولين[2]، فإن نقلة القراءات – ولو شاذة– كانوا أشد تحرجاً وتحرياً، فالمقام مقام قرآن ودين، فلم نجد فيهم من يفتري أوجهاً للتلاوة، بل ولا من يستحل الكذب أو يمارسه، والمكسب هنا بعد قبول بعض الشاذ أن نثبت بها أحكاماً لغوية، فضلاً عن تدعيم بعض المسائل الحديثة والقديمة على السواء[3]:

- ففي محتسب ابن جنى ذكر في قراءة ابن محيصن ومن نحا نحوه: "ويهلك الحرث"[4] بفتح الياء واللام[5]، قول ابن مجاهد أنها غلط. قال أبو الفتح:

---

(٣) المزهر/ النوع الخامس ١٣٩/١.
(٤) السابق ٨٥/١، ويراجع أمثلة عديدة في كتاب سيبويه وغيره.
(١) ينظر: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، د. عبدالصبور شاهين وكله مخصص لهذا.
(٢) البقرة / ٢٠٥.
(٣) المحتسب ١٢/١.

لعمري إن ذلك ترك لما عليه اللغة، ولكن قد جاء له نظير... قنط يقنط...[١].

- وسيبويه يستشهد بقراءة الذين يخففون "الخبء" فيقرؤنه بفتح الخاء والباء بلا همز، وحكى هنالك تخفيف الهمز في مثل هذا النوع[٢].
- وفي الإتحاف عن الحسن والمطوعي "عشاء"[٣] بضم العين من العشوة بالضم والكسر وهي الظلام[٤]، وفي "القراءات وتوجيهها من لغة العرب" مزيد توضيح لهذا[٥].
- وثمة أمثلة عديدة يمكن استخراجها بسهولة من كتاب أثر القراءات في الدراسات النحوية[٦] وكل هذه الشواهد تؤكد على: قبول الشاذ والعمل به في اللغة، أي في إثبات الأحكام به في النحو والصرف ومتن اللغة، على أن القراءة هي المقدمة.
- رغم تقرير العلماء لقبول الشاذ لا نزال بحاجة إلى المزيد من تحقيق الدراية والرواية على السواء.

- **القراءات الشاذة والتفسير وعلوم القرآن:**

انتهى رأي جمهور العلماء إلى أن القراءة الشاذة هي مجرد وسيلة من وسائل تفسير القرآن وتبيين معانيه، ويؤكد هذا مواقف أبي حنيفة وأتباعه، كما يعكس ذلك كتاب فواتح الرحموت[٧]، وكذلك مواقف مالك ومن وراءه كما يعكسه سبل السلام[٨]، والقرطبي[٩]، وابن العربي[١]، وكذا مواقف الشافعي وأنصاره كما

---

(٤) السابق نفسه.
(٥) ينظر كتاب سيبويه والقراءات/ ١٨٨، ويراجع فيه أمثلة أخرى ٢٠٧، ٢١١، ٢١٣.
(٦) في قوله تعالى: ﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمۡ عِشَآءٗ يَبۡكُونَ ﴾يوسف/١٦.
(٧) الإتحاف/ ٢٦٣.
(٨) يراجع فيه ص٥٦، ٥٧.
(٩) ينظر مثلاً ص١٢٩- ١٤٦ ثم إلى آخره.
(١) ٢/ ١٦، ١٧.
(٢) ٣/ ٢١٧.
(٣) الجامع لأحكام القرآن/ ٧٤٣.

يعكسه الأم[٢] وابن أمير الحاج في شرحه لتحرير الكمال بن الهمام (التقرير والتحبير) [٣]، وأخيراً مواقف الحنابلة كما يعكسه رأي ابن قدامة في المغني[٤].

قلت ويدلنا على عموم قبول الشاذ في التفسير قول الونشريسي صاحب المعيار المعرب، وهو مالكي حاكياً عن الجميع: يجوز عند فقهاء الأمصار من أهل الأثر والرأي أن يستشهد بالشواذ على معاني القرآن[٥].

هذه بعض التأكيدات على منزلة القراءة الشاذة – عموماً– في المقبول إذا كانت تفسيرية، ولعل من لم يقبلها – لم يحكموا بها– تفسيراً لحكم فقهي قبلها تفسيراً لما يتضمن حكماً فقهياً، وفيما يأتي مزيد تأكيد لأهمية القراءة الشاذة في التفسير:

- الكسائي يستخدم القراءة الشاذة في التفسير والبيان، والكشف عن وجه القراءة المرسومة في المصحف كيف هو، وهذا ما يعكسه اعتبار قراءة أبي عمرو ومن وافقه "يقضِ الحق"[٦] بقراءة ابن مسعود "يقضي بالحق"[٧]. والإمام الكسائي ليس وحده في ذلك ففي كتب علوم القرآن والتفسير وكتب التوجيه ما يؤكد أن استخدام الشاذ سائد بين الجميع.
- ومن الاستفادة بالشاذ ما نراه في قراءة بعضهم "ومن قبله"[٨] بكسر القاف وفتح الباء، وكيف استشهدوا لها بقراءة ابن مسعود ومن وافقه: "وجاء فرعون ومن معه"، ولا يكون معه إلا جنوده وأتباعه، كما يشهد لها أيضاً قراءة أبي موسى الأشعري "وجاء فرعون ومن تلقاءه" وتلقاء بمعنى لقاء في الأصل، ثم توسع فيها فصارت بمعنى "عند"، و"جهة"[٩]... الخ.

---

(٤) أحكام القرآن له ١/ ٧٩.
(٥) ٥/ ٢٣، ٢٤.
(٦) ٩٣– ١٠٠.
(٧) ٨/ ١٧١– ١٧٢.
(٨) حاشية الكمثري على الأنوار لأعمال الأبرار ٦٢/١.
(١) الأنعام/ ٥٧.
(٢) حجة القراءات/ ٢٥٤.
(٣) الحاقة/ ٩.
(٤) تفسير جزء تبارك للشيخ عبد القادر المغربي/ ٣٤ ط الشعب.

- كما استدلوا بالقراءة الشاذة على صحة التأويل واستنباط معرفة صحته من ذلك كما قال أبو عبيد ما فعله ابن كثير في تفسيره إذ قال: وأكد الكلام بـ "لا"- يعني غير المغضوب عليهم ولا الضالين"- ليدل على أن ثم مسلكين فاسدين، وهما طريقتا اليهود والنصارى ...، واستشهد لما ذهب إليه بقراءة أبي معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه أنه كان يقرأ: "غير المغضوب عليه وغير الضالين" وهذا إسناد صحيح، وهو محمول على أنه صدر منه على وجه التفسير، فيدل على ما قلناه من أنه إنما جيء بها لتأكيد النفي، وللفرق بين الطريقتين، لتجتنب كل منهما... (١)
- هذا وما مضى يؤدي إلى أن نفهم أن معنى القراءة الشاذة من معاني القرآن، ففي الشاذة جهة قرآنية، أو هي قرآن في الجملة(٢)، وقرآن اعتباراً بما كان(٣).

والتساؤل هنا بعد أن أكدنا ودللنا على أهمية ومنزلة القراءات الشاذة: هل ثمة فرق بينها وبين المتواترة؟ هذا ما يمكن أن تجيب عليه الصفحات الآتية:

- **سوق المتواتر والشاذ مساقاً واحداً:**

دعوى باطلة وبضاعة فاسدة وتراث كاسد وجدناه متغلغلاً في كتب قدمائنا، ثم وجدنا تأثر بعض المستشرقين- ولا عيب عليهم- بهذا، دون أن يفرق هؤلاء وهؤلاء بين حقيقة الأمر في هذا وذاك، وكيف خلطوا في الفهم في أن احترامنا للشاذ الصحيح لا يعني أنه يوجب علينا له حقاً وقداسة كحق ما هو ثابت بالتواتر من الآيات البيات المحفوظة في الآفاق المتلوة بسلامة منقطعة النظير.

ويكفي الباحث هنا ذكر ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) ومشكله أنموذجاً واضحاً على هذا حيث نراه يسوق بعض القراءات الشاذة والمتواترة مساقاً واحداً تحت نيران طعنه في لغتها وعبارتها، بل في عدم أدائها للمراد(٤)، وإذا كنا لا نوافقه

---

(٥) ١/ ٤٥ تفسير ابن كثير المحقق.
(٦) جمع الجوامع وشرحه في هذه المسألة.
(٧) حاشية القونوي على البيضاوي ١٦/١.
(١) انظر مثلاً تأويل مشكل القرآن/ ٤١- ٤٥.

في هذا ولا نرد على طعونه العديدة في كتابه المذكور، حيث تكفل العلماء كأبي حيان وغيره في الرد على مثل هذا الدعوات، وبيان الوجهة الصحيحة في هذا، فضلاً عن هذا فقد سبقت لنا قراءات جعلناها شواهد لمسائل من اللغة والبلاغة ... الخ.

وعلى قدر رفضنا لابن قتيبة ومسلكه في كتابه، جاء رفضنا لشارحه ومحققه[١] الذي جرى على الدرب فذكر الطعن وأمسك عن الدفع[٢]، والتساؤل: هل يجب على الشارح أن يشرح الغلط بتقرير دون تصويب؟! وهل يحق للمحقق التأكيد على أن ما في المشكل حق أو إن شئت فقل إحقاق المشكل كأنه حق، والتجافي عن إحقاق الحق وإبطال الباطل؟!

تأمل ما سبق ثم انظر تأثر المستشرقين بمثل هذا في قول أحد العلماء: "وأكثر الخطأ في منهج "جولد تسيهر" وأتباعه جعلهم القراءات كلها على قدم المساواة ونسيانهم أن هناك قراءات شاذة ضعيفة، وأن هذه القراءات الشاذة قال فيها العلماء هي كتفسير فقط للقرآن ولم يعدوها من القرآن ولم يجعلوها في درجة واحدة، وإنما بينوا بعد بحث واطلاع على السند والرجال صحيح القراءات من شاذها ومتواترها وآحادها[٣].

إن الذي لا شك فيه أن مسلك المستشرقين وجهودهم المستمرة والمستميتة حول القراءات وما يتعلق بها من قضايا، كان هدفه الأساسي هو إثارة الشبهات حول القراءات والقرآن وعقيدة الإسلام وشريعته، ثم بث هذه الروح المشككة في ربوع تلامذتهم، ليكونوا أداة حمل أرائهم المضللة في بلادهم فضلا عن الترويج لها[٤].

والبحث العلمي القائم على إحقاق الحق وإبطال الباطل، والمنهج العقلي كذلك يرفضان بل يمقتان من يطرح جزءاً من مسألة ويسكت عن تتمتها –

---

(٢) السيد صقر.
(٣) انظر ص٤٤ وما حولها.
(١) الوحي الإلهي لـ عبد الوهاب حمودة ٨٩، ٩٠.
(٢) ينظر: المستشرقون والإسلام للدكتور إبراهيم اللبان مجلة الأزهر صفر ١٣٩٠هـ ط مجمع البحوث الإسلامية ص٤٨ وما بعدها.

البتر – مما يجعل القارئ يقع في شبهة حين يظن المسألة كاملة، إن هذا الفعل وما يجيء على ضربه من بناء على أساس ناقص، أو على أساس يخلط الحق بالباطل أو قول لا أساس له أو ربطه قائله بما لا ارتباط له به ... الخ كل هذا تحريف للكلم عن مواضعه وهو ما عابه القرآن في أكثر من آية[١].

إن المستشرقين في منهجهم السابق: لا يكترثون بصحة السند وضعفه[٢] ويقبلون الضعيف[٣] ويسوون بينه وبين المتواتر[٤] يعتبرون المتن دون الإسناد، ويقبلون عن الشخص الواحد ضعيفه ويرفضون صحيحه[٥]، فهذه الأمور الخمسة الخمسة فيها ما فيها من خطأ منطقي فاحش وهو ما يعكسه أولها[٦]– لا يكترثون بصحة السند... الخ وفيها ما فيها من أمور تنافي قواعد المنطق الأولية على ما يفهم من ثانيها، كما أن فيها ما فيها من الوصول إلى نتائج لم ولن يعترف بها المسلمون الذين يتمسكون بالنصوص الصحيحة وهو ما عكسه ثالثها[٧] كما أن فيها تحرراً من قيود المنطق الأساسية يسلب البحث صفته العلمية ويلحقه بالتفكير العلمي الذي لا قيمة له[٨] وهو ما يعكسه رابعها والذي كان من نتائجه الأخذ عن الشخص الواحد ضعيفة وترك صحيحه وهو خامسها.

وهذا كله يؤكد على أن هؤلاء المستشرقين وأتباعهم لا علم لهم ولا خلق، وأن هذا منهم جهل أو ضحك على الناس وقيام بمهمة الشيطان، كما يؤكد أخيراً على أن القوم غير جادين في تطلب الحقائق، لأن إيمانهم بصدق الصادق مستحيل.

– تاريخ الشذوذ، وتاريخ القراءات الشاذة:

١ – تاريخ الشذوذ:

---

(٣) المستشرقون والإسلام السابق/ ٥٢.
(٤) السابق/ ٥٦.
(٥) الوحي الإلهي السابق/ ٧٠.
(٦) السابق/ ٦٤ وما بعدها.
(٧) السابق/ ٧٦.
(٨) المستشرقون والإسلام/ ٥٣–٥٦.
(١) الوحي الإلهي: ٦٨–٧٠.
(٢) المستشرقون/ ٥٣–٥٦.

كان الغرض الأسمى من تعدد القراءات- الأحرف التي أنزل القرآن عليها- في العهد النبوي هو تلبية حاجات الناس على لغاتهم المختلفة، لذا وجدناها تقع في نفوسهم مواقع حسنة ولا سيما أنها توافقت مع أساليبهم اللغوية، ولم يكن ثمة شذوذ لقراءات إلا ما يُظن أنه لم ينزل كما عكسته اختلافات الصحابة فيما بينهم، وكان النبي صلى الله عليه وسلم يصوب لهم، ويقول لهم: هكذا أنزلت[١]، فالمقبول في هذا الوقت هو ما تلقى من النبي - صلى الله عليه وسلم- أو أحد صحابته الذي تلقى من النبي صلى الله عليه وسلم، والشاذ غيره.

وظل الأمر على هذه الحالة في صدر خلافة أبي بكر رضي الله عنه وقبل أن يجمع القرآن كتابة، فوضع ضابطاً يخرج الصحيح من غيره ويحافظ على القرآن الكريم بعد أن كثر موت نقلته، وجاء ضابطه لكتاب الصحف: اقعدا على باب المسجد، فمن جاءكما بشاهدين على شيء من كتاب الله فاكتباه[٢]، والشاهدان هنا هما: من يشهدان بتلقيهما سماعاً عن النبي صلى الله عليه وسلم وكتابته أيضا [٣]، ولم يخرج عن هذا الشرط إلا آيتان من سورة التوبة[٤]، تفرد بنقلهما خزيمة بن ثابت الأنصاري، وقبلا منه لأن النبي صلى الله عليه وسلم جعل شهادته بشهادتين[٥] وفي المقابل أية الرجم لم تقبل وكان معها عمر ابن الخطاب رضي الله عنه وحده غير أنه لا توصية بشهادته[٦].

فالأخيرة عدت من الشاذة بخلاف الأولى، وعليه يمكن تعريف المقبول حينئذ بأنه: ما وافق شرط أبي بكر في جمعه، والشاذ ما خرج عن هذا.

ثم جاء عهد عثمان رضي الله عنه فوحد الناس على رسم واحد وحرق ما وجد لديهم من مصاحف مخالفة، فخرجت بذلك قراءات لم يستفض نقلها عن النبي صلى الله عليه وسلم، ومن ثم أبطل العمل بها، على أن المتأمل في حقيقة

---

(٣) يراجع صحيح البخاري، كتاب الخصومات، باب كلام الخصوم بعضهم في بعض م٢/٦/٢٢٧.

(١) الإتقان ١/١٠٠.

(٢) السابق نفسه، ١/ ٥٨، ويراجع مباحث في علوم القرآن لصبحي الصالح/ ٧٦.

(٣) / ١٢٨، ١٢٩.

(٤) تهذيب التهذيب ٣/ ١٤٠.

(٥) الإتقان ١/ ٥٨.

عمله وهو في الأساس جمع الناس على القراءات المستفاضة- المقبولة- أو المتواترة يجد أن الرسم وحده لم يكن المعيار في قبول القراءة أو ردها، فقد أرسل مع كل مصحف قارئاً[١]، وعليه فالمقبول هو: ما وافق الوضع الذي ارتضاه عثمان رضي الله عنه في كتابة القرآن وحروفه[٢] والشاذ ما خرج عن هذا، من زيادة أو نقصان[٣]، أو بإبدال لفظة في موضع أخرى[٤]، أو أكثر من ذلك[٥]، أو في تغيير حرف واحد[٦]... الخ.

ويبدو أن هذه القراءات جاء معظمها من مصاحب الصحابة الذين لم يشهدوا العرضة الأخيرة كابن مسعود أو أبي رضي الله عنهما والذي لم يتخل عن قراءاته لقناعات عنده بأنه سمعها منه صلى الله عليه وسلم[٧]، أو غيرهما ممن عنوا أحياناً بالتفسير لبعض الألفاظ والأحكام وأثبتوا ذلك في كتاباتهم[٨]، على أن أحداً لا يعقل عنه أن ينسب مثل هذه القراءات للتابعين أو المتأخرين بعد أن حرقت المصاحف التي حوت هذه القراءات، غاية ما ينسب إلى التابعين في هذا هو التمسك السماعي بها ونقلها، لذا وجدنا المكتوب شيئاً والمقروء شيئاً آخر[٩].

والذي تؤكده الوقائع وتشهد لصحته الحقائق أن المراد بالمصحف أحد أمرين: إما حقيقة الرسم وإما القراءة نفسها، وهذا ما يظهر جلياً في قراءة ابن مسعود "يلفظ"[١٠]، بالبناء لما لم يسم فاعله، قالوا: هي في مصحف ابن مسعود

(٦) الإتقان ١/ ١٠٣.
(٧) مناهل العرفان ١/ ٣٦٢.
(٨) المصاحف للسجستاني ٦٣، ٧٥.
(٩) السابق/ ٦٣.
(١٠) مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه/ ١٤.
(١١) السابق/ ١٥.
(١) تأويل مشكل القرآن/ ٢٠.
(٢) النشر ١/ ٢٩.
(٣) تأويل مشكل القرآن/ ٣٨.
(٤) ق/ ١٨.

هكذا، ولا اختلاف في رسمها كما ترى في جميع المصاحف بله مصحف ابن مسعود(١).

وأخيراً فإن أمر هذه القراءات المخالفة ظلت منقولة لقناعات لدى نقلتها بأن ما صح عن النبي – صلى الله عليه وسلم– لا يمكن تجاهله في وقت لم تكن قد ظهرت هنالك معايير ومقاييس واضحة تفرق بين مستويات القراءات ونقلتها، يقول مكي: ولذلك تمادى بعض الناس على القراءة بما يخالف خط المصحف مما ثبت نقله(٢)، وزاد أمر التمادي فأثبتها البعض في المصاحف العامة، وميزوها بلون مخالف للمتواترة(٣).

لقد عاشت القراءات المخالفة – الشاذة– في ركاب المتواترة قروناً عديدة واحتاج الناس هنالك لقرون مديدة حتى يتخلصوا منها ومن آثارها، ومن الأسباب التي دعت إلى زوالها وهجر الناس لها ما يأتي:

- كراهية الناس– بعد تبصير العلماء– لحملتها، وما خلفته من آثار واضحة في وجدان الناس(٤).
- الدور البارز لرسم المصحف، ومعارضته المستمرة لهذه القراءات حتى استقر في أذهان الناس أهميته، مع باقي المقاييس والضوابط التي تنوعت من قرن لآخر ومن شخص لآخر– وبات ما خرج على هذا الرسم شاذاً، وما خرج عن هذه الضوابط مخالفاً للإجماع.
- موت حملتها تباعاً، وحل محلهم أناس يؤمنون بضرورة تجنب مثل هذه القراءات التي لم تثبت ثبوت المتواتر.

على أن أمر تشذيذ هذه القراءات ونعتها به كمصطلح لم يكن قد ظهر إلى الوجود حتى القرن الرابع، فإذا كان هارون الأعور (ت قبل٢٠٠هـ) هو أول من تتبع شاذ القراءات في النصف الثاني من القرن الثاني، لكن أحداً من علماء القرنين الثاني والثالث لم ينعت أياً من هذه القراءات بالشذوذ، إلى أن جاء ابن

---

(٥) مختصر ابن خالويه/ ١٤٤.
(٦) الإبانة/ ٣١.
(٧) المحكم في نقط المصاحف/ ٢٠.
(١) غاية النهاية ١/ ١٩، الفهرست/ ٣١.

جرير الطبري (ت٣١٠هـ) في القرن الرابع فرأيناه ينعت بعضها بالشذوذ وعدم جواز القراءة بها لمخالفتها مصاحف المسلمين(١).

لقد كان للاختيارات المدونة والمقاييس القرآنية المحددة أكبر الأثر في تحديد المقبول–المتواتر– من المتروك – الشاذ– من هذه القراءات، والتي لم تخرج على ما ذكره ابن الجزري وتناولناها بشيء من التفصيل فيما سبق.

وفيما يأتي مزيد توضيح لما سبق وذلك ببيان حقيقة أمر القراءات الشاذة وتاريخها:

- **تاريخ القراءات الشاذة:**

كان لجهود علماء القرنين الثاني والثالث ونعتهم لبعض القراءات بالندرة والأخرى بالتفرد، وربما بنسبتها إلى البعض، أو القلة، وأحياناً بالشذوذ ... ثم ما خلفته هذه الجهود من اختيارات ومقاييس ساعية وراء الحد من اضطراب وجوه القراءات وتحديد مستوياتها، ثم ما رأيناه من أثر هذه الجهود، وكيف أن صنيعهم قد ألبس بعض القراءات ثوب الشذوذ – الصريح– بعد ذلك(٢)، ثم رأينا دورهم في تعرض قسم غير قليل من القراءات للقلق والاضطراب عبر تاريخ القراءات، على أن القسم الأعظم – المتواتر– ظل يحتفظ بكينونته وهويته.

وفي بداية القرن الرابع وأثنائه وبعده تتوالى الجهود، فانتقلت بالاختيارات إلى مقاييس وبدأ للشذوذ كمصطلح شكل، ثم تقدم أثرها بعد سبعة ابن مجاهد، وتأليفه كتاباً مستقلاً في الشواذ، وما كان من متابعات ناجحة على هذا الدرب لان خالويه وابن جنى ومكي وغيرهم(٣).

لقد تعددت هنالك قنوات التشذيذ واختلفت، وكان القرن الرابع – وبحق– هو العصر الأمثل لفن القراءات ونضوجه على المستويين الصحيح– المتواتر– والمردود – الشاذ– حيث تنوعت قنواتهما جنباً إلى جنب، وليس هذا بمستغرب على علم عمدته النقل والسند، ووعاؤه صدور الرجال واجتهاداتهم.

---

(٢) جامع البيان ٢٤٧/١٣.

(١) ينظر على سبيل المثال: مختصر ابن خالويه/ ٤١، والمحتسب ٢٣٢/١، والكتاب ٤٧/٢، والبحر المحيط ٢٣١/٤، و٧/ ٢٩٢ وغيرها.

(٢) ينظر : مختصر ابن خالويه/ ٦٨، وقارنه بالسبعة/ ٦٧١، والمحستب١/ ٣٥، والإبانة/ ٩٦، ٩٧، والنشر ٢/ ٣٢٦ وغيرها.

ومواصلة لهذه الجهود جاء هذا البحث، ولا سيما أني رأيت أن الكشف عن طرائق تشذيذ القراءات لم يكن لنا إلا بالمقابلات بين المستويين السابقين، وما قد تصطدم به من وجود للمقياس ولا تمكن من التطبيق والعكس، والسبب الأسمى وراء هذا هو خط سير هذا الفن وتاريخه ومصطلحه وملامحه وهو ما توضحه الصفحات الآتية:

- **تعريف الشذوذ لغة واصطلاحاً:**

أما الشذوذ لغة: فهو مأخوذ من: شذ يشذ شذوذاً: انفرد وخرج عن الجمهور وندر فهو شاذ[١]، وأشذ الشيء: نحاه وأقصاه، فالشاذ: المتنحى[٢]، وشاذ عن القياس: أي ما شذ عن الأصول[٣] فثمة معان لغوية لم يخرج عنها الشذوذ في اللغة وأغلبها تشعر بـ: التفرد والندرة والخروج على القاعدة والقياس والأصول[٤].

وأما الشذوذ اصطلاحاً فهو: ما فقد شرطاً أو أكثر من شروط القبول وأركانها، يقول ابن الجزري: ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة، أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء أكانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم[٥]، وسبق لنا بشيء من التفصيل أن القراء وضعوا ضابطاً حسناً لقبول القراءة، وأن أركانه: موافقة العربية ولو بوجه، وموافقة الرسم ولو احتمالاً، وصحة السند وتواتره، وأباحوا بإطلاقهم أن يسموا ما فقد شرطاً أو ركناً من هذه الأركان شاذاً.

وجاءت عبارة السيوطي في ضبط التعريف الاصطلاحي للشاذ موحية حين عرفه بأنه: ما صح سنده وخالف الرسم أو العربية مخالفة تضر[٦].

أما ذكره لصحة السند فموافق لكون الشاذ عند عامة المحدثين صحيحاً خالف فيه الثقة من هو أو ثق منه[١] على أن الأمر مختلف في القراءات عنه

---

(٣) يراجع التاجين للجوهري والزبيدي مادة (ش ذ ذ).
(٤) لسان العرب (ش ذ ذ).
(١) أساس البلاغة للزمخشري مادة (ش ذ ذ).
(٢) الخصائص ٩٦/١.
(٣) النشر ٩/١.
(٤) تحبير التيسير النوع ٢٢.

في الحديث والذي يرى أن اتحاد الواقعة أصل في عامة أنواع الحديث، ويندر هذا في القراءات.

وأما قوله "تضر" فترجع إلى الأمرين السابقين: الرسم والعربية، وحين نرجعها إلى الرسم نقول تأتي هذه المخالفة على وجهين: الأولى المخالفة الضارة التي تجعل القراءة شاذة بزيادات ليست في المصحف نحو "في مواسم الحج"(٢) وغير ذلك من المخالفات الجسيمة التي أجمع الناس على تركها لأنها مخالفة صريحة من كل وجه.

والثانية: المخالفة غير الضارة مثل "ملك" على قراءة الألف وهي غير موجودة في المصحف، وأما مخالفة العربية حين نرجع الضرر إليها نرى ثلاثة أمور: مخالفة ضارة، وغير ضارة، وموافقة، فالمخالفة الضارة – اتفاقاً– القراءة باللغات الرديئة المذمومة، وغير الضارة هي تلك المخالفة لبعض اللغات – اللهجات– داخل اللغة الواحدة، فلسان العرب مخالفته ضارة لأنها فساد فيه، وكذا مخالفة لهجة داخل اللسان العربي سواء أقالوا عنها فصيحة أم جيدة..، وضدهما الموافقة وأما نفي الشهرة في قوله "لم يشتهر" فهي أيضاً شهرة خاصة وهي التي اقترنت بالتلقي والقبول، ويخرج عن هذا المشهور: الموافق للمصحف الصحيح السند الموافق للعربية الشاذ لعدم تلقيه بالقبول وذلك لخروجه عما عليه الناس فضلاً عما قبلوه في القراءة لشذوذه من نحو ﴿ فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ ﴾(٣) ببناء نزل للمجهول(٤)، وكذا قراءات الصحابة التي اعتبرت مشهورة صحيحة السند، فما وافق المصحف منها فشاذ لعدم تلقيه بالقبول، وخرج كذلك المشهور الملحق بالشاذ وهو: ما صح سنده بنقل عدل ضابط عن مثله ووافق الرسم والعربية واشتهر عند القراء فلم يعدوه من الغلط ولا من الشذوذ واختلف الأئمة في قبوله بين قابل ومانع، كغالب ما ورد عن الأئمة الأربعة الذين هم:

---

(٥) التفسير من المزهر في علوم اللغة للسيوطي.
(٦) الصافات/ ١٧٧.
(١) المحتسب ٢/٢٢٩.
(٢) الإبانة/ ٧٠، ٧٧، وتاريخ القرآن للكردي/ ١٩٨.

ابن محيصن واليزيدي والحسن والأعمش- موضوع البحث- وكبقية روايات نافع – عشرة نافع- وغيرها مما لا يزال معمول بها في بعض الأقطار[1] ومثله كل ما تلقاه البعض بالقبول دون البعض للاختلاف في أمره وهذا النوع – الملحق بالشاذ- أعلى رتبة من سابقه- المشهور الشاذ- لقبول البعض له.

فالشاهد على هذا: كل ما خالف الرسم مع صحة سندها أو خرج عن المتفق على قبوله مع صحة سنده.

وثمة تعريفات تعكس الشاذ كمصطلح ثبت أمره ورسخ في الأذهان لكن عرضها وتناولها بالمعالجة يحتاج إلى بحث مستقل وفيما ذكرناه تأسيس لموضوع البحث وهو كاف- من وجهة نظري- لتناول القراءات الشاذة عن القراء الأربعة والذي نختم الحديث هنا بالتعريف بهم وبرواتهم... الخ مع القراء العشر أهل التواتر وهو يتضح في الصفحات الآتية:

- **القراء الأربعة عشر ورواتهم:**

١- نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم أبو رويم (ت ١٦٩هـ) [2]

- راوياه: أ- قالون: عيسى بن مينا أبو موسى (ت ٢٢٠هـ) [3]

ب- ورش: عثمان بن سيعد أبو سعيد المصري (ت ١٩٧هـ) وله طريقان مشهوران هما طريق الأزرق والأصبهاني[4].

٢- ابن كثير: عبد الله بن كثير بن المطلب أبو معبد (ت ١٢٠هـ) [5]

- راوياه: أ- البزي: أحمد بن محمد بن عبدالله بن القاسم أبو الحسن (ت ٢٥٠هـ) [6].

ب- قنبل: محمد بن عبد الرحمن بن خالد أبو عمر المكي (ت ٢٩١هـ) [1].

---

(٣) يراجع تاريخ القرآن للكردي/ ١٩٨، ١٩٩، وأمثلة في النشر ١/٤٧٥، وغيث النفع/ ٢٤١، وغيرهما.

(١) معرفة القراء ١/١٠٧، وغاية النهاية ٢/٣٣٠.

(٢) السابقان: ١/ ١٥٥، ١/ ٦١٥ على الترتيب.

(٣) السابقان: ١/ ١٥٢، ١/ ٥٠٢.

(٤) السابقان: ١/ ٨٦، ١/ ٤٤٣.

(٥) غاية النهاية ١/١٤٦.

٣- أبو عمرو: زبان بن العلاء بن عمار (ت ١٥٤هـ) [٢].
- راوياه: أ- الدوري: حفص بن عمر الدوري أبو عمر (ت ٢٤٦هـ) [٣].
ب- السوسي: صالح بن زياد أبو شعيب السوسي (ت ٢٦١هـ) [٤].
٤- ابن عامر: عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة (ت ١١٨هـ) [٥].
- راوياه: أ- هشام بن عمار أبو الوليد السلمي الدمشقي (ت ٢٤٥هـ) [٦].
ب- ابن ذكوان: عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان أبو عمرو (ت ٢٤٢هـ) [٧].
٥- عاصم بن بهدلة أبي النجود (ت١٢٩هـ) [٨].
- راوياه: أ- أبو بكر: شعبة بن عياش أبو بكر الحناط الأسدي الكوفي (ت ١٩٣هـ)[٩]
ب- حفص بن سليمان أبو عمر الأسدي الكوفي (١٨٠هـ)[١٠].
٦- حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل أبو عمارة (ت ١٥٦هـ)[١١].
- راوياه: أ- خلف بن هشام بن ثعلب أبو محمد البزار البغدادي (ت
ب- خلاد بن خالد أبو عيسى الكوفي (ت ٢٢٠هـ)[١٣].
٧- الكسائي: على بن حمزة بن عبد الله أبو الحسن (ت ١٨٩هـ)[١٤].

---

(٦) السابق: ١٦٥/٢، ومعرفة القراء ١/ ٢٣٠.
(٧) السابقان: ١/ ٢٨٨، ١/ ١٠٠.
(٨) السابقان ١/ ٢٥٥، ١/ ١٩١.
(٩) معرفة القراء ١/ ١٩٣، وغاية النهاية ١/ ٣٣٢.
(١٠) السابقان: ٨٢/١، ١/ ٤٢٣.
(١) معرفة القراء ١/ ١٩٣، وغاية النهاية ١/ ١٩٥، ٢/ ٣٥٥.
(٢) السابقان: ١/ ١٩٨، ١/ ٤٠٤.
(٣) السابقان: ٨٨/١، ٣٤٦/١.
(٤) السابقان:١/ ١٣٤، ١/ ٣٢٥.
(٥) السابقان: ١/ ١٤٠، ١/ ٢٥٤.
(٦) السابقان ١١١/١، ١/ ٢٦١.
(٧) السابقان: ١/ ٢٠٨، ٢٧٢.
(٨) السابقان: ١/ ٢١٠، ٢٧٤/١.
(٩) السابقان: ١٢٠/١، ٥٣٥/١.

– راوياه: أ– أبو الحارث: الليث بن خالد أبو الحارث البغدادي (ت ٢٤٠هـ)[١].

ب– الدوري وسبق ذكره مع أبي عمرو.

٨– أبو جعفر: يزيد بن القعقاع المخزومي (ت ١٣٠هـ) [٢].

– راوياه: أ– ابن وردان: عيسى بن وردان أبو الحارث المدني الحذاء (ت ١٦٠هـ) [٣].

ب– ابن جماز: سليمان بن مسلم بن جماز (ت ١٧٠هـ) [٤].

٩– يعقوب بن اسحاق بن يزيد بن عبد الله أبو محمد الحضرمي (ت ٢٠٥هـ)[٥].

– راوياه: أ– رويس: محمد بن المتوكل أبو عبد الله اللؤلؤي (ت ٢٣٨هـ)[٦].

ب– روح بن عبد المؤمن أبو الحسن البصري النحوي (ت ٢٣٤هـ)[٧].

١٠– خلف البزار وسبق ذكره مع حمزة.

– راوياه: أ– إسحاق بن إبراهيم بن عثمان أبو يعقوب المروزي البغدادي وراق خلف (ت٢٨٦هـ)[٨]

ب– إدريس بن عبد الكريم الحداد (ت ٢٩٢هـ) [٩].

١١– ابن محيصن: محمد بن عبد الرحمن بن محيصن السهمي المكي (ت ١٢٣هـ) [١٠].

– راوياه: أ– البزي وسبق ذكره مع ابن كثير .

---

(١٠) السابقان: ١/ ٢١١، ٢/ ٣٤.
(١١) غاية النهاية ٣٨٢/٢.
(١) غاية النهاية: ٦١٦/١.
(٢) السابق ٣١٥/١.
(٣) السابق: ٢/ ٣٨٦، ومعرفة القراء ١٥٧/١.
(٤) السابقان: ٢٣٤/٢، ٢١٦/١.
(٥) السابقان: ٢٨٥/١، ١/ ٢١٤.
(٦) غاية النهاية ١/ ١٥٥.
(٧) السابق: ١٥٤/١، معرفة القراء ١/ ٢٥٤.
(٨) غاية النهاية ٢ /١٦٧.

ب- ابن شنبوذ: محمد بن أحمد بن الصلت بن شنبوذ أبو الحسن البغدادي (ت٣٢٨هـ)[١].

١٢- اليزيدي: يحيى بن المبارك بن المغيرة أبو محمد (ت ٢٠٢هـ) [٢].

- راوياه: أ- سليمان بن الحكم أبو أيوب الخياط المعروف بصاحب البصري (ت ٢٣٥هـ) [٣].

ب- أحمد بن فرح أبو جعفر الضرير المفسر (ت ٣٠٣هـ)[٤].

١٣- الحسن البصري: الحسن بن أبي الحسن يسار، أبو سعيد البصري (ت ١١٠هـ) [٥].

- راوياه: أ- شجاع بن أبي نصر البلخي البغدادي أبو نعيم (ت ١٩٠هـ) [٦].

ب- الدوري وسبق ذكره مع أبي عمرو.

١٤- الأعمش: سليمان بن مهران أبو محمد الأسدي (ت١٤٨هـ) [٧].

- راوياه: أ- الحسن بن سعيد المطوعي أبو العباس البصري مؤلف كتاب اللامات وتفسيرها (ت٣٧١) [٨].

ب- محمد بن أحمد بن إبراهيم أبو الفرج الشنبوذي الشطوي البغدادي (ت ٣٨٨هـ)[٩].

---

(٩) السابق: ٢/ ٢٥-٥٥.
(١٠) السابق: ٢/ ٣٧٥.
(١) الإتحاف/ ١٤، والقراءات الشاذة للقاضي/ ١٢.
(٢) السابقان: ١٤، ١٣.
(٣) معرفة القراء ١/ ٦٥.
(٤) الإتحاف/ ١٤، القراءات الشاذة/ ١٤.
(٥) معرفة القراء ١/٩٤- ٩٦، وغاية النهاية ١/ ٣١٥- ٣١٦.
(٦)الإتحاف/ ١٤، والقراءات الشاذة ١٥، ١٦.
(٧) السابقان: ١٤، ١٥.

المبحث الثاني
ظواهر الشذوذ وآثارها فيما له نظير متواتر في قراءات الأئمة الأربعة:

أولاً: نماذج من الظواهر والآثار المعجمية:

تمهيد:

وضع العلماء كتباً تفصح عن معاني ألفاظ اللغة فيما عرف بكتب المعاجم، وهذه المعاني هي الرافد الأول – لا الأوحد– التي نأخذ منها ما نريده لتشكيل المعنى المقصود، والذي يتعدد بتعدد السياقات المختلفة.

والناظر في القراءات القرآنية في ضوء ظاهرة المعنى المعجمي يلاحظ أن اللفظ الذي تتحقق فيه هذه الظاهرة وآثارها قد يكون له معنى أو أكثر من المعاني المعجمية، والذي يحدد المعنى المراد، وهو سياق الآية.

فالسياق القرآني، وكذا القرائن والعلائق الكامنة بين الكلمات وما يحيط بهذه الكلمات من ملابسات وظروف ذات صلة[1] كل هذا له أكبر الأثر في رسم معالم وملامح واضحة ومحددة لمعنى اللفظ – القراءة القرآنية– حيث لم: يعد ينظر إلى الكلمات باعتبارها وحدات معجمية تشمل مواقع نحوية محددة، وإنما إلى شروط استخدامها في تلاؤم وانسجام مع الكلمات الأخرى[2]، وعليه وجدنا اختلاف معاني الكلمات من مجال إلى مجال، ومكان إلى مكان ... الخ.

وتعني الدراسة هنا باختلاف الوحدات المعجمية في القراءات القرآنية من تلك الألفاظ اللغوية التي تختلف فيها جذور اللفظ– القراءة– ولو بحرف مع نظيره في القراءة المقابلة الواردة على اللفظ الآخر، ولم يكن ثمة احتمال في وقوع إبدال بينهما، فكل منهما يعد وحدة معجمية تختلف عن الأخرى ويتم معالجتها لبيان المعنى عند العلماء.

على أن الدراسة هنا لا تعني بكل القراءات المتواترة والشاذة، وإنما تقتصر على النظائر المتواترة وقرئ بها في مواضع أخرى لأحد الأئمة الأربعة أصحاب القراءات الشاذة وهذا ما يتضح فيما يأتي:

---

(١) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي د. محمود السعران/ ٢٦٣.

(٢) دلالة السياق لأستاذنا الدكتور/ عبد الفتاح البركاوي/ ٢٢ وما حولها.

١- اختلاف جذر الكلمة في فاء الكلمة:

قوله تعالى ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُمۡ جُنَّةٗ فَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾...[١] الآية.

قرأ الحسن "أيمانهم" بكسر الهمزة، وقرأ الباقون وهي القراءة المتواترة اتفاقاً بفتح الهمزة[٢]، ونظيرها من المتواتر قراءة ابن عامر ﴿ إِنَّهُمۡ لَآ أَيۡمَٰنَ لَهُمۡ لَعَلَّهُمۡ يَنتَهُونَ ﴾[٣] بكسر الهمزة "إيمان" وقرأ الباقون "أيمان" بفتحها[٤]، وفي الإتحاف ولا نعلم خلافاً في موضع المجادلة[٥].

أما قراءة الحسن فمن "أ م ن" من الإيمان: مصدر "ءامن" من الأمان، والإيمان: التصديق الذي معه أمن[٦]، أو: الإذعان والتصديق[٧]، والمعنى: اتخذوا الإيمان الذي ظهر على ألسنتهم وفرغت منه قلوبهم وقاية وحصناً دون دمائهم وأموالهم[٨]، فالإيمان هنا من الأمان، ويبعد أن يكون في الإيمان الذي هو التصديق، لأنهم قد وصفوا من قبل بالنفاق، وبالغوا فيه حتى صار كفراً حتى قال الله ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ فَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ ﴾[٩].

أما قراءة الباقين بالفتح "أيمانهم" فمن "ي م ن" ، واليمين: أصله الجارحة وهو مستعار في اليد بما يفعله المعاهد والمحالف وغيره[١٠]، واليمين: اسم، والجمع: أيمان، والمعنى اتخذوا العهود التي قطعوها على أنفسهم وقاية وحصناً دون دمائهم وأموالهم، والرسم يوافق القراءتين، فشذوذ وجه الحسن أمره إلى الرواية.

---

(١) المنافقون/ ٢.
(٢) الإتحاف/ ٥٤٣، والفوائد المعتبرة/ ٣١٢.
(٣) التوبة/ ١٢.
(٤) النشر ٢/٢٧٨، والإتحاف/ ٣٠٢.
(٥) الإتحاف/ ٥٤٣.
(٦) المفردات/ ٢٦.
(٧) معجم ألفاظ القرآن الكريم "أ م ن".
(٨) القراءات الشاذة/ ٩٠.
(٩) المنافقون/ ٣.
(١٠) المفردات/ ٥٢٢-٥٢٣.

٢- اختلاف الجذر اللغوي في عين الكلمة:

قوله تعالى ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ﴾[١].

قرأ الشنبوذي "وفساد كبير" بالثاء المثلثة هكذا "كثير" مكان الباء الموحدة هكذا "كبير" وهي قراءة الباقين والمتواترة اتفاقاً[٢]، وقراءة الشبنوذي معدودة من الشواذ ونظيرها من المتواتر قراءة حمزة والكسائي والأعمش- شيخ الشنبوذي- براوييه ﴿إِثْمٌ كَبِيرٌ﴾[٣] بالثاء المثلثة، وقرأ الباقون بالباء الموحدة[٤]، وقرأ الجمهور إلا هشام من طريق الداجوني، وعاصماً والحسن بالثاء في قوله تعالى﴿وَالْعَنْهُمْ لَعْنًا كَبِيرًا﴾[٥] وقرأ هشام ومن معه بالباء[٦].

أما قراءة الشنبوذي التي معنا وما وافقها في باقي القراءات "كثير" فوزنها "فعيل" مبالغة، يقال: كثر الشيء يكثر كثرة زاد حسياً أو معنوياً... والكثرة: الزيادة في الكم أو الكيف، أو الزيادة الحسية أو المعنوية[٧]، والكثرة في العدد نقيض القلة[٨]، والكثرة في القراءة هنا – وفساد كثير-: تعني عظمه، لأن الله لا يحبه[٩] فاقترافه إثم بل آثام كبيرة أو عظيمة، أو أن عدم الامتثال لأمر الله من اتخاذ الكفار بعضهم أولياء بعض يؤدي إلى فتنة في الأرض وفساد متعدد أو من وجوه كثيرة، ولا سيما بعد أن تعدد النهي عن هذا في آيات متعددة[١٠]، أو أن هؤلاء الكفار يقترفون الفساد من وجوه كثيرة مثل العداوة والخيانة وتضييع

(١) الأنفال/ ٧٣.
(٢) ينظر الفوائد المعتبرة ضمن إتحاف البررة بالمتون العشرة/ ٢٨٨، والقراءات الشاذة للقاضي/ ٤٩.
(٣) البقرة/ ٢١٩.
(٤) النشر ٢/ ٢٧٧، الإتحاف ٢٠٣.
(٥) الأحزاب/ ٦٨.
(٦) النشر ٢/ ٣٤٩، والإتحاف/ ٤٥٦.
(٧) معجم ألفاظ القرآن الكريم "ك ت ر".
(٨) لسان العرب "ك ت ر".
(٩) ينظر الآية/ ٢٠٥ البقرة.
(١٠) يراجع الآيات ٥١-٥٨ سورة المائدة.

الفرائض فوجب أن توصف بالكثرة[١]، أو أنهم يكيدون لأهل الإيمان بالإفساد مرة بعد مرة.

أما قراءة الجمهور – المتواترة– بالباء "كبير" فعلى وزن "فعيل" للمبالغة أيضاً: يقال كبر الأمر: عظم، والكبير: العظيم حسياً أو معنوياً، والكبيرة: الكثيرة أو العظيمة[٢] وفي اللسان: الكبيرة: هي الفعلة القبيحة المنهي عنها شرعاً العظيم أمرها[٣]، فالذنب هنا من الكبائر لأن الفساد عظيم أمره.

والمتأمل في المواضع التي معنا الأول وصف للفساد والثاني وصف للإثم والثالث وصف للعن وكل منها يصح وصفه بالكبر في الحجم أو ما ينجم عنه، كما يصح وصفه بالكثرة والتي تشعر بالتعدد مرة بعد مرة ثم إنهما يشتركان في معنى العظم، فالكبير والكثير بمعنى العظيم، والعلاقة كما نرى بين القراءتين في الأمثلة كلها التقارب من جهة اللغة والتفسير، والترادف من الجهة البنيوية حيث إنهما على وزن "فعيل" وما فيه من مبالغة، والرسم يوافق القراءتين، فبقى أن مرد الشذوذ هنا هو النقل ودرجته.

ثانياً: نماذج من الظواهر والآثار النبوية "الصرفية":

تمهيد:

الأمثلة في هذه الظواهر إما في الأسماء وإما في الأفعال ولكل منهما أبنية وصيغ وضعها العلماء.

والبناء كما عرفه ابن منظور لغة: البنى نقيض الهدم، بنى البناء بنياً وبناءً ومبنى – مقصور– وبنياناً ... والبناء المبنى والجمع: أبنية[٤].

وفي الاصطلاح هو: الهيئة التي عليها الكلمة من حيث عدد حروفها المرتبة، وحركاتها المعينة، وسكناتها مع مراعاة الأصلي والزائد كل في

(١) الكشف ١/ ٢٩١.
(٢) معجم ألفاظ القرآن (ك ب ر).
(٣) لسان العرب (ك ب ر).
(٤) لسان العرب (ب ن ي).

موضعه[١]، أو هو: عدة الحروف مع الهيئة التي تنتظم هذه الحروف في حركة أو سكون[٢]، فللاسم مبناه وبنيته وبناؤه، وللفعل، والحرف كذلك.

أما الأسماء فأقل ما يبنى عليه الاسم المجرد ثلاثة أحرف ... ونهايته خمسة أحرف[٣] وهذه الأبنية قد تلحقها حروف أخرى تسمى حروف الزيادة "سألتمونيها" فتكتسب الصيغة – البناء– معنى زائد على المعنى الأصلي، وأقصى ما يصل إليه الاسم بالزيادة سبعة أحرف[٤].

وأما الأفعال فالاعتماد في أبنيتها على الزمن حيث اعتمد العلماء صيغاً ثلاثاً للدلالة على الزمن بصفة عامة هي:

١- الماضي وهو: الحدث المقترن بالزمن الماضي، وهو إما مجرد أو مزيد، مبني للمعلوم أو للمجهول، وتدل صيغه على انتهاء الحدث، ويمكن تميزه بقبوله تاء الفعل والتأنيث الساكنة[٥].

٢- المضارع وهو: الحدث المقترن بأحد الزمانين، المبدوء بأحد حروف "أنيت"، وهو إما مجرد أو مزيد مبنى للمعلوم أو للمجهول، وما يميزه أنه يصلح لأن يلي "لم" كما أن صيغته تعبر عن عدم انقضاء الفعل[٦].

٣- الأمر وهو: الحدث الدال على الطلب بصيغته المقترن بالزمن الحالي مجرداً أو مزيداً، وعلامته قبول نون التوكيد[٧].

وفيما يأتي بعض الظواهر والآثار البنيوية في القراءات الشاذة ولها نظير في المتواتر والذي جاء في اتجاهين:

---

(١) التبيان في تصريف الأسماء د. أحمد كحيل/ ٤ هامش(١).
(٢) معجم المصطلحات النحوية والصرفية د. محمد سمير نجيب/ ٢٧.
(٣) تصريف الأسماء للشيخ محمد الطنطاوي/ ١٠، ١١.
(٤) ينظر التبيان في تصريف الأسماء/ ٦- ١٧، وتصريف الأسماء/١٤.
(٥) شرح التصريح على التوضيح١/ ٤٤.
(٦) السابق ١/٤٥.
(٧) السابق نفسه.

أ- نماذج من الظواهر والآثار البنيوية في الأسماء:

١- التقابل بين "فَعل"، و"فِعْل":

قوله تعالى﴿ ۞ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلْأَهِلَّةِ ۖ قُلْ هِىَ مَوَٰقِيتُ لِلنَّاسِ وَٱلْحَجِّ ﴾[١].

قرأ الحسن لفظ "الحج" – الاسم- حيث وقع معرفاً ومنكراً بكسر الحاء، وقرأ الباقون بفتحها إلا موضع آل عمران[٢] فالحسن على أصله ومعه الأعمش ومن أصحاب التواتر حفص وحمزة والكسائي وأبو جعفر، والباقون بفتحه[٣].

- الحَج: القصد، والكف، والقدوم.. والقبلة بالحجة، وكثرة الاختلاف والتردد وقصد مكة للنسك، وبالكسر: الاسم[٤].
- أما قراءة الكسر فلغة أهل نجد، وأما قراءة الفتح فلغة أهل العالية والحجاز وأسد[٥]، قال مكي: هما – الكسر والفتح- لغتان في المصدر، وقيل: الفتح مصدر والكسر اسم[٦] على أن لفظ الحج من الألفاظ التي اكتسبت معاني جديدة بمجيء الإسلام.
- والمعنى على الوجهين السابقين واحد وهو هنا أن الأهلة مواقيت محددة للناس قصد بيت الله الحرام وإقامة النسك، ومن الناحية البنيوية هنا اتحاد أو تقارب بين الصيغتين، والرسم يوافقهما، فمرد الشذوذ إذاً هو النقل.

٢- التقابل بين فَعل، وفَعَل:

قوله تعالى:﴿ حَقَّ قَدْرِهِۦٓ ﴾ بالأنعام[٧] والزمر[٨].

قرأ الحسن موضع الأنعام "قدره" بفتح الدال وكذا المطوعي في موضع الزمر، وقرأهما الباقون بإسكان الدال وهي القراءة المتواترة اتفاقاً[٩]، وجاء

---

(١) البقرة/ ١٨٩.
(٢) آية/ ٩٧.
(٣) ينظر النشر ٢/ ٢٤١، والإتحاف/ ٢٧٧، والفوائد المعتبرة ٢٧٦، والقراءات الشاذة/ ٣٢.
(٤) القاموس المحيط (ح ج ج).
(٥) الإتحاف/ ٢٧٧، والقراءات الشاذة/ ٣٢.
(٦) الكشف ١/ ٣٥٣- ٣٥٤.
(٧) الأنعام/ ٩١.
(٨) الزمر/ ٦٧.
(١) الإتحاف ٢٦٩، ٤٨٣، والفوائد المعتبرة/ ٢٨٤، ٣٠٨.

اختلاف أهل التواتر والشاذ معاً في نظير هذا اللفظ من قوله تعالى ﴿ وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ ﴾[1] فقرأه ابن ذكوان وحفص وحمزة والكسائي وأبو جعفر وخلف والأعمش بالفتح والباقون بالإسكان ومعهم الحسن على أصله[2].

- قدر الشيء – بسكون الدال–: مبلغه والفتح لغة فيه، ويقال هذا على قدر هذا أي: مماثلة وأخذ بقدر حقه وبقدره أي: بمقداره، وهو يساويه، والقدر والقدَر: الطاقة والغنى واليسار[3].
- أما قراءة الإسكان فمصدر، وأما قراءة الفتح فاسم مصدر[4]، والقراءتان لغتان بمعنى واحد وعليه الأكثر، وقيل بالتسكين الطاقة وبالتحريك المقدار[5].
- وذكر أبو حيان أن قدره وقدَره بمعنى الطاقة – عند أكثر أهل العربية–، وقيل بالتسكين: الوسع، وأكثر ما يستعمل بالتحريك إذا كان مساوياً للشيء، يقال: هذا على قدر هذا[6].
- وأرى أن الإسكان هنا هو الأولى للمعاني السابقة، أما التحريك في قراءة الحسن والمطوعي فلغة والمعنى واحد وهو الطاقة والوسع، والقراءتان متقاربتان من الوجهة الصرفية مع الترادف من الوجهة التفسيرية، والرسم يوافهما، فبقى أن مرد الشذوذ هو الرواية.

٣- التقابل بين فعل وفِعال:

قوله تعالى: ﴿ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ ﴾[7]، قرأ الحسن "وفصاله" بفتح الفاء وسكون الصاد بلا ألف، وقرأ الباقون بكسر الفاء وفتح

(٢) البقرة/ ٢٣٦.
(٣) النشر ٢/ ٢٢٨، والإتحاف/ ٢٠٥.
(٤) المصباح المنير، والقاموس المحيط (ق. د. ر).
(٥) المصباح السابق.
(٦) الإتحاف/ ٢٠٥.
(٧) البحر المحيط ٢/ ٢٣٤ بتصرف.
(١) لقمان/١٤.

الصاد وألف بعدها[1]، واختلف أهل التواتر والشاذ في نظيره من قوله تعالى ﴿ وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا ﴾[2] فتفرد الحسن كعادته لكن بضم الفاء وألف بعد الصاد، ويعقوب بفتح الفاء وسكون الصاد بلا ألف كقراءة الحسن التي معنا أولاً، وقرأ الباقون على أصلهم بكسر الفاء وفتح الصاد وألف بعدها[3].

- الفصل: الحاجز بين الشيئين... وفطم المولود، والاسم الفصال، والفصل: إبانة أحد شيئين من الآخر حتى يكون بينهما فرجة ... والفصال: التفريق بين الصبى والرضاع[4].
- وأما قراءة الحسن "وفصله" فمصدر فصل كضرب والاسم الفصال، والمصدر هنا يدل على وقوع الفصل من طرف واحد، لأن الأم هي التي تفطم رضيعها، والمعنى: وفطمه من الرضاع[5]،
- وأما قراءة الباقين "وفصاله" فمصدر أيضاً لكنه من "فاصل"، وهو يدل على وقوع الفصل من اثنين: فاصل أمه وفاصلته[6]، والمعنى: وفطام الأم صبيها من الرضاع في عامين.
- قال البيضاوي: وفيه دليل على أن أقصى مدى الرضاع حولان[7]، والقراءتان بعد هذا العرض بينهما تقارب من الوجهتين الصرفية فهما مصدران كفطم وفطام، وكذا الوجهة التفسيرية لأن المراد بيان مدة الرضاع أو غايته، والرسم يحتملهما، فلم يبق السبب في الشذوذ إلا من وراء الرواية وضابطها.

٤- التقابل بين فَعلة وفاعلة:

قوله تعالى﴿ فَأَخَذَتْكُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴾[8]

---

(٢) الإتحاف/ ٤٤٧، والفوائد المعتبرة ٣٠٤.
(٣) الأحقاف/٨.
(٤) النشر ٣٧٢/٢، والإتحاف/ ٥٠٤.
(٥) القاموس المحيط، والمصباح المنير (ف ص ل)، والمفردات٣٨١.
(٦) معاني القراءات ٣٨٠/٢، والبحر المحيط٨/ ٦١، والقراءات الشاذة/ ٧٤.
(٧) معاني القراءات السابق، والبحر ٢١٤/٤.
(٨) الإتحاف/ ٤٤٧.
(١) البقرة/ ٥٥.

قرأ ابن محيصن "الصاعقة" هنا وحيث وردت بحذف الألف وسكون العين هكذا "الصعقة"، وقرأ الباقون وهي القراءة المتواترة بالألف وكسر العين "الصاعقة"[١] ونظيرها في المتواتر موضع واحد وهو قوله تعالى ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلصَّٰعِقَةُ وَهُمْ يَنظُرُونَ﴾[٢] حيث قرأها الكسائي وابن محيصن في أحد وجهيه – من المبهج– بحذف الألف وسكون العين، وقرأها الباقون بالألف وكسر العين ومعهم ابن محيصن في وجهه الثاني – من المفردة–[٣].

- صعقتهم السماء صاعقة: أصابتهم، وصعقة ... غشى عليه[٤] والصاعقة: الهزة الكبيرة ... والصوت الشديد من الجو ثم يكون منه نار فقط، أو عذاب أو موت، وهي في ذاتها شيء واحد، وهذه الأشياء تأثيرات منها[٥].
- والصعقة: المصدر أو المرة من الفعل، أو: على إرادة الصوت الذي يصحب الصاعقة[٦]، والمعنى فأخذتكم الصيحة المهلكة.
- والصاعقة: الاسم من الفعل، والمعنى: فأخذتكم النار النازلة من السماء للعقوبة[٧].

ويجوز أن تكون القراءتان لغتين في "الصاعقة" التي تنزل وتحرق، أي فأخذتكم النار وأنتم تنظرون[٨]، وقيل الصعقة والصاعقة بمعنى واحد وهي: صيحة العذاب وقيل فيها غير ذلك[٩]. والقراءتان كما ترى بينهما ترادف وتقارب من الوجهتين الصرفية والتفسيرية، وغاية مرادهما وقوع العذاب بهم سواء أكان بالصيحة أم بالنار، والرسم يحتملهما فبقى الشذوذ رهناً للرواية.

٥– التقابل بين فِعل، وفُعل:

---

(٢) الإتحاف/ ١٧٩، والفوائد المعتبرة/ ٢٧٣.
(٣) الذاريات/ ٤٤.
(٤) النشر ٣٣٧/٢، والإتحاف/ ٥١٧.
(٥) القاموس المحيط (ص ع ق).
(٦) المفردات/ ٢٨١.
(٧) الحجة لابن خالويه/ ٣٣٢، والفتوحات الإلهية ٢٠٧/٤.
(٨) السابقان، والإتحاف/ ٥١٧.
(٩) الكشف٢/ ٢٨٨.
(١) القراءات الشاذة/ ٢٥.

قوله تعالى﴿ وَلَمَّا وَقَعَ عَلَيْهِمُ ٱلرِّجْزُ قَالُواْ يَٰمُوسَى ٱدْعُ لَنَا رَبَّكَ ﴾[1].

قرأ ابن محيصن والحسن "الرجز" – غير المنون– حيث وقع بضم الراء والباقون بكسرها[2] وهي المتواترة، ونظيرها من المتواتر قوله تعالى ﴿وَٱلرُّجْزَ فَٱهْجُرْ ﴾[3] حيث قرأها حفص وأبو جعفر ويعقوب ومعهم ابن محيصن والحسن على أصلهما – بضم الراء–، والباقون بكسرها[4].

- أصل الرجز: الاضطراب ...[5]، والرجز بالكسر والضم: القذر، وعبادة الأوثان، والشرك والعذاب[6].
- والقراءتان لغتان في الاسم[7]، فقراءة الضم لغة الحجاز، وقراءة الكسر لغة تميم[8]، وذكر الطبري أن القراءة بالكسر بمعنى: العذاب، وبالضم الأوثان[9]، والمعنى على هذا ليس ببعيد لأن عبادة الأوثان تؤدي إلى العذاب، أو إلى المعصية – عبادة الأوثان– والمعصية تؤدي إلى العذاب[10]، وأخيراً القراءتان مترادفتان من الوجهة التصريفية والتفسيرية.
- وقد يكون ثمة تقارب من الوجهة التفسيرية لاختلاف المعنى المقصود بالرجز كما سبق. والمعاني السابقة تحتملها قراءة ابن محيصن والحسن ولا تمانعها وإن كان الأنسب أنها لغة كالكسر والمعنى: العذاب، حيث إن الله سبحانه قد أخبر قبل الموضع الذي معنا بأنه أرسل عليهم ألواناً من العذاب مثل: الطوفان والجراد والقمل والضفادع، آيات ... الخ[11].

---

(٢) الأعراف/ ١٣٤.
(٣) الفوائد المعتبرة/ ٢٧٣، والقراءات الشاذة/ ٢٥.
(٤) الذاريات/٥.
(٥) النشر ٢/ ٣٩٣، والإتحاف/ ٥٦٢.
(٦) المفردات/ ١٨٧– ١٨٨.
(٧) القاموس المحيط "ر ج ز".
(٨) الكشف: ٣٤٧٢.
(٩) الإتحاف/ ٥٦٢.
(١٠) جامع البيان٢٩/ ١٨٤.
(١١) تفسير ابن كثير ٤/٤٤١.
(١) الآية/ ١٣٣ الأعراف.

٦- التقابل بين فُعل وفَعَل:

قوله تعالى ﴿ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوٓءٍ ﴾[١].

قرأ المطوعي "حسناً" بفتح السين، وقرأ الباقون وهي القراءة المتواترة بضم الحاء وإسكان السين[٢]، ونظيرها من المتواتر قوله سبحانه "﴿ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾[٣] حيث قرأها حمزة والكسائي ويعقوب وخلف بفتح الحاء والسين وقرأها الباقون بضم الحاء وإسكان السين[٤].

- الحُسن: ضد القبح ونقيضه[٥]، وهو عبارة عن كل مبهج مرغوب فيه[٦]، ... ويقال في الأعيان[٧] والأحداث ... وأكثر ما يقال في تعارف العامة للمستحسن بالبصر، وعليه جاء أكثر ما في القرآن، والحَسَن: نعت لما حَسُن، والحَسَن شيء من الحُسن، والحُسن: شيء من الكل[٨]، فالحُسن على هذا أعم من الحَسَن، وحسَّن الشيء حُسناً فهو حسن[٩].
- أما قراءة المطوعي "حَسَناً" فظاهره أنه مصدر والتقدير: ... ذا حسن، أو على الوصف بالمصدر لإفراط حسنه، ويجوز أن يكون صفة- لغير المصدر كما سبق- كالحلو والمر، فيكون الحُسن والحَسن لغتين.
- أما قراءة الباقين "حُسناً" فصفة مشبهة وقعت لمصدر محذوف أي قولاً حسناً[١٠]، والمعنى التفسيري على القراءتين واحد وإن تعددت أقوال العلماء

(٢) النمل/ ١١.
(٣) الإتحاف/ ٤٢٦، والفوائد المعتبرة/ ٣٠٢.
(٤) البقرة/ ٨٣.
(٥) النشر ٢/ ٢١٨.
(٦) لسان العرب "ح س ن".
(٧) المفردات/ ١١٨.
(٨) السابق ١١٨- ١١٩.
(٩) لسان العرب ح س ن.
(١٠) السابق نفسه.
(١) البحر المحيط ٢٥٨/١، ويراجع الكشف ٢٥٠/١، والقراءات الشاذة/ ٧٢-٧٣.

فيه فمنهم من عبر عن الحسن بصيغة التوحيد أو بالقول المعروف أو الصدق أو الطيب ... الخ[1].

ويبدو أن ركون الجمهور إلى القراءة بالضم والإسكان لأنه أعم للحَسَن، وأما قراءة المطوعي فوجهها على الوصف وسبق أنه يقارب قراءة الجمهور أيضاً على أنهما بمعنى واحد، والمعنى هنا يحتمل الوجهين وإن كانت قراءة الجمهور هي الأشمل هنا.

وثمة ترادف من الوجهة الصرفية على القول بالصفة فيهما، أو التقارب على أن الأولى– حُسناً– مصدر وصف به والثانية صفة، ومن الوجهة التفسيرية بين القراءتين ترادف مع مراعاة تعدد المعنى التفسيري، وهذا يجعله مشكلاً يبهم المعنى المراد، على أن الرسم لا يمانع وجه المطوعي، فبقى مرد الشذوذ للرواية.

٧– التقابل بين مفعَل ومَفعل:

قوله تعالى ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ مَطۡلِعَ ٱلشَّمۡسِ ﴾[2].

قرأ ابن محيصن والحسن "مطلع" بفتح اللام والباقون وهي القراءة المتواترة بكسرها[3]، ونظيرها من المتواتر قوله تعالى ﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ﴾[4] قرأ الكسائي وخلف والأعمش وابن محيصن بخلفه بكسر اللام، وقرأ الباقون وهو الوجه الثاني لابن محيصن بفتح اللام[5].

– طلعت الشمس والقمر والنجوم تطلُع طلعواً، ومطلَع فهي طالعة... ومطلعاً بالفتح لغة، وهو القياس، والكسر الأشهر...، والمطلِع: الموضع التي تطلع عليه الشمس، وجعلوه كالطلوع على عادة العرب في وضع الأسماء موضع المصادر، وقال بعض البصريين في الكسر: إنه اسم لوقت طلوع الشمس[1]،

(٢) البحر المحيط ٢٨٦/١، وجامع البيان ٢٩٦/٢ وغيرها.
(٣) الكهف/ ٩٠.
(٤) الإتحاف/ ٣٧٢، والفوائد المعتبرة/ ٢٩٧.
(٥) القدر/٥.
(١) النشر ٢/ ٤٠٢– ٤٠٣، والإتحاف/ ٥٩٢.
(٢) لسان العرب (ط ل ع).

وكل ما بدالك من علو فقد طلع عليك[١]، قال السمين: والمضارع يطلُع بالضم فكان القياس فتح اللام في الفعل ولكنها مع أخوات لها سمع فيها الكسر[٢] والجمهور على الكسر كما سبق.

- أما قراءة الفتح فاسم مكان والقياس فيه الفتح في اللام لأن مضارعه يطلع بضم اللام، وذهب البعض إلى أنه مصدر ميمي، والكلام على تقدير مضاف، أي: مكان طلوع الشمس والمراد مكان تطلع عليه[٣].
- وأما قراءة الكسر فاسم زمان، أو لغة في المصدر[٤].

والمعنى على القول بأنهما لغتان في المصدر: حتى إذا بلغ طلوع الشمس، وعلى القول بأن الثانية اسم زمان: حتى وقت طلوع الشمس[٥].

وبالنظر فيما سبق نجد أن القراءتين مصدر أو لغتان في المصدر، والمصدر يدل على الحدث فقط، أما قراءة الفتح فاسم مكان يدل على الحدث، ومكان حدوثه، وأما قراءة الكسر فاسم زمان يدل على الحدث وزمن.

وإذا كان المعنى هنا لا يمانع الفتح بل هو القياس اللغوي في مثل هذا ولا سيما أن بعده "تطلُع"، ويؤكد على قراءة الكسر وأنها مذهب الجمهور والمتواترة، فإن أحداً بعد العرض السابق لا يمكنه نسبة الشذوذ وعلته في وجه الفتح إلى جهة اللغة، ومع الاتفاق الرسمي لم يبق إلا البحث عن سند القراءة ولماذا تركت وآخر عهدها أو أن الأمر يحتاج إلى نظرة عامة في شذوذ القراءات.

٨- التقابل بين مَفعَل، ومُفعَل:

قوله تعالى﴿ وَقُل رَّبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ ﴾[٦].

---

(٣) المصباح المنير (ط ل ع).
(٤) الإتحاف/ ٣٧٢.
(٥) القراءات الشاذة/ ٦٣، ٦٤.
(٦) معاني القراءات ٣/ ١٥٥، والإتحاف/ ٣٧٣، ٥٩٢.
(٧) جامع البيان ٣٣١/٣٠، ومعاني القراءات٣ /١٥٥.
(١) الإسراء/ ٨٠.

قرأ الحسن "مدخل" بفتح الميم، وقرأ الباقون بضمها وهي المتواترة[١]، ونظيرها في المتواتر قوله تعالى ﴿ مُّدْخَلًا كَرِيمًا ﴾[٢] و ﴿ مُّدْخَلًا يَرْضَوْنَهُۥ ﴾[٣]، قرأهما نافع وأبو جعفر بالفتح، والباقون بالضم[٤].

- الدخول نقيض الخروج، والمدخل بالفتح: الدخول، وموضع الدخول أيضاً... والمدخل بالضم: الإدخال، والمفعول من "أدخله" تقول: أدخلته مدخل صدق[٥].

أما قراءة الفتح فمصدر ميمي من دخل بمعنى الدخول، وحينئذ يكون معنى "أدخلني" دون لفظه مثل ﴿ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا ﴾[٦]، ويحتمل أن يكون الفتح على أنه اسم مكان من الدخول أيضاً وانتصابهما على الظرفية، وقيل: هو مصدر لفعل ثلاثي مقدر، والتقدير: أدخلني فأدخل مدخل صدق[٧].

وأما قراءة الضم فمصدر ميمي من أدخل= اسم مصدر كاسم المفعول، والمدخول فيه حينئذ محذوف أي: أدخلني الجنة إدخالاً، ويحتمل أن يكون وجه الضم على أنه اسم مكان، أي: أدخلني مكاناً... فالنصب – مكاناً– إما على الظرفية وعليه سيبويه، أو أنه مفعول به وعليه الأخفش[٨] فاسم المصدر والمكان جاريان على فعلهما.

هذا، والمعنى على المصدرية في القراءتين دخولاً أو إدخالاً، وعلى الاسمية المكانية فيهما: مكان دخول، أو مكان إدخال... والمراد بالمدخل الصدق: الطيب الحسن المكرم الحق بنفي الآفاق والعاهات عنه وهو: الجنة[٩].

---

(٢) الإتحاف/ ٣٦٠، والفوائد المعتبرة/ ٢٩٦.
(٣) النساء/ ٣١.
(٤) الحج/ ٥٩.
(٥) النشر ٢ /٢٢٤، والإتحاف/ ٢٤٠.
(٦) لسان العرب (د خ ل).
(٧) نوح/ ١٧.
(٨) القراءات الشاذة/ ٦٢، ويراجع الإتحاف/ ٢٤٠.
(١) الإتحاف/ ٢٤٠.
(٢) جامع البيان٨/ ٢٥٩.

وهكذا ثمة تداخل أو تلاقٍ بين الوجهين هنا من الجهة الصرفية لاختلافهما الاشتقاقي من "دخل" أو "أدخل"، ثم هما من الجهة التفسيرية متقاربان في المعنى أو مترادفان. واللغة لا تمانع وجه الفتح هنا، وكذا الرسم فلم يبق إلا نقل القراءة وسندها ودرجته ومتى انقطع أو قل.

٩- التقابل بين فِعلى وفُعلى"

قوله تعالى ﴿لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾[١].

قرأ ابن محيصن "سخرياً" بكسر السين، وقرأ الباقون وهي القراءة المتواترة بالضم[٢]، ونظيرها من المتواتر ﴿فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا﴾[٣]، و﴿أَتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا﴾[٤]، حيث قرأهما نافع وحمزة والكسائي وأبو جعفر وخلف والأعمش بضم السين والباقون بكسرها[٥].

- التسخير: سياقة إلى الغرض المختص قهراً ... والسُّخرى: هذا الذي يقهر فيتسخر بإرادته، وسخرت منه، واستسخرت للهزء، والسخرية الفعل الساخر، و"سخرياً بالكسر".
- والكسر في الآيات محمول على الوجهين: التخسير، والسخرية[٦] أي على معنى الاستعباد والقهر، وعلى معنى الاستهزاء، وتَسخَره سخرياً بالكسر ويضم: كلفه ما لا يريد وقهره وسخر منه ... هزئ[٧].
- أما قراءة الكسر "سِخرياً" فمصدر سخِر منه: استهزأ به[٨] فالكسر في الاستهزاء.

---

(٣) الزخرف/ ٣٢.
(٤) الإتحاف/ ٤٩٥، والفوائد المعتبرة/ ٣٠٨.
(٥) المؤمنون/ ١١٠.
(٦) ص/ ٦٣.
(٧) الإتحاف/ ٤٠٦، والنشر ٢/ ٣٢٩.
(١) المفردات/ ٢٢٧.
(٢) القاموس المحيط (س خ ر).
(٣) الكشف ٢/ ١٣١.

أما قراءة الضم فمصدر أيضاً فمصدر أيضاً لكنه من سَخَره: استعبده[١] لأنهم سخروهم في العمل وسخروا منهم استهزءوا فالضم كما نرى من العبودية ومنه السخرة.

والياء في سخرياً للنسب للدلالة على قوة الفعل فالسخرى أقوى من السخر[٢].

والمتأمل فيما سبق يجد أن القراءتين قد يكونان لغتين بمعنى واحد وهو الهزء[٣]، وقد يختلفان على أن الكسر من الاستهزاء والضم من الاستبعاد، وقد يتداخلان من جهة أن الخدم والعبيد- قراءة الضم- عادة ما يقعان عرضة للاستهزاء من مستخدميهم وهو ما تعكسه قراءة الكسر.

ويبدو أن الجمهور على الضم هنا لأنه من السخرة، غير أن ابن محيصن في قراءته بالكسر جعله من الاستهزاء، أو على التداخل والمآل من أن الخدم والعبيد يكونان عرضة للاستهزاء، فوجه الكسر هنا ليس معه مانع كما نرى، والوجهان هنا – الضم والكسر- محتملان لغة ورسماً والأمر متعلق بالإسناد وانقطاعه والذي يدعو إلى تساؤلات عديدة في إخراج مثل هذه القراءات وتشذيذها.

١٠- التقابل بين فعلة وفعلات:

قوله تعالى ﴿ وَهُمْ عَلَىٰ صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴾[٤].

قرأ الحسن "صلواتهم" بالجمع وقرأ الباقون بالتوحيد وهي القراءة المتواترة[٥]، ونظيرها من المتواتر قوله تعالى "﴿ وَٱلَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَٰتِهِمْ يُحَافِظُونَ ﴾"[١] حيث قرأ حمزة والكسائي وخلف والأعمش بالتوحيد وقرأها الباقون بالجمع[٢].

---

(٤) السابق نفسه.
(٥) الإتحاف/ ٤٠٦.
(٦) القراءات الشاذة/ ٨١.
(١) الأنعام/ ٩٢.
(٢) الإتحاف/ ٢٦٩، والفوائد المعتبرة/ ٢٨٤.
(٣) المؤمنون/٩.
(٤) الإتحاف/ ٤٠٢، والنشر ٣٢٨/٢.

- الصلاة: الدعاء والتبرك والتمجيد، ويقال: صليت عليه: دعوت له، وزكيت... والصلاة التي هي العبادة المخصوصة أصلها: الدعاء، وسميت هذه العبادة بها كتسمية الشيء باسم بعض ما يتضمنه...، وصلاة الله للمسلمين تزكيته إياهم... (١).

أما قراءة الحسن "صلاتهم" بالجمع فعلى تعدد الصلوات المفروضة(٢) والنوافل– الرواتب– المؤكدات(٣)، أي أكثر العبادات التي يتقرب بها إلى الله.

وأما قراءة الباقين بالتوحيد فاسم مصدر، وهو يقع للقليل والكثير(٤)، أو اسم مفرد يراد به الجنس(٥) والمراد بالصلاة هنا جنس الصلاة المفروضة على أمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

والقراءتان كما نرى بينهما اختلاف من الوجهة التصريفية، والمعنى متقارب، مع اختلاف معنى الصلاة في السياقات المختلفة، على أن هذا اللفظ – الصلاة– من الألفاظ الإسلامية التي استعملت مراداً بها الدعاء، وانتقل المراد بها إلى الفريضة المعروفة.

وقريب من المثال الذي معنا ما نراه في قراءة الحسن ﴿أَضَاعُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾(٦) بالجمع ونصب التاء بالكسرة وقرأه الباقون بالإفراد ونصب التاء بالفتحة(٧) ونظيرها من المتواتر قوله تعالى ﴿إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾(١)، وقوله تعالى ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ﴾(٢) حيث قرئ بالوجهين السابقين(٣).

١١– التقابل بين فَعَل وأفعال:

---

(٥) المفردات/ ٢٥٨.
(٦) القراءات الشاذة/ ٤٣.
(٧) الحجة لابن خالويه/ ٢٥٥، والبحر المحيط ٦/ ٣٩٧، والإتحاف/ ٤٠٢.
(٨) الكشف ١/ ٥٠٥– ٥٠٦.
(٩) النشر ٢/ ٣٢٨، والإتحاف/ ٤٠٢
(١) مريم/ ٥٩.
(٢) الإتحاف/ ٣٧٨، والفوائد المعتبرة/ ٢٩٨.
(٣) التوبة/ ١٠٣.
(٤) هود/ ٨٧.
(٥) الإتحاف/ ٣٧٨، والقراءات الشاذة/ ٦٥.

قوله تعالى ﴿ سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ﴾[1].

قرأ الحسن "أثر" بالجمع هكذا "آثار" وقرأ الباقون بالتوحيد وهي القراءة المتواترة [2]، ونظيرها من المتواتر قوله تعالى ﴿ فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ كَيْفَ يُحْيِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ ﴾[3] حيث قرأ ابن عامر وحفص وحمزة والكسائي وخلف والحسن – على أصله– والأعمش بالجمع، وقرأ الباقون بالتوحيد[4].

- أثر الشيء: ما يدل على وجوده، يقال أثَر، وأثَّر، والجمع: آثار[5]، والأثر: بقية الشيء، أو ما بقى من رسم الشيء[6].

أما قراءة الحسن فجمع "أثر" وفيه إشارة إلى كثرة سجودهم[7]، مرة بعد مرة، وهذا من التعبيرات المجازية في اللغة.

وأما قراءة الباقين بالتوحيد فعلى إرادة الجنس، أو أنه اكتفى بالواحد عن الجمع لنيابته عنه والقراءتان كما نرى بينهما تداخل من الوجهة التصريفية لاختلاف البناءين، والمعنى التفسيري عليهما متقارب، والسياق – اللغة– والرسم لا يمانعان وجه الحسن هنا، فبقي النقل هو علة تشذيذه.

١٢– التقابل بين فِعِل وفَعال:

قوله تعالى ﴿ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُۥ مِنۢ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ ﴾[1]، قرأ المطوعي "كلام" بكسر اللام من غير ألف هكذا "كَلِمَ" والباقون بفتح اللام وألف بعدها هكذا "كلام"[2]، ونظيرها من المتواتر قوله تعالى ﴿ يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا۟ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ﴾[3]، حيث قرأها حمزة والكسائي وخلف والأعمش

(٦) الفتح/ ٢٩.
(٧) الإتحاف/ ٥١٠، والفوائد المعتبرة/ ٣١٠.
(٨) الروم/ ٥٠
(٩) النشر ٢/ ٣٤٥، والإتحاف/ ٤٤٥.
(١٠) المفردات/٩.
(١١) لسان العرب (أ ث ر).
(١٢) القراءات الشاذة/ ٨٤.
(١) البقرة/ ٧٥.
(٢) القراءات الشاذة/ ٢٦، والفوائد المعتبرة/ ٢٧٣.
(٣) الفتح/ ١٥.

براوييه – فالمطوعي على أصله– بكسر اللام بلا ألف، وقرأها الباقون بفتح اللام وألف بعدها[١].

- الكلمة: اللفظة والقصيدة[٢]، ولها معان كثيرة لا تتضح إلا من خلال السياق[٣]، والقرآن كله: كلمة الله، وكلم الله، وكلام الله وكلمات الله، وكله صحيح من كلام العرب[٤].

أما قراءة المطوعي "كلم" فاسم جنس جمعي واحدة كلمة، والكلمة: تنوب عن الكلمات و"الكلم" ينوب عن الكلام، وقد تطلق الكلمة ويراد بها الكلام[٥].

وأما قراءة الباقين "كلام" فجمع كلم، اسم للجملة، والقرآن كله كلام الله وكلمات الله.

والقراءتان كما ترى متداخلتان من الوجهة التصريفية فالأولى اسم جنس جمعي يصح نعته بالإفراد والجمع، والثانية جمع، ومن الوجهة التفسيرية المعنى واحد كما سبق والأنسب هنا أن كلام الله وكلم الله وكلماته كما قال قتادة: هو القرآن[٦]، وهي باقية بحفظ الله إياها[٧].

والسياق هنا لا يمانع وجه المطوعي بل هو قريب من الموضع المتواتر والرسم يدعمه ثم إنه قراءة أهل الكوفة عدا عاصم، ويبقى السبب وراء الشذوذ هو سند القراءة وانقطاعه عن المطوعي متى وكيف؟!

١٣- التقابل بين مفعل ومفاعل:

قوله تعالى ﴿إِنَّمَا يَعۡمُرُ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ ﴾[١].

قرأ ابن محيصن "مساجد الله" بالتوحيد، وقرأ الباقون بالجمع وهي المتواترة[١]، ونظيرها من المتواتر الموضع السابق عليه وهو قوله تعالى﴿ مَا كَانَ

(٤) الإتحاف/ ٥٠٩.
(٥) القاموس المحيط (ك ل م).
(٦) المفردات/ ٤٣٦- ٤٤٠.
(٧) معاني القراءات٢/ ٣٨١.
(٨) الإتحاف/ ٥٠٩، والقراءات الشاذة/ ٢٦.
(١) البحر المحيط ٤/ ٢٠٩.
(٢) المفردات/ ٤٤٠
(٣) التوبة/ ١٨.

لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُواْ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ ﴾ [٢] حيث قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وابن محيصن – على أصله– واليزيدي بالتوحيد وقرأ الباقون بالجمع[٣].

– المسجد: موضع الصلاة اعتباراً بالسجود، وقوله تعالى ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ ﴾ [٤]، قيل: عنى به الأرض، إذ قد جعلت الأرض كلها مسجداً وطهور، كما روى في الخبر[٥].

أما قراءة ابن محيصن وحده هنا بالتوحيد فمن وجوه: – أنه اسم مكان مفرد، وذلك على إرادة المسجد الحرام لقوله ﴿ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾[٦]، أو أنه أراد الجنس ويدخل تحته المسجد الحرام دخولاً أولوياً إذ هو صدر الجنس ومقدمته[٧]، أو أن الإضافة للعهد والمعهود المسجد الحرام[٨].

وأما قراءة الباقين بالجمع "مساجد" فعلى "مفاعل" من صيغ منتهى الجموع، وذلك على إرادة المسجد الحرام، وجاء الجمع باعتبارات: أن كل مكان منه مسجد، أو أنه قبلة المساجد كلها وإمامها فكان عامره عامر المساجد، أو أن الجمع على معناه ويدخل تحته المسجد الحرام، وهو آكد لأن طريقته طريقة الكناية[١].

وبعد فالقراءتان كما ترى بينهما تداخل وتقارب من الوجهة الصرفية، وتداخل وترادف من الجهة التفسيرية، فالأولى – التوحيد– مراد بها المسجد الحرام، والثانية عموم المساجد، أو أن الأولى اسم جنس.

---

(٤) الإتحاف/ ٣٠٢، والفوائد المعتبرة/ ٢٨٨.
(٥) التوبة ١٧.
(٦) النشر ٢/ ٢٧٨، والإتحاف/ ٣٠٢.
(٧) الجن/ ١٨.
(٨) المفردات/ ٢٢٤.
(٩) التوبة/ ١٩.
(١٠) البحر المحيط ٥/١٨– ١٩.
(١١) القراءة الشاذة/ ٥٠.
(١) البحر المحيط ٥/ ١٨– ١٩.

وأياً ما تكن الوجهة فلابن محيصن وجهه الذي لا تمانعه اللغة ولا الرسم كما أنه جعل السياق في الآيات الثلاث المتوالية على التوحيد[1]، وهذا أوقع في الكلام بل السمع ولا سيما مع وفائه بالمعنى المراد، ويبقى تشذيذها كسابقيها راجعاً إلى نقلها وانصراف الناس عنها وهي فوق هذا وذاك إرادة الله بحفظ كتابه على ما يريده.

١٤- التقابل بين فاعل وفَعْل:

قوله تعالى ﴿ أَلَآ إِنَّمَا طَٰٓئِرُهُمْ عِندَ ٱللَّهِ ﴾[2].

قرأ الحسن "طائرهم" بياء ساكنة بعد الطاء بلا ألف ولا همزة هكذا "طيرهم" وحيث ورد – منكراً مقترناً بضمير – ، وقرأ الباقون بالألف وهمز مكسور هكذا "طآئرهم" وهي المتواترة[3]، ونظيرها من المتواتر قوله تعالى ﴿كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ فَأَنفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًۢا ﴾[4] و ﴿كَهَيْـَٔةِ ٱلطَّيْرِ بِإِذْنِى فَتَنفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًۢا بِإِذْنِى ﴾[5] حيث قرأ نافع وأبو جعفر ويعقوب والحسن "طيراً" المنكر من السورتين بألف بعدها همزة مكسورة هكذا "طائراً"، وقرأ أبو جعفر "الطير" المعرف من السورتين كذلك، أي بألف بعدها همزة مكسورة "الطائر" وقرأ الباقون المنكر والمعرف من السورتين بغير ألف ولا همز هكذا "الطير – طيراً"[6].

- الطائر: كل ذي جناح يسبح في الهواء... وجمعه طير كراكب وركب[1].

أما قراءة الحسن "طيرهم" فجمع "طآئرهم"، وجمع الطير: طيور وأطيار، ويقع الطير على الواحد والجمع[2] فيحتمل أن يراد به اسم الجنس أي جنس الطير، ويحتمل عليه أن يراد الواحد فما فوقه ويحتمل أن يراد به الجمع[3].

---

(٢) التوبة/ ١٧، ١٨، ١٩.
(٣) الأعراف/ ١٣١.
(٤) الإتحاف/ ٢٨٨، والفوائد المعتبرة/ ٢٨٧.
(٥) آل عمران/ ٤٩.
(٦) المائدة/ ١١٠.
(١) النشر ٢/ ٢٤٠، والإتحاف/ ٢٢٤.
(٢) المعجم الوسيط (ط ي ر).
(٣) المصباح المنير (ط ي ر).
(٤) الإتحاف/ ٢٢٤.

وأما قراءة الباقين "طأئرهم" فاسم مفرد على صيغة اسم الفاعل ... على إرادة الواحد، والطائر جمعه: الطير فثمة تداخل من الناحيتين الصرفية والتفسيرية كما نرى، وحسن وجه نافع وصاحبيه في الموضعين هنا قيل لأن سيدنا عيسى عليه السلام لم يخلق إلا الخفاش[١] على أن قراءة الحسن هنا لها وجهها كما ذكرت وليس من راد لها من الوجهتين اللغوية والرسمية وبقيت شاذة كسابقتها لعلة النقل اتصاله وانقطاعه.

١٥- التقابل بين فعالة وفَعَالات:

قوله تعالى ﴿ سَتُكْتَبُ شَهَٰدَتُهُمْ وَيُسْـَٔلُونَ ﴾[٢].

قرأ الحسن "شهادتهم" بالجمع، وقرأ الباقون وهي المتواترة بالتوحيد[٣]، ونظيرها من المتواتر قوله تعالى﴿ وَٱلَّذِينَ هُم بِشَهَٰدَٰتِهِمْ قَآئِمُونَ ﴾[٤] حيث قرأها حفص ويعقوب بألف بعد الدال على الجمع، وقرأ الباقون بلا ألف على التوحيد[٥].

- الشهادة والشهود: الحضور مع المشاهدة إما بالبصر أو بالبصيرة[٦]، والشهادة: خبر قاطع... وشهده كسمعه: شهوداً: حضره، والشهادة: الإخبار بما قد شوهد[٧].

أما قراءة الحسن بالجمع فمصدر مضاف إلى جماعة فحسن أن يكون المضاف أيضاً جماعة[١]، وسر الجمع هنا اشتمال الشهادة على أمور ثلاثة: أن لله جزءاً، وأن له بنات، وأنها الملائكة[٢] فالمقام اعتبار تعدد الأنواع.

وأما قراءة الباقين بالتوحيد فمصدر أيضاً يدل على القليل والكثير من جنسه[١]، والمعنى على القراءتين: سيكتب ما استشهدوا عليه ويسألون عليه أمام

---

(٥) الإتحاف/ ٢٢٤.
(٦) الزخرف/ ١٩.
(٧) الإتحاف/ ٤٩٥، والفوائد المعتبرة/ ٣٠٨.
(٨) المعارج/ ٣٣.
(٩) النشر ٢/ ٢٩٠- ٢٩١، والإتحاف/ ٥٥٧.
(١) المفردات/ ٢٦٧.
(٢) القاموس المحيط، والمصباح المنير (ش هـ د).
(٣) الكشف ٢/ ٢٩٠- ٢٩٣.
(٤) القراءات الشاذة/ ٨١.

الله تعالى، فالمعنى واحد مع اختلاف الوجهة التصريفية بين الجمع والتوحيد وربما يتحدان من أن التوحيد يراد به الجنس قل أو كثر.

وعلى أية حال فليس ثمة تعارض بين وجه الحسن هنا وما نراه في المتواتر والمقام صالح للوجهين في الموضعين والرسم محتمل فبقى الأمر كعادته للرجوع إلى سند القراءة واتصاله وانقطاعه.

١٦- التقابل بين فعيلات وفعائل:

قوله تعالى ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾[٢].

قرأ الحسن "خطاياكم" بياء بعد الطاء، وهمزة بعدها ألف هكذا "خطيئاتكم" وقرأ الباقون بألف بعد الطاء وياء مفتوحة بعدها ألف، وهي القراءة المتواترة[٣]، ونظيرها من المتواتر المختلف فيه قوله تعالى﴿وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيٓـَٔتِكُمْ﴾[٤] حيث قرئ بأربع قراءات اثنان منها كما هنا وهما: قراءة أبي عمرو واليزيدي وابن محيصن بخلفه "خطاياكم" على وزن عطاياكم كقراءة الجمهور المتواترة في المثال الذي معنا، وقراءة غير نافع وأبو جعفر ويعقوب وابن عامر كقراءة الحسن هنا[٥]، ومما فيه الوجهان أيضاً قوله تعالى ﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٔتِهِمْ أُغْرِقُواْ فَأُدْخِلُواْ نَارًا﴾[١] حيث قرأه أبو عمرو "خطاياهم" على وزن قضاياهم، والباقون بالألف والتاء المكسورة[٢].

- الخطيئة: الذنب أو ما تعمد كالخطأ بالكسر[٣].

أما قراءة الحسن "خطيئاتكم" فجمع مؤنث سالم لـ" خطيئة" وهي موافقة قراءة الجمهور الباقون المتواترة في موضع الأعراف غير أن صاحب الإتحاف يذكر

---

(٥) الإتحاف/ ٥٥٧.
(٦) البقرة/ ٥٨.
(٧) الإتحاف/ ١٨٠ هامش "٢"، والفوائد المعتبرة/ ٢٧٣.
(٨) الأعراف/ ١٦١.
(١) النشر ٢/ ٢٧٢، والإتحاف/ ٢٩١.
(٢) نوح/ ٢٥.
(٣) الإتحاف/ ٥٥٨.
(٤) القاموس المحيط(خ ط أ).

الاتفاق على خطاياكم "هنا للرسم"[1]، وأما قراءة الباقين "خطاياكم" فجمع تكسير للدلالة على كثرة الخطايا التي وقعوا فيها[2].

والمعنى على القراءتين: نغفر لكم ذنوبكم التي سلفت منكم، سواء أكانت قليلة أم كثيرة[3] وهكذا جاء المعنى واحداً على القراءتين، مع تقارب الوجهة التصريفية فالأولى جمع سلامة والثانية جمع تكسير لكل منها دلالته الخاصة.

ويبقى أمر شذوذ القراءة التي معنا رهن أمرين الرسم كما ذكر صاحب الإتحاف، أو النقل ودرجته وقوته، أما اللغة فلم تمانع هذا الوجه.

١٧- التقابل بين إفعال وأفعال:

قوله تعالى﴿ وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَسَبِّحۡهُ وَإِدۡبَٰرَ ٱلنُّجُومِ ﴾[4].

قرأ المطوعي" وأدبار" بفتح الهزة، وقرأ الباقون وهي المتواترة بكسرها[5]، ونظيرها من المتواتر المختلف فيه قوله تعالى ﴿ وَمِنَ ٱلَّيۡلِ فَسَبِّحۡهُ وَأَدۡبَٰرَ ٱلسُّجُودِ ﴾[6] حيث قرأها نافع وابن كثير وحمزة وأبو جعفر وخلف وابن محيصن والأعمش – براوييه– بكسر الهمزة والباقون بفتحها[7].

- الدبر: بالضم – مع سكون الباء– وبضمتين – الدال والباء–: نقيض القبل، ومن كل شيء عقبه ومؤخره، وجئتك دبر الشهر وفيه وعليه وأدباره وآخره[1].

أما قراءة المطوعي "أدبار" فجمع دبر على اعتبار تعدد النجوم، والمراد أعقاب النجوم[2]، أي في أعقاب النجوم وأثارها إذا غربت أو خفيت بشعاع الشمس أو بضياء الصبح[3].

---

(٥) الإتحاف/ ٢٩١.
(٦) الكشف ٤٨٠/١.
(٧) جامع البيان ٩/ ٩٠، وروح المعاني ٩/ ٨٩.
(٨) الطور/ ٤٩.
(٩) الإتحاف/ ٥٢٠، والفوائد المعتبرة/ ٣١١.
(١) ق/ ٤٠.
(٢) النشر ٢/ ٢٧٦، والإتحاف/ ٥١٤.
(٣) القاموس المحيط (د ب ر).
(٤) البحر المحيط ١٥٣/٨.
(٥) القراءات الشاذة/ ٨٦، وقارنه بالإتحاف/ ٥٢٠.

وأما قراءة الباقين "إدبار" بالكسر فمصدر "أدبر" مضى والمراد بإدبار النجوم: صلاة الصبح[1]، فالنصب في القراءتين على الظرفية بتقدير زمان أي وقت انقضاء النجوم[2].

والقراءتان كما نرى مع التغاير الموجود بينهما من الوجهة الصرفية فالأولى جمع، والثانية مصدر، إلا أن بينهما تلاقياً في المعنى التفسيري لأن صلاة الصبح لا تكون إلا عند أعقاب النجوم وأفولها. ويبقى تشذيذ القراءة هنا إما للرسم وهو لا يمانع وجه المطوعي كما لم تمانعه اللغة فلم يبق إلا النقل كالعادة ومتى انقطع سند هذه القراءة؟!

وبعد ذكر هذه النماذج المتنوعة من التبادلات الصرفية بين بعض الأبنية المختلفة للأسماء مما جاءت عليه بعض القراءات الشاذة المنسوبة لأحد الأئمة الأربعة والتي لها نظير من المتواتر، وكيف عكست جميعها السبب الأوحد في تشذيذ هذه القراءات والذي تمثل في ركن النقل وضابطه، وهو ما أفضنا الحديث عنه قبل هذه النماذج، ووجد مثالاً واحداً أرجعوا أمر الشذوذ فيه إلى الرسم بجوار النقل[3].

ونواصل المسيرة في ذكر نماذج أخرى من تبادلات صرفية أخرى علها تعطي أمراً أو بعداً أو ملمحاً جديداً لأمر الشذوذ وقضيته الشاغلة للمهتمين بأمر القراءات، والتبادلات هنا بين بعض الأبنية المختلفة في الأفعال مما جاء منها على قراءة شاذة لأحد الأئمة الأربعة والتي لها نظير من المتواتر، وهو ما يتضح فيما يأتي:

ب- نماذج من الظواهر والآثار البنيوية في الأفعال:

١- التقابل فَعَل، وافْعَلْ مجردين = بين الماضي والأمر:

قوله تعالى ﴿ قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ ﴾[1].

---

(٦) البحر المحيط ٨/ ١٥٣.
(٧) الإتحاف/ ٥١٤.
(١) يراجع المثال رقم (١٦) السابق قريباً.
(٢) فصلت/ ٦.

قرأ المطوعي "قال إنما" بالألف على الخبر، وقرأ الباقون وهي المتواترة "قُلْ" بغير ألف على الأمر[1]، ونظيرها من المتواتر مواضع سبعة أولها قوله تعالى﴿ قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إِلَّا بَشَرًا رَّسُولًا ﴾[2] حيث قرأها ابن كثير وابن عامر وابن محيصن "قال" بالألف، وقرأها الباقون "قل" بغير ألف[3] ومثلها باقي المواضع مع اختلاف القرأة في كل[4].

- القول: الكلام أو كل لفظ مدل به اللسان تاماً أو ناقصاً[5].

أما قراءة المطوعي "قال" ففعل ماض على جهة الإخبار من الله تعالى حكاية عن الرسول صلى الله عليه وسلم، والفاعل ضمير الغائب، أي تكلم الرسول صلى الله عليه وسلم بحقيقة أمره وأنه بشر لا يختلف عنكم غير أنه يوحى إليه.

وأما قراءة الباقين "قل" ففعل أمر من الله تعالى لنبيه صلى الله عليه وسلم كأنه قال: تكلم يا محمد ببيان حقيقة أمرك، والأسلوب على هذه القراءة إنشائي بخلاف القراءة الأولى.

والقراءتان كما رأينا مختلفتان من الوجهة الصرفية، غير أنهما متلاقيتان من الوجهة التفسيرية، والرسم يحتمل وجه المطوعي فبقى النقل هو المعول عليه في تشذيذ القراءة هنا.

٢- التقابل بين فعل وأفعل مجرداً ومزيداً بالهمزة بصيغة المضارع:

قوله تعالى ﴿ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِ ﴾[1].

قرأ الحسن "يضل" بضم الياء وقرأ الباقون بفتحها وهي القراءة المتواترة[2]، ونظيرها من المتواتر مواضع سبعة أولها﴿ وَإِنَّ كَثِيرًا لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِم

(٣) الإتحاف/ ٤٨٨، والفوائد المعتبرة/ ٣٠٨.
(٤) الإسراء/ ٩٣.
(٥) النشر ٢/ ٣٠٩، والإتحاف/ ٣٦١.
(٦) المواضع هي الآيات/ ٤، ١١٢ الأنبياء، ١١٢، ١١٤، المؤمنون، ٢٤ الزخرف، ٢٠ الجن.
(٧) القاموس المحيط (ق و ل).
(١) الأنعام/ ١١٧.
(٢) الإتحاف/ ٢٧٢، والفوائد المعتبرة/ ٢٨٤.

بِغَيْرِ عِلْمٍ ﴾[1] حيث قرأ عاصم وحمزة والكسائي وخلف والحسن بضم الياء والباقون بفتحها[2]، ومثلها باقي المواضع مع اختلاف القرأة وزيادة وجه في موضع التوبة[3].

- ضل: خفى.. وزل عن الشيء ولم يهتد إليه... وأصله: جعله يضل ...، والضال: كل من ينحرف عن دين الله الحنيف[4]، والإضلال سبب للضلال، وهو أن يزين الإنسان الباطل ليضل[5].

أما قراءة الحسن "يُضِل" بضم الياء فمضارع أضل المتعدي بالهمزة[6]، والمفعول محذوف، والتقدير يضل الناس[7]، والمعنى: إن ربك هو أعلم من يغوي الناس عن سبيله، وذلك بتزيين الحرام حلالاً، وهذا: أبلغ في ذمهم لأنهم لا يضلون الناس إلا وهم ضالون[8].

وأما قراءة الباقيين "يَضل" بفتح الياء فمضارع "ضل" غير متعد، يقال: ضل فلان في نفسه لا يدل على إضلاله غيره[1]، والمعنى: إن ربك هو أعلم من يعدلون ويبتعدون عن طريق الله بأهوائهم، فالعدول عن طريق الله ضلال وكفر.

والمتأمل في القراءتين يجد بينهما تداخل من الوجهتين الصرفية والتفسيرية فكل مضل ضال، والرسم لا يمانع أي الوجهين فبقى نقل القراءة أساساً في قبولها وتشذيذها. وقريب من التبادل السابق ما نراه في المثال الآتي:

٣- التقابل بين فعل وأفعل:

---

(٣) الأنعام/ ١١٩.
(٤) النشر ٢/ ٢٦٢، والإتحاف، ٢٧٢.
(٥) الآتية/ ٣٧ بفتح الياء وكسر الضاد، وباقي المواضع هي: يونس عليه السلام/ ٨٨، وإبراهيم عليه السلام/٣٠، والحج/٩، ولقمان/ ٦، والزمر/٨.
(٦) المعجم الوسيط (ض ل ل).
(٧) المفردات/ ٢٩٨.
(٨) الكشف ١/ ٤٤٩.
(٩) القراءات الشاذة/ ٤٤.
(١) الكشف/ ٤٤٩.
(٢) السابق نفسه.

قوله تعالى ﴿ وَنُسْقِيَهُۥ مِمَّا خَلَقْنَآ أَنْعَٰمًا وَأَنَاسِىَّ كَثِيرًا ﴾[1].

قرأ المطوعي "ونسقيه" بفتح النون، والباقون بضمها[2] وهي القراءة المتواترة، ونظيرها من المتواتر قوله تعالى﴿ نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهِۦ ﴾[3]، و﴿ نُّسْقِيكُمْ مِّمَّا فِى بُطُونِهَا ﴾[4]، حيث قرأهما نافع وابن عامر وأبو بكر ويعقوب، واليزيدي والحسن الشنبوذي بفتح النون، وقرأهما ابن كثير وأبو عمرو وحفص وحمزة والكسائي وخلف وابن محيصن والمطوعي من الموافقة بضم النون، وقرأهما أبو جعفر بتاء مفتوحة. [5]

- سقاه ماء يسقيه سقيا وأسقاه إسقاء: أعطاه ما يشرب والسقى والسقيا، والإسقاء: أن يجعل له ذلك حتى يتناوله كيف شاء فالإسقاء كما نرى أبلغ من السقى، لأن الإسقاء أن يجعل له ما يسقى ويشرب[6].

أما قراءة المطوعي "نسقيه" بفتح النون فمضارع "سقى" وهو يتعدى لمفعولين، يذكران، أو يحذفان، أو يحذف أحدهما[1]، وعليه قوله تعالى﴿ وَسَقَىٰهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا ﴾[2].

وأما قراءة الباقين بالضم فمضارع "اسقى" وعليه قوله تعالى ﴿ فَأَسْقَيْنَٰكُمُوهُ ﴾[3] وقوله﴿ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا ﴾[4].

وأما المعنى على القراءتين فقيل هما لغتان بمعنى واحد[5]، وقيل: سقيته – القراءة الأولى– إذا ناولته إياه فشربه، وأسقيته– القراءة الثانية– جعلت له

---

(٣) الفرقان/ ٤٩.
(٤) الإتحاف/ ٤١٨، والفوائد المعتبرة/ ٣٠٢.
(٥) النحل/ ٦٦.
(٦) المؤمنون/ ٢١.
(٧) النشر ٣٠٤/٢، والإتحاف/ ٤١٨.
(١) المفردات/ ٢٣٥– ٢٣٦.
(٢) معجم ألفاظ القرآن الكريم (س ق ى).
(٣) الإنسان/ ٢١.
(٤) الحجر/ ٢٢.
(٥) الجن/ ١٦.
(٦) القراءات الشاذة/ ٧٢.

سقياً[1]، أي أن الهمزة في أسقى –القراءة الثانية– أفادت الجعل، وقيل باختلاف الصيغتين، فالأولى بمعنى: نعطيه ما يشرب مما في بطون الأنعام، والثانية: نجعل له شراباً... وعلى هذا فإن "سقى" يكون قد أفاد أن الشرب مرة واحدة، أما "أسقى" فأفادت تكرار الشرب وأنه دائم لا ينقطع[2].

وذكر الطبري في قوله تعالى﴿ نُسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهِ ﴾[3]،﴿ نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِي بُطُونِهَا ﴾"[4] أن المعنى: جعلنا لكم شراباً دائماً لا ينقطع كالسقيا، وليس هو من شراب الفم لرفع العطش، لأن ما أسقى عباده من بطون الأنعام دائم غير منقطع عنهم[5]، والمعنى هنا قريب من هذا في الدلالة على أن الماء الذي أنزله الله من السماء – طهوراً– دائم غير منقطع.

وهكذا جاءت القراءتان هنا إما لغتان بمعنى واحد، وإما متداخلتان في المعنى تفريقاً بين دلالة كل من "سقى" الذي يجعل الشرب مرة، و"أسقى" الذي يجعل الشرب دائم، وكأني بـ"أسقى" من المشترك الصرفي لأنه جاء بمعنى "سقى" الثلاثي وجاء بمعناه الدال على الجعل كما أفادته الهمزة التي دخلت على الثلاثي.

وإذا كان الميل والوجه هنا مع الجمهور في ضم "نسقيه" لأنه من "أسقى" الذي أفاد التكرار والدوام كما سبق فإن وجه المطوعي جائز وسائغ أيضاً من جهة اللغة والرسم كما كان الوجهان في المتواتر سائغين، ويبدو أن السبب في جعله من الشذوذ هو انقطاع سنده كغيره من القراءات السابقة.

٤– التقابل بين فعل وأفعل مجرداً ومزيداً بالتضعيف بصيغة المضارع:

قوله تعالى ﴿ بِمَآ أَخْلَفُواْ ٱللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُواْ يَكْذِبُونَ ﴾[1].

---

(٧) معاني القراءات ١٨/٢، والكشف ٣٩/٢.
(٨) الحجة لابن خالويه/ ٢١٢.
(٩) النحل/ ٦٦.
(١٠) المؤمنون/ ٢١.
(١) جامع البيان ١٣١/١٤.
(٢) التوبة/ ٧٧.

قرأ الحسن "يكذبون" بضم الياء وفتح الكاف وتشديد الذال، وقرأ الباقون وهي القراءة المتواترة بفتح الياء وإسكان الكاف وتخفيف الذال[١] ونظيرها من المتواتر قوله تعالى ﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾[٢] حيث قرأ عاصم وحمزة والكسائي وخلف والحسن والأعمش بفتح الياء وتخفيف الذال ويلزمه إسكان الكاف، وقرأ الباقون بضم الياء وفتح الكاف وتشديد الذال[٣]، واتفقوا في موضع الانشقاق[٤].

- الصدق والكذب: أصلهما في القول ماضياً كان أو مستقبلاً، وعداً كان أو غيره،...[٥] وكذب الرجل: أخبر بالكذب، وكذب بالأمر تكذيباً وكذاباً: أنكره... [٦].

أما قراءة الحسن "يكذبون" بالضم والتشديد فمضارع من "كَذَّبَ" الثلاثي المتعدي بالتضعيف وفيها دلالة على تكرير الكذب والمبالغة فيه[١]، كما يجوز أن يكون دالاً على النسبة والاستمرار في الكذب، ويجوز أن يكون المعنى: بما كانوا ينسبون الكذب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وأما قراءة الباقين بالتخفيف والفتح في الياء فمضارع من "كَذَبَ" الثلاثي المتعدي بحرف الجر، وفيها إخبار من الله تعالى عن كذبهم[٢]، أي: بما كانوا يكذبون في قولهم، أي: يقولون غير الحق و ذلك بإظهار الإيمان وإبطان الكفر، وهكذا جاء الوجهان سائغين لغة والرسم لم يمانعهما، ووجدنا تداخلاً من الوجهة الصرفية وكذا التفسيرية فبقى النقل هو السبب في رد القراءة هنا وجعلها من الشاذ. وقريب من المثال السابق المثال الآتي:

٥- التقابل بين فعل وأفعل السابق:

---

(٣) الإتحاف/ ٣٠٥، والفوائد المعتبرة/ ٢٨٩.
(٤) البقرة/ ١٠.
(٥) الإتحاف/ ١٧٠.
(٦) الآية/ ٢٢.
(١) المفردات/ ٢٧٧.
(٢) القاموس المحيط، والمعجم الوسيط (ك ذ ب).
(٣) القراءات الشاذة/ ٥٠.
(٤) الإتحاف/ ١٧٠.

قوله تعالى﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَـٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ﴾ ... الآية[1].

قرأ الحسن بضم التاء وكسر التاء مشددة ويلزمه فتح القاف هكذا "تُقتَّلون"، وقرأ الباقون بفتح التاء وضم التاء مخففة ويلزمه إسكان القاف هكذا "تَقْتُلُون"[2] وهي القراءة المتواترة، ونظيرها من المتواتر قوله تعالى ﴿يُقَتِّلُونَ أَبْنَاءَكُمْ ﴾[3] حيث قرأها نافع بفتح الياء وضم التاء مخففة ويلزمه إسكان القاف، وقرأ الباقون بضم الياء وتشديد التاء مكسورة ويلزمه فتح القاف[4]

وقريب منه ﴿سَنُقَتِّلُ أَبْنَاءَهُمْ ﴾[5] مع اختلاف القرأة.

- أصل القتل إزالة الروح عن الجسد لكن إذا اعتبر بفعل المولي لذلك يقال: قتل، وإذا اعتبر بفوت الحياة يقال: موت[6]، وقتله: أماته بضرب أو حجر أو سم أو علة، وقتّل فلاناً: قتله ومثل بجسته مبالغة في قتل[7].

أما قراءة الحسن "يقتلون" بالضم والتشديد مع الكسر فمضارع "قتل" المضعف الذي يدل على تكرير القتل وتكثيره مبالغة فيه[1]، والمعنى: يزيلون أرواحكم عن أجسادكم مرة بعد مرة مبالغة وتمثيلاً بالجثث.

وأما قراءة الباقين "يقتلون" بالفتح والتخفيف في التاء مع الضم، فمضارع "قتل" الثلاثي المجرد الذي يدل على وقوع القتل مرة واحدة دون مبالغة، والمعنى: تزيلون أرواحكم عن أجسادكم مرة واحدة.

والقراءتان كما نرى بينهما تداخل من الوجهتين الصرفية والتفسيرية، وليس ما يعارض قراءة الحسن لغة ولا رسماً فبقى أمر تشذيذها إلى نقل القراءة ودرجته... الخ.

٦- التقابل بين فعل وأفعل مجرداً مزيداً بصيغة الماضي:

---

(٥) البقرة/ ٨٥.
(٦) الإتحاف/ ١٨٣، والفوائد المعتبرة/ ٢٧٤.
(٧) الأعراف/ ١٤١.
(٨) الإتحاف/ ٢٨٩.
(١) الأعراف/ ١٢٧.
(٢) المفردات/ ٣٩٣.
(٣) لسان العرب، والمعجم الوسيط "ق ت ل".
(٤) الإتحاف/ ٢٨٩، والقراءات الشاذة/ ٢٧.

قوله تعالى﴿ وَيُدۡخِلُهُمُ ٱلۡجَنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُمۡ ﴾[1].

قرأ ابن محيصن "عرفها لهم" بتخفيف الراء، وقرأ الباقون بتشديدها وهي القراءة المتواترة[2]، ونظيرها من المتواتر المختلف فيه قوله تعالى ﴿ عَرَّفَ بَعۡضَهُۥ وَأَعۡرَضَ عَنۢ بَعۡضٖۖ ﴾[3] حيث قرأ الكسائي بتخفيف الراء وقرأ الباقون بتشديدها[4].

- المعرفة تفترق عن العلم استعمالاً في أن العلم يقال لإدراك المركب، والمعرفة تقال لإدراك البسيط، ولهذا يقال: عرف الله- الجنة- دون علمته، ويستعمل العلم فيما يدرك بواسطة وكسب أو بلا واسطة، والمعرفة تستعمل لما يدرك بواسطة من الكسب فقط... وفيما يدرك بآثاره ولا يدرك بذاته[5].

أما قراءة الحسن "عرفها" بالتخفيف ففعل ماضٍ ثلاثي مجرد تعدى إلى مفعول واحد بنفسه فالتخفيف من قولهم: لأعرفن لك ما صنعت أي لأجازينك عليه، ولعل الضمير في "عرفها" يعود على الأعمال المذكورة في ﴿ فَلَن يُضِلَّ أَعۡمَٰلَهُمۡ ﴾[1]، أي جازاهم عليها هذا الجزاء[2] وهو الجنة، فالتخفيف على معنى المجازة[3].

وأما قراءة الباقين بالتشديد ففعل ماضٍ مضعف، والتضعيف للتعدية إلى مفعولين، وفيه دلالة على التكثير والمبالغة، وهو من التعريف= العلم ضد الجهل[4] والمعنى: ويدخلهم الجنة التي أعلمهم بها.

والقراءتان كما نرى بينهما تداخل من الوجهتين الصرفية والتفسيرية وهما لا يمانعان القراءة بأي الوجهين وكذا الرسم فبقى سند القراءة ونقلها هو الأساس في وسمها بالشذوذ.

---

(٥) محمد/ ٦.
(٦) الإتحاف/ ٥٠٦، والفوائد المعتبرة/ ٣١٠.
(٧) التحريم/٣.
(٨) الإتحاف/ ٥٤٨.
(١) معجم ألفاظ القرآن الكرين (ع ر ف).
(٢) محمد/٤.
(٣) القراءات الشاذة/ ٨٣.
(٤) الإتحاف/ ٥٤٨.
(٥) السابق نفسه.

٧- التقابل بين أفعل وفعَّل= بين الثلاثي المزيد وما يقابله مزيداً بصيغة المضارع:

قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾[١].

قرأ الحسن "يورَّها" بفتح الواو وتشديد الراء، وقرأ الباقون وهي المتواترة بسكون الواو وتخفيف الراء[٢]، ونظيرها من المتواتر قوله تعالى ﴿تِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِى نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَن كَانَ تَقِيًّا﴾[٣]، حيث قرأ رويس والحسن والمطوعي بفتح الواو وتشديد الراء، والباقون بسكون الواو وتخفيف الراء[٤].

- الوراثة: والإرث: انتقال قنية إليك من غيرك من غير عقد ولا ما يقع مجرى العقد[٥]، وأورث فلاناً: جعله من ورثته... وورّثه فلاناً: جعله من ورثته وأدخله في ماله على ورثته[٦].

أما قراءة الحسن "يورثها" فمضارع "ورَّث" على وزن "فَعَّل" تعدى إلى مفعولين بالتضعيف[١] الذي يدل على التكرير والمبالغة والتكثير[٢].

أما قراءة الباقين "يورثها" فمضارع "أوْرث" على وزن "أفعل" تعدى إلى مفعولين بالهمزة والمعنى على القراءتين واحد على أنهما لغتان إلا أن التضعيف فيه دلالة على التكرير والمبالغة كما سبق.

والمعنى: قال موسى عليه السلام لقومه: "استعينوا بالله واصبروا إن الأرض لله يعطيها عطاء لا يرد كالميراث الذي يأخذه الوارث فلا يرجع فيه المورث"[٣] أو أن المعنى: إن الأرض لله يبقيها على من يشاء من عباده كما

---

(٦) الأعراف/ ١٢٨.
(٧) الإتحاف/ ٢٨٨، والفوائد المعتبرة/ ٢٨٧.
(١) مريم/ ٦٣.
(٢) النشر ٢/ ٣١٨، والإتحاف/ ٣٧٨.
(٣) المفردات/ ٥١٨.
(٤) المعجم الوسيط (و ر ث).
(٥) معاني القراءات ٢/ ١٣٦.
(٦) الإتحاف/ ٢٨٨، والقراءات الشاذة/ ٤٧.
(٧) الفتوحات الإلهية٣ /٧١.

يبقي على الوارث مال مورِّثه... فالإيراث- كما ترى- مستعار للإبقاء وإيثاره على سائر ما يدل على ذلك[١].

والمتأمل في القراءتين يجد تداخلاً من الوجهتين الصرفية والتفسيرية لأن الأولى تشمل معنى الثانية وزيادة ومبالغة، فاللغة لا تمانع القراءتين هنا وكذا الرسم فبقى سبب شذوذها مرهوناً بنقلها وإجماع الناس عليها كقراءة الجمهور المتواترة.

٨- التقابل بين أَفْعَل وافتعل بصيغة الماضي:

قوله تعالى ﴿ فَأَتۡبَعُوهُم مُّشۡرِقِينَ ﴿٦٠﴾ ﴾ [٢] قرأ الحسن "فاتبعوهم" بوصل الهمزة وتشديد التاء، وقرأ الباقون بهمزة قطع وإسكان التاء مخففة[٣] وهي المتواترة، ونظيرها من المتواتر قوله تعالى ﴿ فَأَتۡبَعَ سَبَبًا ﴾[٤]، ﴿ ثُمَّ أَتۡبَعَ سَبَبًا ﴾[٥] حيث قرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف والأعمش بقطع الهمز وإسكان التاء وقرأ الباقون بوصل الهمزة وتشديد التاء[١] فالحسن على أصله.

- تبعه واتبعه: قفا أثره، وذلك تارة بالارتسام، وتارة بالائتمار[٢]، وتبع الشيء: سار في أثره وتلاه... واتبع الشيء سار وراءه أو في أثره وتطلبه[٣]، وأتبعه إذا لحقه[٤].

أما قراءة الحسن "فاتبعوهم" بوصل الهمزة ففعل ماض على وزن "افتعل" مطاوع "فَعِل" تعدى إلى مفعول واحد مثل تَبِع ويدل على معنى التكلف[٥] يقال

(٨) روح المعاني ١٦/١١٣.
(١) الشعراء/ ٦٠.
(٢) الإتحاف/ ٤٢١، والفوائد المعتبرة/ ٣٠٣.
(٣) الكهف/ ٨٥.
(٤) الكهف/ ٨٩، ٩٢.
(٥) النشر ٢/ ٣١٤، والإتحاف/ ٣٧١.
(٦) المفردات/ ٧٢.
(٧) المعجم الوسيط (ت ب ع)
(٨) السابقان.
(٩) الكشف ٢/ ٧٣.

تبعه واتّبعه إذا لحقه وأدركه، ويقال: اتّبعه بمعنى: اقتفى أثره أدركه أو لم يدركه[١].

وأما قراءة الباقين "فأتبعوهم" بهمزة قطع فعلى وزن "أفْعل" منقول من "فَعِل" تعدى بالهمزة إلى مفعولين حذف أحدهما وقيل متعد لمفعول واحد، يقال تبعه وأتبعه إذا لحقه وأدركه[٢].

والقراءتان كما نرى قد يتحدان على أنهما لغتان وأن "اتّبع" و"أتبع" يتعديان إلى مفعول واحد[٣] وهما بمعنى السير، وقد يكون معه لحاق أو لا يكون[٤]، وقد يفترقان في أن "أتبع" على قراءة الباقين مع لحاق وإدراك، وأن "اتّبع" مع لحاق وإدراك أو لا، الأول متعد لمفعول والثاني لمفعولين حذف أحدهما أو لمفعول واحد.

ويبدو أن القراءة المتواترة هنا أولى لأن سيدنا موسى عليه السلام لحق فرعون وأدركه، أما قراءة الحسن فلا تفيد هذا العموم كما بينا، أو أن سيدنا موسى عليه السلام لم يدرك فرعون حقيقة لأن الموج حال بينهما، وهكذا لكل وجهة غير الممتنع بل يدعمه السياق ولا يعارضه وبقى أمر الشذوذ هنا إما للرسم وهو لا يمانع القراءة هنا فلم يبق إلا سند القراءة وصحته ومتى انقطع؟ تساؤلات عديدة عن الشذوذ وأسبابه في هجر مثل هذه القراءات.

جـ- نماذج من الظواهر والآثار في التقابل بين البناء للفاعل والمفعول:

تمهيد:

تقوم الدراسة هنا على الأفعال التي وردت في القراءات الشاذة مبنية للفاعل أو المفعول في موضع ولها نظير متواتر قرئ بالوجهين في مواضع أخرى، وإذا كانت الدراسة فيه قريبة الصلة بالتركيب إلا أن التغيير الواقع في التركيب ناتج في الأصل عن تغيير بنية الفعل من البناء للفاعل إلى البناء

(١٠) القراءة الشاذة/ ٥١.
(١١) السابق نفسه.
(١) الكشف٢/ ٧٣.
(٢) الجامع لأحكام القرآن ١١/ ٤٩.

للمفعول، أي أن الاختلاف في صيغة الفعل هو السبب في اختلاف الاسم المسند إليه الفعل.

ومما تجب معرفته هنا أن بناء الفعل للمفعول، وحذف الفاعل وقيام المفعول مقامه من مظاهر عنايتهم بالفضلة كما قال ابن جنى[١]، كما أن بناء الفعل للمفعول لا يأتي اعتباطاً أو دون قصد وإنما يؤتى به لغرض ما، وهو ما توضحه النماذج الآتية:

١- التقابل بين فَعِل وأُفعِل بصيغة المضارع:

قوله تعالى﴿ نُخۡرِجُ مِنۡهُ حَبّٗا مُّتَرَاكِبٗا ﴾[٢].

قرأ المطوعي "يُخرج" - بالياء المضمومة- مع فتح الراء- مبنياً للمفعول، و"حب" بالرفع على النيابة[٣] والصحيح أنه يقرأ "يَخرُج" بالياء مع فتحها وضم الراء ورفع "حب" و"متراكب"[٤]، وقرأ الباقون وهي المتواترة "نخرج" بالنون المضمومة وكسر الراء، ونظير القراءات الثلاث السابقة قوله تعالى ﴿وَنُخۡرِجُ لَهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ كِتَٰبٗا يَلۡقَىٰهُ مَنشُورًا ﴾[١] حيث قرأ أبو جعفر "يخرج" بالياء المضمومة وفتح الراء، وقرأ يعقوب وابن محيصن والحسن "يَخرُج" بالياء المفتوحة مع ضم الراء، وقرأ الباقون "نُخرِج" بالنون المضمومة وكسر الراء[٢] فالقراءات ثلاث هنا وهناك.

- خرج خروجاً: برز من مقره أو حاله سواء أكان مقره داراً أم بلداً أم ثوباً، وسواء أكان حالة حاله في نفسه أم في أسبابه الخارجية والإخراج أكثر ما يقال في الأعيان[٣] .

أما القراءة الأولى "يُخرج" فمضارع مبني للمفعول، ماضيه "أخرج" تعدى لمفعول واحد، ورفع "حب" على أنه نائب فاعل[١]، والمعنى: ويُخرج من الخضر حباً، أي: يخرج الله ذلك الخضر وقد صيره حباً متراكباً، وحذف الفاعل للعلم به.

---

(٣) المحتسب١ /٦٥.
(١) الأنعام/ ٩٩.
(٢) هكذا في الإتحاف/ ٢٧٠.
(٣) القراءات الشاذة/ ٤٣، والفوائد المعتبرة / ٢٨٤.
(٤) الإسراء/ ١٣.
(٥) النشر٢/ ٣٠٦، والإتحاف/ ٣٥٦.
(٦) المفردات/ ١٢٥.

وأما القراءة الثانية: "يَخرُج" بالياء المفتوحة مع ضم الراء فمضارع "خرج" مبني للفاعل[٢] وهو ضمير مستتر في الفعل يعود على "خضراً" ، والمعنى: ويخرج من الخضر فيصير حباً متراكباً.

وأما القراءة الثالثة "نُخرِج" بالنون المضمومة مع كسر الراء فمضارع "أخرج" مبني للفاعل، وهو ضمير المتكلم المعظم نفسه[٣] وهو الله سبحانه وتعالى، والمعنى: ونحن نخرج من الخضر حباً متراكباً.

والمتأمل في القراءات الثلاث يجد التداخل أو التلاقي أو التقارب من الوجهتين الصرفية والتفسيرية والرسم لا يمانع أيها فبقى أمر الشذوذ في وجهي المطوعي إلى الرواية والإسناد.

٢- التقابل بين فَعَّل وفُعِّل" بصيغة الماضي:

قوله تعالى﴿ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا ﴾[٤] وقوله تعالى ﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ ﴾[١].

قرأهما ابن محيصن "زين" بفتح الزاي والياء على البناء للفاعل مع نصب "الحياة"، و"حب"[٢]، وقرأهما الباقون وهي القراءة المتواترة بضم الزاي وكسر الياء ورفع "الحياة" و"حب".

ونظيرهما من المتواتر قوله تعالى ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ لِيُرْدُوهُمْ وَلِيَلْبِسُواْ عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ ﴾[٣] حيث قرأ ابن عامر "زين" بضم الزاي وكسر الياء، بالبناء للمفعول، ورفع اللام في "قتل" على النيابة عن الفاعل، ونصب "أولادهم" على المفعول بالمصدر،

---

(٧) الإتحاف/ ٢٧٠، ٣٥٦.
(٨) الإتحاف/ ٣٥٦، ويراجع جامع البيان للطبري ١٥/ ٦٨.
(١) الإتحاف/ ٣٥٦ ويراجع الجامع لأحكام القرآن للقرطبي١٠/ ٢٩٩.
(٢) البقرة/ ٢١٢.
(٣) آل عمران/ ١٤.
(٤) الإتحاف/ ٢٠٢، ٢١٩، والفوائد المعتبرة/ ٢٧٦.
(٥) الأنعام/ ١٣٧.

وخفض "شركائهم" على الإضافة – إضافة المصدر إليه فاعلاً– ، وقرأ الباقون "زين" بفتح الزاي والياء، ورفع "شركاؤهم"، ونصب "قتل" وجر "أولادهم"(١).

- زينه تزيناً: حسنه وجمله، وقد نسب الله تعالى التزيين تارة لنفسه وأخرى للشيطان وتارة غير مسمى فاعله(٢).

أما قراءة ابن محيصن "زين" بفتح الزاي والياء... الخ فماض مبني للفاعل، و"الحياة"، و"حب" بالنصب مفعول والفاعل هو الله تعالى(٣) في قوله تعالى ﴿ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾(٤) والمعنى: حسن الله الحياة الدنيا للذين كفروا فسخروا من الذين ءامنوا، وحسن الشيطان للناس حب الشهوات من النساء والبنين.

وأما قراءة الباقين "زين" بالضم والكسر... الخ فماض مبنى للمفعول، ونائب الفاعل، "الحياة" و"حب"، والمعنى: حسن للذين كفروا الحياة الدنيا...، وحسن الشيطان للناس حب الشهوات من النساء والبنين... الخ.

وهكذا تلاقت القراءتان من الوجهتين الصرفية والتفسيرية – مع اختلاف في التركيب– فالأولى تدل على أن الله حسن الدنيا للكفار... وكذا حسن الشيطان للناس حب الشهوات...الخ وأما الثانية فتدل على أن التزيين فعل بهؤلاء وهؤلاء، ويبقى أمر الشذوذ بعد الموافقة التحقيقية للرسم مرهوناً بالرواية ونقلها.

د– التقابل بين الأسماء والأفعال = بين المصدر والفعل الماضي:

قوله تعالى ﴿ قَالَ رَبُّنَا ٱلَّذِىٓ أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ خَلْقَهُۥ ثُمَّ هَدَىٰ ﴾(١).

قرأ المطوعي "خلقه" بفتح اللام، وقرأ الباقون وهي القراءة المتواترة بإسكانها(٢)، ونظيرها من المتواتر قوله تعالى ﴿ ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ ﴾(٣)

---

(٦) النشر ٢/ ٢٦٣، والإتحاف/ ٢٧٤– ٢٧٥.
(٧) معجم ألفاظ القرآن (ز ي ن).
(١) الإتحاف/ ٢٠٢، والقراءات الشاذة/ ٣٢.
(٢) البقرة/ ٢١١.
(٣) طه/ ٥٠.
(٤) الإتحاف/ ٣٨٣، والفوائد المعتبرة/ ٢٩٩.
(٥) السجدة/ ٧.

حيث قرأها نافع وعاصم وحمزة والكسائي وخلف والحسن والأعمش بفتح اللام والباقون بإسكانها(١).

- خلق الشيء يخلق خلقاً: أبدعه من غير أصل ولا احتذاء، وذلك لا يكون إلا الله عز وجل فهو الذي أبدع الأشياء على غير مثال بعد أن لم تكن(٢).

أما قراءة المطوعي بفتح اللام "خَلَقَه" ففعل ماض(٣)، والجملة فيه صفة لـ"كل شيء" أو لـ"شيء" ومحلها النصب صفة "كل" أو الجر صفة "شيء" والهاء تدل على الموصوف، و"كل شيء" هو المفعول الأول، والثاني محذوف اختصاراً لدلالة المقام عليه أي: أعطى كل شيء مخلوق له ما يحتاج إليه ويصلحه في أمر معاشة ومعادة(٤).

وأما قراءة الباقين "خلقه" بالإسكان فمصدر(٥)، وفي نصبه وجهان: الأول: النصب على المصدرية دل عليه "أعطى" والتقدير خلق كل شيء خلقه، والمعنى: أتقن كل شيء خلقه، والهاء تعود على اسم الله جل ذكره أو على "كل"(١)، والثاني: النصب على البدلية بدل اشتمال من كل، والتقدير: أعطى خلق كل شيء، أي: أتقنه وأحكمه(٢).

وهكذا نجد تقارباً تفسيري مع الاختلاف الصرفي، والرسم لا يمانع الوجهين فبقى شذوذ القراءة هنا لأمر النقل والرواية.

ثالثاً: نماذج من الظواهر والآثار التركيبية "النحوية":

الوحدة الحقيقية لما يسمى لغة أو كلاماً ما هي تلك الوحدة المسماة بالجملة، حيث يرتبط حولها الدرس العلمي، ويتعانق فيها التصور الذهني بالمفهوم الاصطلاحي(٣).

---

(٦) النشر ٢/ ٣٤٧، والإتحاف/ ٤٤٩.
(٧) معجم ألفاظ القرآن الكريم (خ ل ق).
(١) الإتحاف/ ٣٨٣، ٤٤٩.
(٢) القراءات الشاذة/ ٦٧.
(٣) الإتحاف/ ٤٤٩، ويراجع معاني القراءات٢/ ٢٧٣.
(٤) الإتحاف/ ٤٤٩.
(٥) الكشف ٢/ ١٩١، ويراجع الإتحاف السابق.
(٦) علم اللغة أسسه ومنهاجه د. عبدالله ربيع/ ١٦٠.

وتتكون الجمل من ألفاظ هي: أسماء وأفعال وحروف أو أدوات، وليس من الضروري أن تشتمل الجملة الواحدة على كل هذه الأنواع الثلاثة(١).

وتشتمل الجملة التي يتم تكوينها باستخدام الألفاظ مع بعض الضوابط، على وحدات نحوية، أولها: الإفرادية وهي إما نحوية معجمية وهي تلك التي تدل على الفاعلية أو المفعولية أو الحالية... الخ(٢) مما لا يمكن الوقوف على معانيها إلا من خلال العلامات الإعرابية، فهي دوال على المعاني المرادة من تلك الوحدات، الدالة على معاني الأبواب النحوية، وإما نحوية فقط مثل أدوات المعاني: إلى- في- إذ- ...الخ وهي أصغر وحدات التركيب النحوي التي لا تدل على معنى في ذاتها، ولكن يؤدي تغيرها إلى تغير المعنى للوحدات النحوية المستقلة السابق ذكرها(٣).

ثانيها: وحدات نحوية تركيبية، وهي: كل ما دل على معنى يوصف به التركيب أو الجملة بأسرها، وهي إما وحدات نحوية إنشائية وهي تلك التي تتعلق بالمتكلم والمخاطب طلبية كانت مثل الأمر، الاستفهام، والنهي... الخ(١) أو غير طلبية مثل الشرط والتعجب والقسم... الخ.

وإما وحدات نحوية خبرية وهي تلك التي تتعلق بموقف المخاطب موضوع الحديث، وهذا الإخبار الذي تتعلق به هذه الواحدات قد يكون مثبتاً أو منفياً(٢).

وفيما يأتي طائفة من القراءات الشاذة ونظائرها المتواترة المختلف فيها على نحو ما بينا في النماذج السابقة:

١- التقابل بين الوظائف الإعرابية = بين الابتدائية أو الخبرية وما يقابلهما:

قوله تعالى﴿ قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ﴾(٣).

---

(٧) السابق/ ١٦١.
(١) دلالة السياق د. عبد الفتاح البركاوي ١٩١/١٩٥.
(٢) السابق ٢٢٧٠.
(٣) السابق/ ٢٢٨- ٢٢٩.
(٤) السابق نفسه.
(٥) ص/ ٨٤.

قرأ المطوعي "والحق أقول" برفع القاف، وقرأ الباقون بالنصب وهي القراءة المتواترة[١]، ونظيرها من المتواتر المختلف فيه "قال فالحق" في أول الآية حيث قرأه عاصم وحمزة وخلف والمطوعي بالرفع، وقرأه الباقون بالنصب[٢].

أما قراءة المطوعي "والحق أقول" برفع "الحق" فعلى أنه مبتدأ والجملة بعده خبر، والعائد محذوف أي أقوله[٣].

وأما قراءة الباقين بالنصب فعلى المفعولية بـ أقول[٤].

وهكذا نجد اختلافاً من الوجهتين التركيبية والتفسيرية، غير أن اللغة لا تمانع وجه المطوعي وكذا الرسم فبقى الشذوذ للرواية ونقلها.

٢- بين الإضافة وما يقابلها:

قوله تعالى ﴿وَءَاتَىٰكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ﴾[١] قرأ الحسن والأعمش "من كل" بالتنوين وقرأ الباقون بعدم التنوين وهي القراءة المتواترة[٢]، ونظيرها من المتواتر قوله تعالى ﴿مِن كُلِّ زَوْجَيْنِ ٱثْنَيْنِ﴾[٣]، قرأها حفص والحسن والمطوعي بغير تنوين وقرأها الباقون بالتنوين[٤].

أما قراءة الحسن والأعمش بالتنوين فعلى وجهين: الأول: الحالية من ما، وما موصولة مفعولاً ثانياً لآتاكم، والأول الكاف، والثاني: المفعولية، وما نافية، والجملة المنفية في محل نصب على الحال من المفعول الأول أي أعطاكم من كل حال كونكم غير سائليه شيئاً[٥].

---

(٦) الإتحاف/ ٤٧٩، والفوائد المعتبرة/ ٣٠٧.
(٧) النشر ٢/٣٦٢، والإتحاف/ ٤٧٩.
(١) القراءات الشاذة/ ٧٩.
(٢) الكشف ٢/ ٢٣٤، والإتحاف/ ٤٧٩.
(٣) إبراهيم/ ٣٤.
(٤) الإتحاف/ ٣٤٣، والفوائد المعتبرة/ ٢٩٤.
(٥) هود/ ٤٠، والمؤمنون/ ٢٧.
(٦) النشر ٢/ ٢٨٨، والإتحاف/ ٣٢١.
(٧) القراءات الشاذة/ ٥٨، ويراجع معاني القراء ٢/ ٧٧.

وأما قراءة الباقين بعدم التنوين فعلى الإضافة، أي إضافة "كل" إلى "ما"، وتكون "من" تبعيضية أي بعض جميع ما سألتموه يعني: من كل شيء سألتموه شيئاً، فإن الموجود من كل صنف بعض ما في قدرة الله تعالى قاله القاضي[١].

وهكذا نجد تقارباً من الوجهة التركيبية بين القراءتين وتلاقياً من الوجهة التفسيرية، والرسم لا يمانع وجه الحسن ويبقى الأمر في شذوذه مرهوناً بالنقل وصحته.

٣- بين العطف وما يقابله:

قوله تعالى ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾[٢].

قرأ المطوعي "ولا أصغر من ذلك ولا أكبر" بنصب الراء فيها "أصغر"، "وأكبر" وقرأ الباقون بالفتح فيهما[٣] وهي القراءة المتواترة، ونظيرها من المتواتر المختلف فيه قوله تعالى ﴿وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾[٤] حيث قرأها حمزة ويعقوب وخلف في اختياره، والحسن والأعمش برفع الراء فيهما، وقرأهما الباقون بالفتح[١].

أما قراءة المطوعي فالفتح نيابة عن الكسر في "ولا أصغر- ولا أكبر" عطفاً على لفظ "مثقال" أو "ذرة"، وكان حقهما الخفض لكنهما لا ينصرفان للوصفية، ووزن الفعل[٢]، والمعنى: لا يعزب عن الله – عالم الغيب- من مثقال ذرة ولا أصغر من مثقال ذرة ولا أكبر، وقيل في وجه المطوعي بنصب الراء فيهما أن "لا" لنفي الجنس تعمل عمل إن، وما بعدها اسمها منصوب بها لأنه شبيه بالمضاف وحذف تنوينه للوصف ووزن الفعل، والخبر ﴿إِلَّا فِي كِتَٰبٍ مُّبِينٍ﴾[٣].

---

(٨) الإتحاف/ ٣٤٣.
(١) سبأ/٣.
(٢) الإتحاف/ ٤٥٧، والفوائد المعتبرة/ ٣٠٥.
(٣) يونس/ ٦١.
(٤) النشر ٢/ ٢٨٥، والإتحاف/ ٣١٦.
(٥) البحر المحيط ٥/ ١٧٤.
(٦) القراءات الشاذة/ ٧٦.

وأما قراءة الباقين بالرفع فيهما فإما على الابتداء والخبر: "إلا في كتاب" ، وإما عطفاً على "مثقال" لأنه مرفوع بالفاعلية، و"من" مزيدة لتأكيد النفي[١] ويكون "﴿إِلَّا فِي كِتَٰبٍ﴾ " توكيداً لما تضمن النفي أي: لكنه في كتاب، والمعنى: ولا يعزب عن الله أصغر من ذلك ولا أكبر[٢].

ومع الاختلاف في التركيب بين القراءتين حيث جاء العطف في الأولى على اللفظ، وفي الثانية على الموضع نجد معنى النفي في الأولى مؤكداً بزيادة "من" وفي الثانية غير مؤكد بـ"من" إلا أننا وجدنا تقارباً من الوجهة التفسيرية.

وبعد هذا البيان فإن اللغة والرسم لا يمانعان وجه المطوعي هنا وبقى الشذوذ كالعادة للرواية وضابطها.

٤- التقابل بين صور إعراب المضارع= بين الرفع والنصب:

قوله تعالى ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ ۚ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ ۚ﴾[٣].

قرأ الحسن "فيكون" بالنصب، وقرأ الباقون وهي المتواترة بالرفع[١]، ونظيرها من المتواتر "كن فيكون" بالبقرة[٢]، وآل عمران الأول[٣]، والنحل[٤]، ومريم[٥]، ويس[٦]، وغافر[٧]، فابن عامر ينصب "فيكون" في الستة، ووافقه الكسائي في النحل ويس، ووافقهما ابن محيصن في يس، وقرأ الباقون بالرفع في الستة، واتفقوا على الرفع في آل عمران الثاني[٨][١].

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ٨/ ٣٥٦.
(٢) الإتحاف/ ٣١٦، ويراجع الكشف ١/ ٥٢١.
(٣) الأنعام/ ٧٣.
(٤) الإتحاف/ ٢٦٦، والفوائد المعتبرة/ ٢٨٤.
(٥) الآية/ ١١٧.
(٦) الآية/ ٤٧.
(٧) الآية/ ٤٠.
(٨) الآية/ ٣٥.
(٩) الآية/ ٨٢.
(١٠) الآية/ ٦٨.
(١١) الآية/ ٥٩.

أما قراءة الحسن "فيكون" بالنصب فعلى إضمار "أن" بعد الفاء حملاً للفظ الأمر أي أن الفعل المضارع واقع وجواب لفظ الأمر قبله وهو "كن" على الأمر الحقيقي(٢).

ومما تجب الإشارة إليه هنا أن "فيكون" من كان التامة، بمعنى: احدث فيحدث، وليس المراد به حقيقة أمر وامتثال، بل تمثيل حصول ما تعلقت به إرادته بلا مهلة بطاعة المأمور المطيع بلا توقف(٣)، فالله سبحانه وتعالى يبين كمال قدرته وعظيم سلطانه، وأنه إذا قدر أمراً وأراد كونه فإنما يقول له "كن" مرة واحدة فيكون، أي: فيوجد على وفق ما أراد(٤).

أما قراءة الباقين "فيكون" بالرفع فمن وجهين:

- الأول: أن الرفع على القطع مما قبله، فهو ابتداء كلام جديد، والتقدير: فهو يكون(١)، فالشيء يكون كائناً بعد الأمر، وإن كان محدوداً، فإنه بمنزلة الموجود، إذ هو عنده معلوم(٢).
- الثاني: أن الرفع عطف "فيكون" على "يقول"، فالشيء المأمور بالتكوين أو الحدوث كائناً من الأمر(٣).

والمتأمل فيما سبق يجد اختلافاً من الوجهة التركيبية فالقراءة الأولى – النصب– عبارة عن فعل أمر وجوابه وهو المضارع المنصوب بأن مضمرة بعد الفاء الواقعة في جواب الطلب، ووجود الشيء مترتب على الأمر أي: إنما القضاء بكلمة "كن" فيكون ما أراد، والقراءة الثانية: جملة اسمية واقعة في جواب الأمر، ووجود الشيء معه كائن بعد الأمر بمعنى: احدث فيحدث، أي: إنما القضاء قول يترتب عليه حدوث... كما يجوز أن يكون التركيب في هذه القراءة:

---

(١٢) النشر ٢/ ٢٢٠.، والإتحاف/ ١٩٠.
(١) الإتحاف/ ١٩٠، والقراءات الشاذة/ ٤٣.
(٢) الفتوحات الإلهية١/ ٩٩، ١٠٠.
(٣) تفسير ابن كثير ١/ ١٦١.
(٤) الكشف١/ ١٦١.
(٥) الجامع لأحكام القرآن ١/ ٤٧٧.
(٦) السابق، ومعاني القراءات ١/ ١٧٣.

جملة فعلية معطوفة على جملة فعلية، ويكون الكلام متصلاً ببعض والشيء معه كائن مع الأمر، أي إنما القضاء قول وحدوث.

ومع هذا الاختلاف في التركيب نجد تقارباً في المعنى التفسيري، فاللغة والرسم لا يمانعان قراءة الحسن هنا وبقى النقل والرواية عثرة في سبيل قبولها كالمتواتر.

٥- بين الرفع والجزم:

قوله تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡ ﴾[١].

قرأ الحسن "لا يَضِرْكم" بكسر الضاد وجزم الراء مخففة، وقرأ الباقون وهي المتواترة بضم الضاد ورفع الراء مشددة[٢] ونظيرها من المتواتر قوله تعالى ﴿ وَإِن تَصۡبِرُواْ وَتَتَّقُواْ لَا يَضُرُّكُمۡ كَيۡدُهُمۡ شَيۡـٔاًۗ ﴾[١] حيث قرأها نافع وابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وابن محيصن واليزيدي بكسر الضاد وجزم الراء مخففة، وقرأها الباقون بضم الضاد ورفع الراء مشددة[٢].

أما قراءة الحسن بالكسر والجزم والتخفيف فجواب الأمر في "عليكم"[٣]، وهو من ضاره يضيره، والأصل يضيركم ك"يغلبكم" نقلت كسرة الياء إلى الضاد فحذفت الياء للساكنين، والكسرة دالة عليها[٤] والمعنى: يا أيها الذين ءامنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل.

وأما قراءة الباقين بالضم والرفع والتشديد فعلى أن الفعل المضارع واقع بعد فاء مقدرة، أي: فلا يضركم، والجملة على حد: من يفعل الحسنات الله يشكرها أي: فالله.

---

(١) المائدة/ ١٠٥.
(٢) الإتحاف/ ٢٥٨، والفوائد المعتبرة/ ٢٨٣.
(٣) آل عمران/ ١٢٠.
(٤) النشر ٢/ ٢٤٢، والإتحاف/ ٢٢٨.
(٥) الإتحاف/ ٢٥٧.
(٦) السابق/ ٢٢٨.

ويرى الجعبري وتبعه النويري أنه مجزوم والضمة ليست إعراباً، مثل : لم يرد، والأصل: "يضرركم" كـ "ينصركم" نقلت ضمة الراء الأولى إلى الضاد ليصح الإدغام ثم سكنت للجزم، فالتقى ساكنان فحركت الثانية له لسكونها طرفاً، وكانت ضمة الاتباع[١] أي أن الأمر على الاتباع الحركي للتخفيف وهو من القضايا الصوتية.

ويرى مكي أن القراءتين لغتان، الأولى – قراءة الحسن– من ضاره يضيره، والثانية– قراءة الباقين– من ضره يضره، والتشديد كثير في الاستعمال[٢]، وعلى هذا فالتركيب متفق أما على التفسير الأول فالتركيب مختلف الأول مضارع مجزوم والثاني جواب الأمر مرفوع، أما من الوجهة التفسيرية فثمة تقارب أو ترادف، فاللغة والرسم لا يمانعان وجه الحسن هنا وبقى أمر شذوذه للرواية وضبطها.

٦– صور أخرى للتقابل بين الوظائف الإعرابية= بين التنوين وعدمه:

قوله تعالى ﴿ وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَٰلِحًا ﴾[١].

قرأ الأعمش "ثمود" بالتنوين – وكذا حيث وقع مرفوعاً أو مجروراً– وقرأ الباقون وهي القراءة المتواترة بعدم التنوين[٢]، ونظيرها من المتواتر المختلف فيه خمسة مواضع في سور هود عليه السلام موضعان[٣]، والفرقان[٤]، والعنكبوت[٥]، والنجم[٦]، قرأ الموضع الأول من هود وموضع الفرقان والعنكبوت والنجم حفص وحمزة ويعقوب والحسن، ومعهم شعبة في النجم بعدم التنوين

(١) السابق نفسه.
(٢) الكشف ١/ ٣٥٥.
(٣) الأعراف/ ٧٣.
(٤) الإتحاف/ ٢٨٥، والفوائد المعتبرة/ ٢٨٦.
(٥) الآية/ ٦٨.
(٦) الآية/ ٣٨.
(٧) الآية/ ٣٨.
(٨) الآية/ ٥١.

والباقون بالتنوين، وأما الموضع الثاني في هود فالكسائي والأعمش بالتنوين والكسر والباقون بعدم التنوين والفتح[١].

أما قراءة الأعمش بالتنوين فللصرف على جعله اسماً مذكراً للأب أو للحي، فلا علة تمنع من صرفه، لأن الصرف أصل في الأسماء كلها، وكل ما امتنع منها من الصرف فلعلتين[٢] دخلتا عليه- العلمية والتأنيث- فمنع التنوين والخفض.

وأما قراءة الباقين بعدم التنوين فلمنعهما من الصرف للعلمية والتأنيث على إرادة القبيلة، والقراءتان كما نرى متساويتان[٣] الأولى اسم مذكر للأب أو الحي، والثانية علم على القبيلة والمعنى: وإلى قبيلة ثمود أرسلنا نبي الله صالحاً عليه السلام.

وهكذا نجد ترادفاً وتقارباً بين القراءتين من الوجهتين الصرفية والتفسيرية، فلا علة لغوية تمنع وجه الأعمش حيث أجاز أبو جعفر النحاس[١] وتابعه مكي[٢] صرف "ثمود" على إرادة اسم الحي، وفي المقابل أجاز الفراء[٣] منع اسم القبيلة المؤنث المجازي "ثمود" من الصرف، كما أن الرسم لا يمنع الوجهين فبقى أمر شذوذ وجه الحسن للرواية وضابطها.

٧- من صور إسناد الفعل = بين التكلم والغيبة مما ورد بصيغة المضارع:

قوله تعالى ﴿ ۞ وَمَن يُقَٰتِلۡ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيُقۡتَلۡ أَوۡ يَغۡلِبۡ فَسَوۡفَ نُؤۡتِيهِ أَجۡرًا عَظِيمًا ﴾[٤].

قرأ الشنبوذي "فسوف نؤتيه" بالياء، وقرأ الباقون وهي القراءة المتواترة بالنون[٥]، ونظيرها من المتواتر المختلف فيه قوله سبحانه وتعالى ﴿ وَمَن يَفۡعَلۡ ذَٰلِكَ ٱبۡتِغَآءَ

(١) النشر ٢/ ٢٨٩- ٢٩٠، والإتحاف/ ٣٢٣.
(٢) القراءات الشاذة/ ٤٦ ويراجع الإتحاف/ ٣٢٣.
(٣) الكشف ١/ ٥٣٣، ٥٣٤.
(٤) إعراب القرآن للنحاس ٣/ ٣٣.
(٥) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٢٧١.
(٦) معاني القرآن للفراء ١/ ٤٣.
(٧) النساء/ ٧٤.
(٨) الإتحاف/ ٢٤٣، والفوائد المعتبرة/ ٢٨١.

مَرْضَاتِ ٱللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾[1]، وقوله سبحانه﴿ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَٰهَدَ عَلَيْهُ ٱللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾[2] فقرأ الأول منهما أبو عمرو وحمزة وخلف واليزيدي والشنبوذي بالياء والباقون بالنون، وقرأ الثاني منها أبوعمرو وعاصم وحمزة والكسائي ورويس وخلف وابن مهران عن روح واليزيدي بالياء والباقون بالنون[3].

- أتى يأتي إتياناً: جاء... وآتاه يؤتيه: أعطاه وساقه إليه[4].

أما قراءة الشنبوذي بالياء، فالفعل فيها مسند لضمير اسم الله تعالى على وجه الغيبة[1] مناسبة لقوله تعالى ﴿ وَمَن يُقَٰتِلْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾، والمعنى فسوف يعطيه يعطيه الله لما فعل جزاء عظيماً.

وأما قراءة الباقين بالنون فالفعل فيها مسند لضمير المتكلم المعظم نفسه[2] وهو الله سبحانه وتعالى والمعنى: فسوف نعطيه جزاء لما فعل من ذلك عظيماً.

والقراءتان كما نرى مختلفتان من الوجهة الصرفية حيث جاء الكلام في القراءة الأولى على سنن الغيبة، وفي الثانية على التكلم أما تفسيرياً فالمعنى متقارب والرسم لا يمانع وجه الشنبوذي هنا فبقى أمر شذوذه للرواية وضابطها.

وما قيل في التبادل هنا يقال في كل من:

١- قوله تعالى ﴿ وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِۦ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا ﴾[3] حيث قرأ الحسن "فسنحشرهم" بنون العظمة، وفي الكلام التفات مبالغة في التهويل والوعيد[4]، وقرأ الباقون بالياء على الغيبة[5] ونظيرها من المتواتر

(١) النساء/ ١١٤.
(٢) الفتح/ ١٠.
(٣) النشر ٢/ ٢٥١، ٣٧٥، والإتحاف/ ٢٤٥، ٥٠٩.
(٤) معجم ألفاظ القرآن الكريم (أ ت ي).
(٥) القراءات الشاذة/ ٣٩.
(٦) الإتحاف/ ٢٤٥.
(٧) النساء/ ١٧٢.
(٨) القراءات الشاذة/ ٤٠.
(٩) الإتحاف/ ٢٤٨، والفوائد المعتبرة / ٢٨٢.

المختلف فيه قوله تعالى ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا ﴾[1] وقوله تعالى ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ ﴾[2]، وقوله تعالى ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً ﴾[3]، وقوله تعالى "﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ ﴾[4]، وقوله تعالى ﴿ وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ ﴾[5]، وقوله تعالى ﴿ وَيَوْمَ يُحْشَرُ أَعْدَاءُ اللَّهِ إِلَى النَّارِ ﴾[1] حيث قرئ بالياء والنون في هذه المواضع[2].

٢- قوله تعالى ﴿ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاءُ ﴾ بالأنعام[3] حيث قرأها الحسن بالياء في الفعلين "ترفع- نشاء" على الالتفات من التكلم إلى الغيبة مع عدم التنوين في "درجات"، وقرأ الباقون بالنون في الفعلين على التعظيم مع التنوين[4]، ونظيرها من المتواتر المختلف فيه قوله تعالى ﴿ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَاءُ ﴾ بيوسف[5]، حيث قرأها يعقوب بالياء في الفعلين والباقون بالنون ونون عاصم وحمزة والكسائي وخلف "درجات" والباقون بعدم التنوين[6].

٨- من صور إسناد الفعل= بين الخطاب والغيبة مما ورد بصيغة المضارع:

قوله تعالى ﴿ لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ ﴿١٥﴾ ﴾[7].

---

(١) الأنعام/ ٢٢.
(٢) الأنعام/ ١٢٨.
(٣) يونس/ ٤٥.
(٤) الفرقان/ ١٧.
(٥) سبا/ ٤٠.
(٦) فصلت/ ١٩.
(٧) ينظر النشر ٢/٢٥٧، ٢٦٢، ٣٣٣، ٣٥١، ٣٧٦، والإتحاف ٢٦١، ٢٧٣، ٤١٦، ١٦١، ٤٨٩.
(٨) الآية/ ٨٣.
(٩) الإتحاف/ ٢٤٨، والفوائد المعتبرة/ ٢٨٢، والقراءات الشاذة/ ٤٠.
(١٠) الآية/ ٧٦.
(١١) النشر ٢/ ٢٩٦، والإتحاف/ ٣٣٤.
(١٢) غافر/ ١٥.

قرأ الحسن "لتنذر" بالتاء وقرأ الباقون وهي القراءة المتواترة بالياء[١]، ونظيرها من المتواتر المختلف فيه قوله تعالى ﴿وَلِتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾[٢]، وقوله تعالى ﴿لِّيُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا﴾[٣]، وقوله تعالى ﴿لِّيُنذِرَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ وَبُشْرَىٰ لِلْمُحْسِنِينَ﴾[٤]، حيث قرأ شعبة وحده أولها بالياء وقرأ الباقون بالتاء، وقرأ نافع وابن عامر وأبو جعفر ويعقوب في الثاني والثالث بالتاء والباقون بالياء وللبزي خلف في الثالث[١].

- أنذره الشيء وبالشيء: أبلغه إياه وأعلمه به، ويكون ذلك في الإعلام بالشيء المخوف في مدة تَسَع التحفظ منه[٢].

أما قراءة الحسن بالتاء فعلى الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم، لأنه هو النذير لأمته، ومخاطب بالقرآن على سبيل الالتفات[٣]، وقيل الفاعل ضمير يعود على الروح لأنها تؤنث[٤]، أي أن التاء للتأنيث والمعنى: لتنذر يا محمد يوم التلاق.

وأما قراءة الباقين بالياء فعلى الغيب، رداً على لفظ الغيبة في قوله ﴿يُلْقِى ٱلرُّوحَ﴾، ويجوز رد الياء إلى لفظ الجلالة لتقدم ذكره في قوله "﴿فَٱدْعُواْ ٱللَّهَ﴾[٥] والمعنى: لينذر الله المعتبرين بإلقاء الروح من أمر الله على من يشاء من عباده يوم التلاق[٦].

---

(١) الإتحاف/ ٤٨٤، والفوائد المعتبرة/ ٣٠٨.
(٢) الأنعام/ ٩٢.
(٣) يس/ ٧٠.
(٤) الأحقاف/ ١٢.
(٥) النشر ٢/ ٢٦٠، ٣٥٥، ٣٧٢، والإتحاف/ ٤٦٩، ٥٠٣.
(٦) معجم ألفاظ القرآن الكريم (ن ذ ر).
(٧) القراءات الشاذة/ ٨٠ ويراجع الكشف ٢/ ٢٢٠، والبحر المحيط ٧/ ٣٤٦.
(٨) القراءات الشاذة/ ٨٠.
(٩) غافر/ ١٤.
(١٠) الكشف ٢/ ٢٧١.

وعلى هذا نجد اختلافاً في القراءتين من الوجهتين الصرفية والتفسيرية، وقد يتقارب المعنى التفسيري بينهما، على أن اللغة لا تمانع وجه الحسن هنا وكذا الرسم فبقى الشذوذ للرواية.

ويندرج تحت التبادل السابق الأمثلة الآتية:

١- قوله تعالى "﴿ وَٱللَّهُ عَلِيمُۢ بِمَا يَفۡعَلُونَ ﴾[١] حيث قرأ الحسن "يفعلون" بالخطاب وفيه من الوعيد والتخويف ما لا يخفى، وقرأ الباقون وهي المتواترة بياء الغيب[٢]، ونظيرها من المتواتر قوله تعالى ﴿ إِنَّهُۥ خَبِيرُۢ بِمَا تَفۡعَلُونَ ﴾[٣]، وقوله سبحانه﴿ وَيَعۡفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ وَيَعۡلَمُ مَا تَفۡعَلُونَ ﴾[١] فأما أولهما فقرأه ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وابن عامر بخلف عنه وشعبة بخلف عنه، وابن محيصن واليزيدي بالياء – ياء الغيب– وقرأه الباقون بتاء الخطاب، وأما ثانيهما فقرأه حفص وحمزة والكسائي وخلف ورويس بخلف عنه والحسن والأعمش بتاء الخطاب والباقون بياء الغيب[٢].

٢- قوله تعالى ﴿ أَن تَقُولُوٓاْ إِنَّمَآ أُنزِلَ ٱلۡكِتَٰبُ عَلَىٰ طَآئِفَتَيۡنِ مِن قَبۡلِنَا وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمۡ لَغَٰفِلِينَ ﴾[٣] قرأ ابن محيصن من المفردة " أن تقولوا" أو تقولوا" بباء الغيب فيهما والضمير يعود على مشركي قريش، وقرأ الباقون وهي المتواترة بتاء الخطاب[٤]، ونظيرها من المتواتر قوله تعالى ﴿ أَن تَقُولُواْ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنۡ هَٰذَا غَٰفِلِينَ أَوۡ تَقُولُوٓاْ إِنَّمَآ أَشۡرَكَ ءَابَآؤُنَا مِن قَبۡلُ ﴾[٥] حيث قرأها أبو عمرو وابن محيصن واليزيدي بياء الغيب والباقون بتاء الخطاب[٦].

---

(١) النور/ ٤١.
(٢) الإتحاف/ ٤١٢، والفوائد المعتبرة/ ٣٠٢، والقراءات الشاذة/٧١.
(٣) النمل/ ٨٨.
(٤) الشورى/ ٢٥.
(٥) النشر ٢/٣٣٩، ٣٦٧، والإتحاف/ ٤٣٢، ٤٩٢.
(٦) الأنعام الآيتين/ ١٥٦، ١٥٧.
(٧) الإتحاف/ ٢٧٧، والفوائد المعتبرة/ ٢٨٥، والقراءات الشاذة/ ٤٥.
(٨) الأعراف/ ١٧٢، ١٧٣.
(٩) النشر ٢/ ٢٧٣، والإتحاف/ ٢٩٣.

٣- قوله تعالى ﴿ وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ ﴾"[١] قرأ الحسن "تدعون" بياء الغيب وفيه التفات إشارة إلى أن عظم جرمهم أوجب الإعراض عنهم، وقرأ الباقون وهي المتواترة بتاء الخطاب[٢] ولها نظائر ستة من المتواتر في سور النحل[٣]، وموضعان بالحج[٤]، والعنكبوت[٥]، ولقمان[٦]، وغافر[١]، حيث قرئ فيها بالياء والتاء[٢].

٤- قوله تعالى ﴿ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴾[٣] قرأ الحسن والمطوعي بياء الغيب وفيه التفات من الخطاب إلى الغيبة، وقرأ الباقون بتاء الخطاب وهي القراءة المتواترة[٤]، ونظيرها من المتواتر قوله تعالى﴿ وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴾[٥] حيث قرأها ابن كثير وحمزة والكسائي وخلف وابن محيصن والأعمش بالياء، وقرأ الباقون بالتاء[٦].

رابعاً: نماذج من الظواهر والآثار في الأدوات:

وتعتمد الدراسة في هذا الجانب على المقارنة بين أداتين مختلفتين لبيان معنى كل منهما، حيث قرئت في موضع بوجه غير متواتر واتفق الجمهور وهي القراءة المتواترة على وجه آخر، وقرئ بالوجهين تواتراً في موضع آخر.

---

(١) فاطر/ ١٣.
(٢) الإتحاف/ ٤٦٣، والفوائد المعتبرة/ ٣٠٦، والقراءات الشاذة/ ٧٦.
(٣) الآية/ ٢٠.
(٤) الآية/ ٦٢، ٧٣.
(٥) الآية/ ٤٢.
(٦) الآية/ ٣٠.
(٧) الآية/ ٢٠.
(٨) ينظر النشر ٣٠٣/٢، ٣٢٧، ٣٤٣، ٣٦٤، والإتحاف/ ٣٥٠، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٨، ٤٨٥.
(٩) السجدة/ ٥.
(١٠) الإتحاف/ ٤٤٩، والفوائد المعتبرة/ ٣٠٥، والقراءات الشاذة/ ٧٤.
(١١) الحج/ ٤٧.
(١٢) النشر ٢/ ٣٢٧، والإتحاف/ ٤٠٠.

ومما تجب الإشارة إليه هنا أن اختلاف الأداة بين القراءتين إما أن يكون لفظاً ومعنى مثل التبادل بين "لما"، و"لمّا" وإما أن يكون الاختلاف في المعنى مع الاتفاق لفظاً مثل التبادل بين "لا" النافية والناهية، وإما أن يكون الاختلاف في اللفظ مع الاتفاق في المعنى مثل: لام الأمر ترد مكسورة على الأصل وساكنة للتخفيف، وفيما يأتي نماذج تعكس المظاهر السابقة لاختلاف الأدوات في القراءات الشاذة ونظائرها المتواترة وبيان ذلك في الأمثلة الآتية:

١- اختلاف الأدوات لفظاً معنى = التبادل بين "لَمَّا" و"لَمَا":

قوله تعالى ﴿ وَإِنَّ مِنَ ٱلۡحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنۡهُ ٱلۡأَنۡهَٰرُۚ ﴾[١] وبابه، قرأ الحسن "لما" بتشديد الميم، وقرأ الباقون وهي القراءة المتواترة بتخفيفها[٢]، ونظيرها من المتواتر قوله تعالى ﴿ وَإِنَّ كُلّٗا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمۡ رَبُّكَ أَعۡمَٰلَهُمۡۚ ﴾[١] حيث قرئ على تشديد "إن" بوجهين في "لما" بتشديد الميم وهي قراءة أبي عمرو والكسائي ويعقوب وخلف واليزيدي، وتشديد الميم وهي قراءة ابن عامر وحفص وحمزة وأبو جعفر والشنبوذي، وثمة وجهان آخران على تخفيف "إن" هما: تشديد "لما" لشعبة والحسن والمطوعي، وتخفيف "لما" وهي قراءة نافع وابن كثير وابن محيصن[٢].

أما قراءة الحسن بالتشديد فقال القرطبي وابن عطية: قراءة التشديد غير متجهة[٣]، ووجهها أبو حيان بأن اسم "إن" محذوف تقديره منقاداً أو ليناً أو نحو ذلك، و"لما" بمعنى "حين" على مذهب الفارسي، أو حرف وجود لوجود على مذهب سيبويه[٤]، أو أن "لمّا" أصلها لمن ما على أنها من الجارة دخلت على ما الموصولة أو الموصوفة أي لمن الذي يتفجر منه... أو لمن خلق... الخ

(١) البقرة/ ٧٤.
(٢) الإتحاف/ ١٨٢، والفوائد المعتبرة/ ٢٧٣.
(٣) هود/ ١١١.
(٤) النشر ٢/ ٢٩١، والإتحاف/ ٣٢٦.
(٥) الإتحاف/ ١٨٢، والقراءات الشاذة/ ٢٦.
(٦) القراءات الشاذة/ ٢٦.

أدغمت النون الساكنة في الميم على القاعدة فصار في اللفظ ثلاث ميمات فخففت الكلمة بحذف أحدهما فصار اللفظ كما ترى[١].

وأما قراءة الباقين "لما" بالتخفيف فعلى جعل اللام لام توكيد دخلت على "ما" التي هي خبر "إنّ"[٢]، وذلك على إعمال "إن" المخففة، وهي لغة ثابتة، وما موصولة، أو نكره موصوفة والتقدير على الأول- موصولة-: وإن من الحجارة للذي يتفجر منه الأنهار، وعلى الثاني: وإن من الحجارة لخلق أو فريق... الخ. والموصول والصفة خبر لـ"إنّ"[٣].

والقراءتان كما نرى بينهما اختلاف من الوجهتين التركيبية والتفسيرية، لكن هذا الاختلاف لا يمنع جواز وجه الحسن، ثم إن الرسم يوافقه فلم يبق إلا الرواية هي سبب خروج القراءة من دائرة التواتر ووصفها بالشذوذ.

٢- من صور اختلاف الأدوات لفظاً ومعنى= التبادل بين "لَمّا" و"لِمَا":

قوله تعالى﴿ فَفَرَرْتُ مِنكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ ﴾[١].

قرأ المطوعي "لما" بكسر اللام وتخفيف الميم، وقرأ الباقون وهي القراءة المتواترة بفتح اللام وتشديد الميم "لَمّا"[٢]، ونظيرها من المتواتر قوله تعالى ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا ﴾[٣] حيث قرأها حمزة والكسائي ورويس والأعمش- براوييه- بكسر اللام وتخفيف الميم والباقون بفتح اللام وتشديد الميم[٤].

أما قراءة المطوعي بالكسر والتخفيف فعلى أن اللام لام جر تعليلية، و"ما" والفعل مصدر والتقدير: ففرت منكم لخوفي منكم[٥].

---

(١) الإتحاف/ ٣٢٦.
(٢) الكشف ١/ ٥٣٧.
(٣) الإتحاف/ ٣٢٦.
(٤) الشعراء/ ٢١.
(٥) الإتحاف/ ٤٢٠، والفوائد المعتبرة/ ٣٠٢.
(٦) السجدة/ ٢٤.
(٧) النشر ٢/ ٣٤٧، والإتحاف/ ٤٥٠.
(٨) الإتحاف/ ٤٢٠، ٤٥٠، والقراءات الشاذة/ ٧٢.

وأما قراءة الباقين بالفتح والتشديد فعلى أن "لمّا" كلمة واحدة تضمنت معنى المجازاة، وهي التي تقتضي جواباً أي: لما خفتكم فررت منكم فوهب لي ربي حكماً، أو ظرفية أي: ففررت منكم حين خفتكم(١).

والقراءتان كسابقتهما مختلفتان تركيبياً وتفسيرياً، لكن هذا لا يمنع صحة وجه المطوعي وكذا الرسم فلم يبق إلا السند ورتبته وراء شذوذ هذه القراءة.

٣- من صور اختلاف الأدوات لفظاً ومعنىً = التبادل بين "أمّن"، و"أمَن":

قوله تعالى ﴿ أَمَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ لَكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً ﴾(٢).

قرأ المطوعي "أمن" فيها وأخواتها الأربع بعدها بتخفيف الميم، وقرأ الباقون وهي المتواترة بتشديدها(٣)، ونظيرها من المتواتر قوله تعالى ﴿ أَمَّنْ هُوَ قَٰنِتٌ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ سَاجِدًا وَقَآئِمًا ﴾(١) حيث قرأها نافع وابن كثير وحمزة والأعمش بتخفيف الميم، وقرأ الباقون بتشديدها(٢).

أما قراءة المطوعي "أمن" بالتخفيف فعلى أن الهمزة للاستفهام الذي معناه التنبيه أو التقرير(٣)، و"من" مبتدأ وخبره محذوف تقديره يكفر بنعمته أو يشرك به غيره أو نحو ذلك مما يناسب المقام(٤)، ومعادل الهمزة – الاستفهام- التي للتسوية محذوف تقديره: أمن هو قانت كمن هو بخلاف ذلك، ولا بد من هذا الإضمار لأن التسوية تحتاج إلى اثنين وإلى جملتين، ويمكن تقديره بـ: أهذا الخالق أم الذي تشركونه.

---

(١) الإتحاف/ ٤٥٠، ويراجع الكشف٢/ ١٩٢، ومعاني القراءات ٢/٢٥٧، والفتوحات الإلهية٣/ ٤١٨.
(٢) النمل/ ٦٠.
(٣) الإتحاف/ ٤٣٠، والفوائد المعتبرة/ ٣٠٣.
(٤) الزمر/ ٩٠.
(٥) النشر ٢/ ٣٦٢، والإتحاف/ ٤٨٠.
(٦) البحر المحيط ٧/ ٤١٨.
(٧) القراءات الشاذة/ ٧٣.

وأما قراءة الباقين "أمن" بالتشديد فعلى أن "أم" دخلت على "من" الموصولة وعلى هذا تكون "أم" المتصلة[1] والمعادل محذوف قبلها دل عليه سياق الكلام في الآية السابقة وتقديره: أهذا الذي تشركونه مع الله خير أم الذي خلق السماوات والأرض، و"من" بمعنى الذي، وليست باستفهام، ودل على هذا الحرف دخول "أم" وحاجتها إلى معادل كما سبق، ويرى أبو حيان أن حذف المعادل الأول يحتاج إلى سماع، ولذا قيل إن "أم" المنقطعة والتقدير: بل أم من خلق السموات والأرض كغيره[2].

والقراءتان من خلال ما سبق مختلفتان من الوجهة التركيبية فالاستفهام في القراءة الأولى– قراءة التخفيف– واقع على الخالق ومعادله محذوف، وفي القراءة الثانية ذكر المعادل وحذف أداة الاستفهام والمستفهم عنه وهو الذي أشركوه مع الله، وجاء الحذف لعدم الاهتمام بهذا المحذوف وتقليلاً من شأنه... وتابع الاختلاف التركيبي الاختلاف التفسيري فالقراءة الأولى – التخفيف– تنبه وتقرر عدم المساواة بين الخالق وغيره، وذلك عن طريق الاستفهام الصريح، أما الثانية فتستبعد وتستنكر مساواة الخالق بهذا الذي أشركوه مع الله، وذلك عن طريق الاستفهام المحذوف.

ومع الاختلاف السابق فإن اللغة لا تمانع وجه المطوعي بما ذكر من مسوغات والرسم لا يمانعه كذلك فبقى مرد شذوذ هذه القراءة إلى النقل ودرجته.

٤– اختلاف الأداة معنى مع الاتفاق لفظاً= التبادل بين "لا" النفاية والناهية:

قوله تعالى﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ﴾[3].

قرأ ابن محيصن "ولا يضار" برفع الراء المشددة، وقرأ أبو جعفر بخلف عنه بتخفيف الراء وإسكانها وقرأ الباقون بفتح الراء مشددة[4] ونظير القراءات السابقة

(١) إملاء ما من به الرحمن ٢/٢١٤.
(٢) استفدت بهذا من الإتحاف/ ٤٨١.
(٣) البقرة/ ٢٨٢.
(٤) الإتحاف/ ٢١٣، ٢١٤، والفوائد المعتبرة/ ٢٧٨.

قولـه تعـالى ﴿لَا تُضَآرَّ وَالِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا ﴾[1] حيـث قرأهـا ابـن كثيـر وأبـو عمـرو ويعقوب وابن محيصن واليزيدي برفع الراء مشددة، وقرأها أبو جعفر بخلف عنه بتخفيف الراء وإسكانها، وقرأ الباقون بفتح الراء مشددة وهو الوجه الثاني لأبـي جعفر[2].

أما قراءة ابن محيصن "ولا يضارُّ" بالرفع مع التشديد فعلى أن "لا" نافية والفعل مرفوع بعده، وهو خبر في معنى النهي[3].

وأما قراءة أبي جعفر "ولا يضارْ" بالتخفيف والسكون فمن ضار يضير والسكون لإجراء الوصل مجرى الوقف[4].

وأما قراءة الباقين بالفتح والتشديد فعلى أن "لا" ناهية فهي جازمة فسكنت الراء الأخيرة للجزم، وقبلها راء ساكنة مدغمة فالتقى ساكنان فحركنا الثاني والأول، وإن كان الأصل للأولى، وكانت فتحة لأجل الألف إذ هي أختها[5].

والقراءات كما نرى مختلفة من الوجهة التركيبية حيث كان الأول مكون من "لا" النافية والمضارع المرفوع، وهذا المضارع قد يكون مبنياً للفاعل وقد يكون مبنياً للمفعول.. والأسلوب على هذا الوجه خبري لفظاً إنشائي معنى، ويحتمل أن يكون خبرياً لفظاً ومعنى، وفي القراءة بالفتح التركيب مكون من "لا" الناهية والمضارع معها مجزوم.. وقريب من هذا وجَّه أبو جعفر.. وثمة تقارب من الوجهة التفسيرية بين هذه القراءات، وإن كانت "لا" الناهية تخلص المضارع للاستقبال بخلاف النافية فيختلف المعنى التفسيري. وأياً ما يكن الحال فاللغة والرسم لا يمانعان وجه ابن محيصن فبقى أمر الشذوذ مرهوناً بنقل القراءة.

٥- اختلاف الأداة في اللفظ مع الاتفاق في المعنى= التبادل بين لام الأمر كسراً وإسكاناً:

---

(١) البقرة/ ٢٣٣.
(٢) النشر ٢/ ٢٢٧، والإتحاف/ ٢٠٤.
(٣) القراءات الشاذة/ ٣٤، ويراجع معاني القراءات ١/ ٢٠٦، والبحر المحيط ٢/ ٢١٤-٢١٥.
(٤) الإتحاف/ ٢٠٤.
(٥) السابق نفسه.

قوله تعالى ﴿ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُواْ مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ ﴾[1] وبابه.

قرأ الحسن بسكون اللام وقرأ الباقون بكسرها وهي المتواترة[2]، ونظيرها من المتواتر قوله تعالى ﴿ وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُواْ بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ﴾[3] فقد قرأها ابن ذكوان بكسر اللام والباقون بالسكون وشدد شعبة الفاء ويلزمه فتح ما قبله- الواو- والباقون بالتخفيف ويلزمه سكون الواو[4].

أما قراءة الحسن بسكون اللام فعلى أنها لام الأمر وفيه معنى التهديد، وقيل: أنها لام كي وسكنت تخفيفاً[5]، فحجة من أسكن اللام أنه أراد التخفيف للكسرة فأسكنها، وكأنه اعتد بحرف العطف.

وأما قراءة الباقين بالكسر فعلى أنها أمر أصلها الكسر، فأتى بها على الأصل... وكسرت لام الأمر فرقاً بينها وبين لام التوكيد[6].

والقراءتان كما نرى متفقتان من الوجهة التركيبية والتفسيرية، واللغة لم تمنع وجه الحسن وكذا الرسم فلم يبق إلا النقل هو الذي جعلها من الشذوذ بمكان.

(١) الأنعام/ ١١٣.
(٢) الإتحاف/ ٢٧٢، والفوائد المعتبرة/ ٢٨٤.
(٣) الحج/ ٢٩.
(٤) النشر ٣٢٦/٢، والإتحاف/ ٣٩٨.
(٥) القراءات الشاذة/ ٤٤.
(٦) الإتحاف/ ٣٩٨.

الخاتمة

"**أسأل الله حسنها**"

بعد رحلة ماتعة وغير قليلة مع القرآن الكريم وقراءاته في هذا البحث أمكن رصد أهم النتائج التي أفرزتها الدراسة في هذا البحث والتي منها:

١- عرج البحث على تاريخ القراءات الشاذة والشذوذ وقدمه وتدرج المصطلح وتغايره عبر العصور ووفق متجه العلماء من خلال الحديث عن ضوابط القراءة.

٢- بين البحث ضابط قبول القراءات الشاذة وردها، وأكد على أن نقلة القراءات القرآنية ولو شاذة كانوا أشد تحرجاً وتحرياً، فالمقام مقام قرآن ودين، فلم نجد من يفتري أوجهاً للتلاوة، ولا من يستحل الكذب أو يمارسه.

٣- أكد البحث على وظيفة الضابط الآن، كما أكد على أن الضابط وحده لا يكفي في القبول والرد- التشذيذ- بله التطبيق، بل الحاجة ماسة إلى مدارسة الشيوخ والاستفادة بمعرفة الحفاظ الثقات.

٤- تصحيح بعض المفاهيم السائدة، وتحديد القيمة العلمية للقراءات الشاذة، كما أكد البحث على أن شذوذ القراءات وندرتها كان راسخاً في أذهان العلماء قبل أن يظهر مصطلح الشذوذ في القراءة، وتستقر المقاييس على عدم جواز الصلاة بها.

٥- أثبت البحث احتراماً وتقديراً للقراءات الشاذة متى صح نقلها؛ لأنها قد صارت مفسرة للقرآن، فضلاً عن أنه في كتب الأصول وجوب العمل بخبر الواحد في الأمور الدينية والدنيوية.

٦- أكد البحث على ضرورة الفصل بين أمرين:

الأول: رد الشاذ وعدم قبوله في التلاوة.

الثاني: قبول الشاذ – الصحيح النقل- في إثبات أحكام لغوية وشرعية، وأكد على أن رفض مثل هذا فيه تكذيب للصادق، وتعطيل أخبار الآحاد...الخ.

٧- أكد البحث على أن التشاغل بالقراءات الشاذة ليس ترفاً وإنما له أهميته في الفصل بين المتواتر والذود عن قرآنيته وبين الشاذ الصحيح النقل.

٨- نفي البحث سوق المتواتر والشاذ مساقاً واحداً، وكيف أنها جاءت دعوى باطلة متغلغلة في تراث القدماء، واحتفظ للمتواتر بمكانته وقداسته، وللشاذ بأهميته.

٩- ظهر من خلال البحث لماذا جاءت قراءة الأئمة الأربعة رتبة بعد القراءات العشر المتواترة حيث وجدناها على ثلاثة أقسام:

- قسم يوافق أهل التواتر.
- قسم شاذ له نظير من المتواتر "موضوع البحث".
- قسم شاذ ليس له نظير من المتواتر.

ويبدو أن هذا هو السبب الذي جعل صاحب مناهل العرفان يقول: وقع الخلاف أيضاً في القراءات الأربع التي تزيد على العشرة وتكمل الأربع عشرة فقيل بتواتر بعضها، وقيل بصحتها، وقيل بشذوذها إطلاقاً في الكل.

١٠- حاول البحث تحليل قراءات الأئمة الأربعة التي لها نظير من المتواتر تحليلاً لغوياً يهدف إلى تأصيل وجهها وبيان سبب شذوذها، وهل هو السبب في تشذيذ قراءات هؤلاء الأئمة مع القسم الأخير الذي خرج عن أهل التواتر أم لا؟

١١- ظهر من خلال البحث كيف سار أصحاب القراءات الشاذة- الأئمة الأربعة ورواتهم- غالباً في النظير المتواتر المختلف فيه مع ما تفرد به كل منهم في موضع التفرد، وثمة مواضع يسيرة جاءت على غير هذا.

١٢- أكد البحث على ضرورة إعادة النظر في أمر الشذوذ من خلال الربط بين المنهج أو المصطلح والتطبيق العملي.

أهم المصادر والمراجع

- إتحاف البررة بالمتون العشرة، جمع وترتيب الشيخ على محمد الضباع، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٤هـ- ١٩٣٥م.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، للبنا الدمياطي (ت ١١١٧هـ)، وضع حواشيه الشيخ أنس مهرة ، دار الكتب العلمية بيروت ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
- إملاء ما من به الرحمن للعكبري، بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- البحر المحيط لأبي حيان، دار الفكر، بيروت، ط ثانية ١٩٨٣م.
- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، تحقيق الأستاذ/ السيد أحمد صقر، دار التراث، القاهرة ، ط ثانية ١٩٧٣م.
- جامع البيان للطبري، طبعات مختلفة، دار المعارف، دار الغد، دار الكتب العلمية وغيرها.
- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه، تحقيق د. عبدالعال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث، د. عبد الفتاح البركاوي، دار المنار، القاهرة، ط أولى ١٩٩١م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للآلوسي، دار إحياء الكتب العلمية.
- علم اللغة أسسه منهاهجه، د. عبد الله ربيع محمود، د. عبد الفتاح البركاوي، مؤسسة الرسالة، ط أولى، ١٤٠٢هـ.
- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، د. محمود السعران، دار الفكر العربي، ط ثانية، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
- غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، نشر: ج برجستراسر، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- غيث النفع في القراءات السبع للسفاقصي، بهامش سراج القارئ المبيتدئ لابن القاصح، ط مصطفى الحلبي.

- الفتوحات الإلهية للشيخ الجمل، ط عيسى الحلبي، القاهرة.
- القاموس المحيط للفيروز آبادي، ط مصطفى الحلبي، ط ثانية، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.
- القراءات الشاذة وتوجيهها من لغة العرب، للشيخ عبد الفتاح القاضي، طبع دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق الأستاذ/ عبد السلام هارون، ط مكتبة الخانجي.
- الكشف عن وجوه القراءات السبع لمكي بن أبي طالب، تحقيق د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط رابعة، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- لسان العرب لابن منظور، دار المعارف، ١٩٨١م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جنى، تحقيق الأستاذ/ علي النجدي وآخرين" ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٦هـ- ١٩٦٦م.
- المزهر في علوم اللغة للسيوطي، تحقيق الأستاذ/ محمد جاد المولى وآخرين، ط ثالثة، دار التراث، القاهرة.
- المصباح المنير للفيومي، تصحيح د. عبد العظيم الششتاوي، دار المعارف.
- معاني القراءات لأبي منصور الأزهري، تحقيق د. عيد مصطفى درويش وزميله، ط أولى، دار المعارف ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.
- معجم ألفاظ القرآن الكريم، مجمع اللغة العربية، دار الشروق.
- المفردات في غريب القرآن للأصفهاني، تحقيق، د. محمد سيد كيلاني، ١٣١٨هـ- ١٩٦١م.
- مناهل العرفان للزرقاني، عيسى الحلبي ط أولى، بدون.
- منجد المقرئين لابن الجزري، تحقيق د. عبد الحي الفرماوي، مكتبة جمهورية مصر، ١٩٧٧م.
- النشر في القراءات العشر، لان الجزري، تصحيح الشيخ علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية بيروت، بدون.

فهر ??لموضوعا ?

?لموضو ?	?قم ?لصفحة
مقدمة.	١٥
التمهيد.	٢١
المبحث الأول: الشذوذ "ضابطه، وتاريخه، وملامحه، ومصطلحه، وفيه:	٢٥
– ضابط القراءة الصحيحة.	٢٥
– ضابط القبول عند القراء والأصوليين والفقهاء ووظيفة الضابط الآن وفيه:	٣٨
– ما وظيفة الضابط الآن؟	٤٠
– ما يقبل من الشاذ وما يرد.	٤١
– أثر القراءات الشاذة في "اللغة والتفسير وعلوم القرآن"	٤٢
– سوق المتواتر والشاذ مساقاً واحداً.	٤٦
– تاريخ الشذوذ، وتاريخ القراءات الشاذة.	٤٨
– تعريف الشذوذ لغة واصطلاحاً.	٥٢
– القراء الأربعة عشر ورواتهم.	٥٥
المبحث الثاني: ظواهر الشذوذ وآثارها فيما له نظير متواتر في قراءات الأئمة الأربعة، وفيه:	٥٩
أولاً: نماذج من الظواهر والآثار المعجمية.	٥٩
ثانياً: نماذج من الظواهر والآثار البنيوية "الصرفية".	٦٢
ثالثا: نماذج من الظواهر والآثار التركيبية "النحوية".	٦٤
رابعاً: نماذج من الظواهر والآثار في الأدوات.	٨٤
الخاتمة.	١١٨
أهم المصادر والمراجع.	١٢٠
فهرس الموضوعات.	١٢٢